المحاضرة الأولى: مفهوم التغير الاجتماعي

مقدمة..

يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية تنتشر في كل المجتمعات، والتغير اليوم تحدثه المجتمعات فلم يعد تلقائيا يسير دون توجيه واع لكنه تغير مقصود وإرادي يتم وفق خطه مدروسة، وقد أصبحت المجتمعات في الوقت الحاضر تحدث المناهج والوسائل من اجل التغيير والتنمية.

وظاهرة التغير اوضح ما تكون في مناحي الحياة الاجتماعية

حتى إن بعض المفكرين قال :- انه لا توجد مجتمعات لكن يوجد تفاعلات وعمليات اجتماعية في تغير دائم وتفاعل مستمر.

والتغير في ذاته ظاهره طبيعية تخضع لها جميع مظاهر الكون والحياة وقد عبر عن ذلك الفيلسوف هيرقليطس بقوله

(إن التغير قانون الوجود ،والاستقرار موت وعدم)

وبالإضافة للتغيير المقصود يوجد التغير التلقائي، فالمجتمع بطبيعته متغير فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تمشياً مع واقعة الاجتماع، وذلك يؤدي لإحداث التغير في المحتوى الاجتماعي

ولكن تحديد مدى هذا التغير أو سرعته واتجاهه تحدده طبيعة المجتمع نفسه .
نظرة المفكرين الأوائل للتغير كانت نظرة عامة لم تنتبه للقوانين التي تحكم هذا التغير فكانت دراستهم وصفية لظاهرة لتغير الاجتماعي .

ويهتم علماء الاجتماع بدراسة موضوع التغير الاجتماعي لعدة أسباب :-

١- انشغل علم الاجتماع منذ نشأته بقضية التغير الاجتماعي وهو من أهم الأسباب التي أدت لظهوره. فالتغير الاجتماعي الذي ترتب على الثورتين الصناعية والفرنسية كان من أهم الأسباب التي أدت لظهور علم الاجتماع.

٢- موضوع التغير الاجتماعي موضوع أساسي في عدد من فروع علم الاجتماع مثل دراسة الريف والحضر ، دراسة الطبقات ،دراسة التنمية الاجتماعية ،النظرية الاجتماعية

٣- أصبح التغير الاجتماعي حديثاً من أهم سمات العصر كما إن اتجاهه أصبح سريعاً.

لكل ذلك يعتبر موضوع التغير الاجتماعي من أهم الموضوعات التي يجب إن يلم بها الدارس في تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

أولا: ماهية التغير الاجتماعي

التغير يعني الاختلاف ما بين حالتين حاله قديمة وحاله جديدة ،أو هو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة من الزمن وحين نضيف لكلمة التغير كلمة اجتماعي يصبح هو كل تغير يتعلق بالمجتمع خلال فترة من الزمن.

فالتغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن ، وهناك تغيرات عديدة تحدث في المجتمع في جانبي الثقافة المادية والفكرية فهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد

وهناك اختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة والقيم والعادات وهناك اختلاف في الأدوات التي يستخدمها المجتمع

لكن ما هو التغير الاجتماعي بين كل تلك التغيرات؟؟

حاول المفكرون الإجابة عن هذا السؤال فكانت إجابتهم متعددة:

رأى جي روشي في كتابه (التغير الاجتماعي مدخل إلى علم الاجتماع - ١٩٦٨م) أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية وأن له أربع صفات أساسية هي:-

(١) التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وفكرهم

(٢) التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي أي انه يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء

وهو التغير الذي يحدث أثراً عميقا في المجتمع

وهو التغير الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالأسرة

أو على النظم الاجتماعية كالاقتصاد

(٣) يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يكون ابتداءً من فترة زمنية ومنتهياً بفترة زمنية معينة ،من اجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة لمعرفة مدى التغير

(٤) أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وذلك من اجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده

لأجل ذلك أعتبر" **جي روشي**" التغير الاجتماعي هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسارها.

عرف كل من **جيرث وملز** التغير الاجتماعي بأنه : التحول الذي يطرأ على الأدوار على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعية التي يتضمنها ألبناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن.

ويعرف **جينيزبيرج** التغير الاجتماعي **بانه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي لهذا فان الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن**

أي غننا اذا كنا بصدد تحليل مجتمع في ضوء بنائه ، وجب أن ننظر إليه من خلال خطة معينة من الزمن إي ملاحظة اختلاف التفاعل الاجتماعي الذي حدث له هذا هو التغير الاجتماعي

بينما يرى الدكتور عاطف غيث أن التغير الاجتماعي (هو التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة

ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال:-

١-التغير في القيم الاجتماعية تلك القيم التي تؤثر في مضمون الأدوار الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي مثلا الانتقال من النمط الإقطاعي إلى التجاري والصناعي . فقد صاحبه تغير في القيم التي ترتبط بأخلاقيات الطبقتين في النظرة إلى قيمة العمل

٢-التغير في النظام الاجتماعي أي في البناءات المحددة مثل صور التنظيم ومضمون الأدوار بمعنى التغير في المراكز والأدوار الاجتماعية مثل الانتقال من نظام تعدد الزوجات إلى نظام وحدانية الزوج والزوجة ،ومن النظام الملكي إلى النظام الديمقراطي ،ومن النظام الذي يقوم على المشروعات الخاصة (الرأسمالي) إلى الاشتراكي

٣-التغير في مراكز الأشخاص : وذلك بحكم التقدم في السن أو نتيجة الموت، فالأشخاص بحكم مراكزهم الاجتماعية يستطيعون التأثير في مجريات الأحداث الاجتماعية

يلاحظ من كل ما سبق إن العلماء متفقون فيما بينهم على إن التغير الاجتماعي هو ((كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدده من الزمن وقد يكون هذا التغير ايجابياً أي تقدماً أو يكون سلبياً أي تخلفاً فلا يوجد اتجاه محدد للتغير، كما انه قد يكون سريعاً أو بطيئاً ، و قد يكون كلياً في جوانب المجتمع أو في جزء منه))

ثانياً: المفاهيم المرتبطة بالتغير الاجتماعي

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلح حديث نسبياً بوصفة دراسة علمية ،لكنه قديم من حيث الاهتمام به وملاحظته.

وارتبطت به عدة مفاهيم مثل التقدم والتطور والنمو وقد بدأ التمييز بينهما مع بداية القرن العشرين .

في الماضي كان الخلط بين هذه المفاهيم كان مقبولاً أما الآن بعد التقدم في الدراسات الاجتماعية أصبح الخلط بينهما غير مقبول، في الماضي كانت الدراسات قائمة على التفكير المجرد الفلسفي وكانت تقوم على الملاحظة الخارجية للتغير ومقارنة أجزاء الثقافة التي تتغير ببطء أو بسرعة اخذت الدراسات الاجتماعية التي تتم في التغير الاجتماعي مساراً علمياً **بعد إن وضع المفكر وليم اجبرن كتابه المعروف بالتغير الاجتماعي عام ١٩٢٢م** تتابعت بعده الدراسات الاجتماعية في موضوع التغير الاجتماعي

وقد كانت الدراسات الخاصة بالتغير الاجتماعي حتى القرن الثامن عشر تتصف بالنظرة التشاؤمية، ومبنية على الخوف من المستقبل والاعتقاد إن حالة المجتمعات السابقة كانت أفضل.

بعد ذلك أخذت النظرة المتفائلة من التغير الاجتماعي تصبغ الدراسات الاجتماعية التي تصف حالة المجتمعات الراهنة بأنها أفضل ، عبر عن ذلك سان سيمون بقوله أن (العصر الذهبي أمامنا وليس خلفنا)

وقد صاغ فلاسفة التغير نظريات عامة عن التغير كان فيها خلط واضح بين مصطلح التغير وعدد من المصطلحات نتناولها فيما يلي :-

١-مصطلح التقدم الاجتماعي

استخدم مصطلح التقدم الاجتماعي باعتباره مرادفاً لمصطلح التغير الاجتماعي جاء ذلك واضحاً عند اوجست كونت و كوندريسة وتيرجو.

يشير مفهوم التقدم إلى التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية ويرتبط هذا النوع من التغير بالفائية أي الاتجاه لتحقيق غاية هي المثل الأعلى وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية بحث تكون كل مرحلة أفضل من سابقتها ويكون المجتمع افضل من حيث الثقافة والقدرة الاجتماعية والسيطرة على الطبيعة

يكون التقدم تغير في اتجاه واحد يرتبط مفهوم التقدم بحكم قيمي، فالتغير لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه الذي يحقق المزيد من الإشباع والرضا ظهر مفهوم التقدم في سياق خاص حيث ارتبط ببعض النظريات في القرن التاسع عشر .كما في مجال فلسفة التاريخ عند كوندريسة أو في مجال علم الاجتماع عند أوجست كونت

وقد أكدت هذه النظريات أن التاريخ يسير في خط تقدمي وإنه اوشك أن يبلغ ذروته بعد أن قامت الثورة الصناعية والثورة الديمقراطية.

حديثاً لم يعد يستخدم هذا المفهوم إلا للإشارة إلى وجهة التغير الاجتماعي عندما يكون هذا التغير سائر في خط تقدمي تعرض هذا المفهوم للنقد نتيجة لمجموعة من جوانب القصور التي تظهر فيه منها

١-إن هذه المفهوم يعاني من التحيز القيمي

٢-عدم استيعاب المفهوم لكل جوانب التغير بل بجانب واحد

٣-إن هذا المفهوم يقوم على افتراض لا يمكن التحقق منه وهو افترض أن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل فمفهوم التقدم نسبي يختلف من مجتمع لأخر حسب ثقافة المجتمع، والتقدم عند مجتمع قد يكون متخلفاً في مجتمع أخر لذا يصعب تحديد ما هو الأفضل.

فمثلا،، التقدم كان يعني للمجتمعات الاوروبية في القرن الثامن عشر التحرر من تقاليد العصور الوسطى وفي القرن التاسع عشر كان يعني للولايات المتحدة الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة واستغلال الموارد استغلال امثل بينما يعني اليوم للعالم العربي انهاء التبعية ومحاربة التخلف وتحقيق الحياة الكريمة

ويرى(ويل ديورنت) إن الإنسانية خلال تقدمها الاجتماعي مرت بعدة مراحل:-

١-النطق- ٢-النار- ٣-استئناس الحيوانات - ٤-الزراعة - ٥-التنظيم الاجتماعي - ٦-الأخلاق – ٧- الآلات - الصناعة – ٨-العلوم – ٩-التربية – ١٠-الكتابة

ومن الناحية التاريخية :

تعود فكرة التقدم إلى عصور قديمة ، وأول من استخدم هذا المصطلح هو (لو كريتس)عام ٦٠قبل الميلاد، إلا أن نظريات التقدم لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر

فقد ذهب كل من بيكون وديكارت إلى أن الإنسان يستطيع أن يحقق تقدماً لا حدود له عن طريق مجهوداته وإرادته . ويرى (فونتينل) إن تجمع المعرفة الإنسانية يساعد في التقدم المستمر للإنسان. وقد بدأت تظهر نظريات التقدم الاجتماعي مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت الى ظهور فلسفة التقدم

وقد عرف هوبهاوس التقدم بأنه (نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الانسان) ويرى (كاريف) إن التقدم (هو تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع وتصاحبه مؤشرات تدل على مداه) **ويلاحظ أن معظم المفكرين الذين تحدثوا عن مفهوم التقدم تحدثوا عن عوامله** حيث أشار" مونتسكيو" إلى أهمية البيئة في هذا المجال واشار" هو بهاوس" إلى توفر الامكانات المادية والبشرية والمثابرة في العمل والاقتصاد

واشار "كاريف "للأفكار والنظريات والزيادة السكانية والفرق بين المفهومين يرتبط بأن مفهوم التقدم بالضرورة يشير للتحسن المستمر اما التغير فهو يشير للتغير الذي قد يكون تقدم أو تخلف وهو بالتالي مفهوم علمي موضوعي بعيد عن الذاتية والتقييم

٢-مصطلح التطور الاجتماعي

يشير مفهوم التطور إلى ((التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الاكثر تعقيداً)) وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من اشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الاكثر تعقيداً

وتأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وخاصة علم الاحياء ، كما تأثرت بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية

لذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثير وذلك بتشبيه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره ، بل إن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية.

مثلاً الحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية ، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية

يقصد بمفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة بالمرحلة السابقة .

ويعرفه معجم علم الاجتماع بأنه (العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة)

وقد استخدم هذا المفهوم بشكل واسع في العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع بعد أن وضع دارون كتابة المعروف **(اصل الأنواع)**عام ١٨٥٩م موضحاً فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية.

واستخدم هربرت سبنسر (١٩٠٣-١٨٢٠) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع على نفس طريقة تطور الكائن العضوي وقد بين في كتابه "اصول علم الاجتماع" فكرة المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي حيث عرف التطور بأنه (**انحدار سلالي معدل على نحو معين**) اما المفكر الانثربولوجي (**تايلور**)فقد استعمل مصطلح التطور في كتابه الثقافة البدائية بصورة غير دقيقة

وقد اشار العديد من المفكرين المحدثين للفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة في التطور الاجتماعي

ويرى **وليم اجبرن** (إن المحاولات المبذولة للكشف عن قوانين الوراثة والتنوع والانتخاب في تطور النظم الاجتماعية لم تسفر إلا عن القليل من النتائج الحيوية والهامه)

المفكر **"جوردن تشايلد"** ميز بوضوح بين التطور الاجتماعي والتطور البيولوجي موضحاً أن الإرث الاجتماعي للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي تنشا منها بل عن طريق التراث الذي لا يبدأ في اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم امه وهي التغيرات الثقافية التي يمكن بدؤها عمدا والتحكم فيها بواسطه الارادة الواعية المدروسة

والاختراع ليس طفره عرقيه في البلازما الموروثة لكنه عباره عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التي ورثها المخترع عن طريق التراث فقط

واوضح **جوليان ستيوارد** إن هناك اختلاف واضح بين التطور العضوي والتطور البشرى، الاول يسير في خط مستقيم حتمي ،بينما الثاني يسير في عده خطوط حسب اختلاف العوامل ، فالعوامل الاقتصادية والسياسية تؤدي إلي اختلاف تطور المجتمع ويمكن القول إن التطور الاجتماعي يعني إن ثقافه المجتمعات قد نمت مع الزمن وبصوره متزايدة التعقيد بإضافة كميه ونوعيه مع حذف واستبدال لبيئة قديمة

ذلك يعني إن **مفهوم التطور يستبعد فكره التخلف الاجتماعي التي تنطبق علي واقع المجتمعات مما يعني إن مفهوم التغير هو الاكثر علمية**

٣-مصطلح النمو الاجتماعي

يعني مصطلح النمو انه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو اجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ، كما يشير إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي

ومن امثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرا على حجم السكان وكثافتهم ،والتغيرات في اعداد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة ،وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه

والتغيرات في انواع الانتاج المختلفة كالتغير في الانتاج الزراعي أو الصناعي كل هذه التغيرات تشترك في انه يمكن قياسها كمياً، لذلك ينتشر استخدام مفهوم النمو في الدراسات السكانية والاقتصادية.

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ، ذلك إن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة ،من هذه الجوانب الكمية التي يمكن قياسها من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي

ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو في الكفاية أو في التقييد أو في القيمة ،وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على الجماعات ويختلف النمو عن التنمية **لأنه تلقائي** ،بينما التنمية عملية إرادية مخططة

والنمو الاجتماعي أكثر تعقيداً من النمو العضوي ،ففي النمو الاجتماعي لا نستطيع أن نرد كل الظواهر إلى نواتها الأصلية كما هو الحال في النمو العضوي .فقط في عمليتين ،نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية .

وقد استخدم مصطلح النمو بمعان مختلفة في الفكر الحديث فيقال أحياناً مجتمعات نامية ومجتمعات اقل نمو .ولا يزال هناك جدال حول هذه التسميات في ادبيات التنمية

مصطلح النمو يشير إلى التقدم إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام ،ويتجاهل الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي كما إن فكرة النمو تتضمن قيمة أخلاقية كما انه ينطبق على التغيرات الكمية بشكل أفضل .

والاختلافات بين النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي يمكن وضعها في عدة نقاط :

١-يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة ، أما التغير يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والادوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي قد يكون التغير ايجابياً أو سلبياً ولا يتصف

٢-يكون النمو بسيطاً أو تدريجياً أما التغير فيكون عكس ذلك لأنه قد يكون سريعاً ويتضمن قفزات إلى الامام أو إلى الخلف

٣-يسير النمو في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ به أما التغير فلا يكون سيره مستقيماً

٤-مصطلح التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي ((الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة الافراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى اقصى بعد ممكن لتحقيق قدر اكبر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي))كما تشير إلى عملية ارتقاء تدريجي .

ويعرفها **حسن سعفان** : بأنها ((الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، بقصد تحقيق مستويات اعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والاسرة والشباب))

و يرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث Modernizationوالذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي ، إلى نمط متطور تكنولوجياً واقتصادياً وسياسياً.

ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية والوصول إلى تحقيق اعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية

هناك ثلاث اتجاهات في التنمية هي :.

الاتجاه الرأسمالي وهو يرى أن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر يتضمن اشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق اصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تنفذها الهيئات الحكومية والأهلية

الاتجاه الاشتراكي :.يرى إن التنمية الاجتماعية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة ، واقامة بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة ،وقيم مستحدثة ، بالإضافة إلى تغيير علاقات الانتاج القديمة لصالح الطبقة العاملة

الاتجاه الاجتماعي :.هو أتجاه المفكرين الاجتماعيين الذين يرون أن عملية التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي Social Adaptationلدى أفراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي .

أما العلاقة بين مفهوم التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي فتتجلى في الأمور التالية :.

*إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو اقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور

*الاختلاف يتضح في إن التغير الاجتماعي تلقائي بينما التنمية مخطط لها

*التنمية لا تتضمن البعد السلبي بل هي ايجابية دائماً في حين أن التغير قد يكون نكوصاً.

المحاضرة الثانية : عوامل التغير الاجتماعي

لماذا يحدث التغير ؟؟

والاجابة عن هذا السؤال تكون بتحديد عوامل التغير الاجتماعي وهي عملية معقده تثير مشكلات نظرية ومنهجية اولها مشكلة التداخل بين هذه العوامل .

أولاً : مشكلة مصدر العامل هل خارجي ام داخلي .

مثال على ذلك يعتبر الاتصال الثقافي احد العوامل الهامة في احداث التغير ، ولكن هذا الاتصال يتم في كثير من الاحيان عن طريق افراد يلعبون دوراً داخل مجتمعاتهم .كما يرتبط التغير في احيان اخرى بأشكال من التجديد الداخلي وهنا تتضافر العوامل الخارجية مع العوامل الداخلية في احداث التغير .

ثانياً مشكلات التعليل ، فعندما نتحدث عن عوامل التغير الاجتماعي ، تصبح قضية التعليل ، محل نقاش هل هذه العوامل تعتبر اسباباً او عللاً للتغير ام انها مجرد عوامل مصاحبة له ؟والحقيقة ان البحث في الامور الاجتماعية عملية معقدة ولا يمكن الوصول فيها الى يقين كامل.

فعندما نتحدث عن مجموعة من العوامل على انها تعد اسباباً في حدوث التغير . يجب ان نلاحظ ان تأثير العامل يرتبط بالمجتمع الذي يوجد فيه . وبالتالي لا يمكن ان نقرر بأنها عوامل للتغير حتى نضعها موضع البحث لنقرر ايها اكثر تأثيراً وايها اقل تأثيراً .

ثالثاً هناك مشكلة تصنيف العوامل التي تحدث التغير الاجتماعي فلا يوجد أدنى اتفاق بين المؤلفين والدارسين للتغير حول تصنيف هذه العوامل . البعض صنفها في ثلاث عوامل بينما جعلها البعض الاخر ثمانية ويظهر الخلاف ايضاً في ابراز بعض العوامل على حساب عوامل اخرى .

فالبعض يميل الى ابراز العوامل الكبرى ذات المستويات النظامية بينما يميل البعض الاخر الى ابراز دور الافراد و معجزاتهم الفكرية والمادية والتكنولوجية في احداث التغير .

ويمكن ان تقسيم عوامل التغير الى جزئيين :

عوامل داخلية وعوامل خارجية مع افتراض وجود التداخل بين الفئتين.

نقصد بالعوامل الخارجية العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان فيها كالعوامل الفيزيقية او التغيرات الطبيعية في السكان . او العوامل التي ترتبط بمؤثرات ثقافية قادمة من الخارج كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال او الانتشار الثقافيين اما العوامل الداخلية فنقصد بها العوامل الناتجة عن تفاعلات او خصائص داخلية ، كالدور الذي يقوم به التنظيم السياسي ودور الاختراعات التكنولوجية ، ودور الافراد . ونحن نفترض بأن كلا النوعين مترابطان فالتغير غالباً ما يحدث في ضوء تفاعل هذه العوامل مجتمعه .

أولا: العوامل الخارجية (ثقافية /ديموغرافية / اقتصادية / تحديث /فيزيقية)

ويقصد بها تلك العوامل التي لا دخل للإنسان فيها ، والتي تحدث تغيراً تلقائياً ونشير هنا الى خمسه عوامل هي

١-العوامل الفيزيقية

هناك علاقة بين الانسان والبيئة والتأثير متبادل . فإذا كان الانسان يؤثر في البيئة المحيطة . فإنها تؤثر فيه وتضفي علية طابعها . وتحدث البيئة اثراً كبيراً في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها ، فالناس في كل مكان عليهم ان ينظموا انماط حياتهم وفقاً لظروف الطقس وتقلباته .

كما ان البيئة الفيزيقية هي التي تحدد اشكال النشاط الاقتصادي التي ينخرط فيها الناس ، زراعة ، ام رعياً ام تجارة . ولقد اتضح ذلك بجلاء في الحضارات القديمة ، فقد ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط في المناطق الخصبة ، كما ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة .

وفي ضوء ذلك يفترض ان تترك البيئة الفيزيقية تأثيراً بالغاً على مستوى التغير الاجتماعي وطبيعته في اي مجتمع .

ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ان العوامل الفيزيقية هي العوامل الاساسية الوحيدة في احداث التغير ، فقد اثبت التاريخ ان بعض التغيرات في البيئة الفيزيقية يمكن ان تؤدي الى حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الاستثنائية كما حدث في الدول التي ظهر فيها البترول .

فبالرغم من البترول قد اكتشف من خلال جهود بشرية ، الا ان ارتباطه بالطبيعة (في وجوده في المناطق التي اكتشف فيها) قد اثر تأثيراً كبيراً على مسار التطور في المناطق التي اكتشف فيها لقد احدثت الظروف البيئية (الفيزيقية) في حالة اكتشاف البترول تغيراً تقدمياً ملموساً ، ولكن ظروفاً بيئية اخرى قد تحدث العكس كما يحدث في حالة الكوارث الطبيعية كالزلزال او البراكين او الفيضانات او غيرها من الكوارث .

ان هذه التغيرات الطبيعية قد تؤدي الى زوال مجتمعات بأسرها ، وهكذا فإننا كما يتضح من هذين المثالين لا نميل الى تأكيد حتمية البيئة الفيزيقية فهي قد تؤدي للتغير لكنها ليست السبب او العامل الوحيد . فنحن نميل الى تأكيد دورها في ظروف معينه ، بل ان هذا الدور قد يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهد الانساني .

ونستطيع ان نحصر العوامل الفيزيقية التي قد تلعب دوراً في احداث التغير فيما يلي :-

*المناخ { الحرارة ، الرطوبة ، الرياح ، الامطار } .

*التبدلات الجيولوجية والجغرافية { التصحر } .

*وجود الموارد الطبيعية { البترول ، الغابات ، المعادن او نفادها } الطاقة الكامنة في المادة { الطاقة الذرية ، الطاقة الشمسية } .

*الكوارث البيولوجية { الاوبئة والامراض } .

*الكوارث الطبيعية { الفيضانات ، الزلازل ، البراكين ، الاعاصير } .

*الموقع الجغرافي { القرب او البعد من مصادر الطاقة او الطرق العامة او البحار } .

*تلوث البيئة { بفعل عوامل طبيعية او صناعية } .

٢-العوامل الديموغرافية

يقصد بالعوال الديموغرافية حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم الى غير ذلك من العوامل الديموغرافية الاخرى . والملاحظ ان حجم السكان على الكرة الارضية في تزايد مستمر ، فقد تزايد حجم السكان في المدة من عام ١٨٥٠ الى ١٩٥٠ من ١٢٠٠مليون نسمة الى ٢٥٠٠مليون نسمة . اي ان حجم السكان قد تضاعف تقريباً خلال مائة عام .

كما تزايد من عام ١٩٥٠الى عام ١٩٨٠ من ٢٥٠٠مليون نسمة الى ٥٠٠٠مليون نسمة اي تضاعف تقريباً خلال ثلاثين عاماً . وتختلف معدلات الزيادة السكانية من بلد الى اخر ، فهي كبيرة في البلدان النامية مقارنه بالبلدان الصناعية كما تزداد هذه المعدلات بين سكان المدن اكثر منها بين سكان الريف

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضر والتصنيع ، فقد تزايد سكان الكرة الارضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية .

ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية او الحضرية في حد ذاتها بل انه يرجع ايضاً الى التقدم في المستويات الصحية ، الامر الذي ادى الى التقليل من معدلات الوفاة .

فقد امكن التغلب على الكثير من الامراض والاوبئة بينما ظلت معدلات المواليد ثابته وان لم تكن قد ارتفعت في بعض البلدان .ساعد ذلك في حدوث طفره سكانية على المستوى العالمي .

كان نصيب الدول النامية منها كبيراً .ينظر البعض الى النمو السكاني باعتباره وسيلة هامة في احداث التغير الاجتماعي خاصة في ضوء النظرة التي تربط بين نمو السكان وتوفر القوى العاملة المولدة للثروة .

وفي هذه الحالة ينظر الى العنصر البشري بوصفه عنصراً اساسياً من عناصر الانتاج .

وتتقابل وجهة النظر هذه مع وجهة النظر النابعة من نظرية مالتوس والتي ترى في الانفجار السكاني نذير خطر .فهي تنظر الى الزيادة السكانية نظرة تشاؤمية طالما أنه يصاحبها نمو في حجم الانتاج او في عناصر الغذاء اللازمة لهؤلاء السكان

ويفسر ذلك عندهم بقانون الغلة المتناقصة الذي يفترض وجود حد لقدرة الأرض على انتاج الغذاء .

بهذا يكون النمو السكاني الهائل عنصراً مدمراً للتقدم وباعثاً لأشكال من التغير الاجتماعي غير المرغوب فيها .وبصرف النظر عن مدى صحة اي من وجهتي النظر ،فإن الوقائع

تؤكد أن الزيادة السكانية –خاصة في دول العالم الثالث-تؤدي الى خلق مشكلات كبيرة ،فهي ترهق الاقتصاد وتسهم في التقليل من نصيب الفرد في الدخل القومي ،وتؤدي الى اكتظاظ المدن بسكان عاطلين عن العمل .

وينقلنا ذلك مباشرة للإشارة الى دور الهجرة ،كمتغير ديموغرافي ،في التغير الاجتماعي فالتحركات السكانية –سواء كانت قسرية او عفوية او مقصودة-تحدث تغيرات هائلة في الاماكن التي ينزح منها السكان وفي ذلك بعض الآثار السلبية والايجابية .

وقد أكدت دراسات الهجرة أن نزوح السكان من مجتمع معين يفضي الى خلل سكاني يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي القائمة.

وأن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين الى مكان ما يؤدي الى ظهور مشكلات لا حصر لها داخل المدينة تتصل بعلاقة هؤلاء المهاجرين بسكان المدينة من ناحية ،وبطبيعة حياتهم ونوعية هذه الحياة من ناحية أخرى

٣-العوامل الثقافية

تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي خاصة ونحن في القرن الحادي والعشرين ،حيث تعمل وسائل الاتصال في اغلب بلدان العلم على نشر الثقافات

والمجتمعات التي تقع على مفترق طرق كانت ومازالت دائماً مراكز للتغير

فمعظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار وبالتالي تعتبر المجتمعات الوثيقة الاتصال بغيرها من المجتمعات، هي أكثر عرضة للتغير السريع.

الاتصال الثقافي عملية تسهم في احداث تغير اجتماعي واسع النطاق خاصة في الثقافات المستقبلة يظهر تأثير هذا الاتصال في الافكار والمعتقدات السياسية والدينية احياناً واساليب الحياة والتكنولوجيا وكافة عناصر الثقافة

يؤثر في التغير عوامل مثل عمق الاتصال ،ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة المقبولة من المجتمع ومدي تعدد قنوات الاتصال

ويؤدي الاتصال بين المجتمعات دوراً بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية وبالتالي يضفي بعداً دينامياً على البناء الاجتماعي القائم فالبناء الاجتماعي لا شك يتأثر بالأفكار المستحدثة التي ترد اليه من الخارج ،وتدفعه الى وقفة تأمل ليتخذ بعدها قراره بالقبول او الرفض

وتزداد قيمة هذا العامل في احداث التغير الاجتماعي عندما نعرف أن تطور الجماعات الانسانية المنعزلة او شبه المنعزلة في كافة الجوانب:-

في تطوير انظمة التكيف مع البيئة والواقع الاجتماعي وفي رفع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بها وغيره ، لا يتأتى الا بإعادة الاتصال بين تلك المجتمعات وبين المجتمعات التي قطعت شوطاً في هذا الجانب

الاتصال ببساطة هو العملية التي تنتقل بواسطتها الرسالة او الفكرة او الاختراع من المرسل (المصدر)حتى تصل المستقبل عبر قنوات اتصال معينة الى الفرد المستقبل وعلى الرغم من أن الاتصال Communicationوالتغير الاجتماعي ليسا مترادفين ،الا أن هذا الاتصال هو العنصر المهم والفعال خلال عملية التغير الاجتماعي وبالتالي فإن مفهوم التغير الاجتماعي يتضمن النتائج الفردية والمجتمعية التي تنجم عن تبني ابتكار جديد او حتى الاعتراض عليه او رفضه

وتناول موضوع التغير الاجتماعي يتطلب التركيز على البناء والوظيفة وما يطرأ عليهما من تحول مثال للتغير عن طريق العوامل الثقافية التغير الذي يحدث بواسطة الشباب

قدم كارل مانهايم مفهوم جديد في عملية التغير الاجتماعي عند فئة الشباب وهم قطاع من قطاعات البناء الاجتماعي هو مفهوم الاحتكاك الخصب

شرحه بأنه علاقة متغيرة في النظر الى الموضوع، تتضمن النظرة الجديدة في تمثيل وتطوير واستخدام البدائل الثقافية

ويترتب على هذا اللون من الاحتكاك أن يغير الشباب من طرق الحياة السائدة و يبتكروا البدائل الثقافية الجديدة بدلاً من الانصياع للثقافة التي تمليها عليهم التزامات العصر وبذلك يحدث التغير الاجتماعي والثقافي

وفي ضوء هذه النظرة الجديدة للشباب نلاحظ انهم لم يبتكروا بدائل ثقافية وانما اوجدوا صوراً وأشكالاً ثقافية جديدة ايضاً .

وغاية القول ان الاتصال هو عملية حيوية لابد منها لإحداث التغير الاجتماعي ، وعلى ذلك يحسن الاشارة الى ان طبيعة هذا التغير الناجم عن انتشار الافكار الجديدة تتوقف على النسق الاجتماعي نفسه ، وتتمثل مراحل التغير في :

أ) **الاختراع** Invention وهي مرحلة خلق الافكار الجديدة وتطويرها.

ب) **الانتشار** Diffusion وهي مرحلة وصول الافكار الى اعضاء النسق الاجتماعي .

ج) **النتائج** Results وهي التغيرات التي تنجم عن استخدام الفكرة الجديدة او رفضها .

٤-عوامل التحديث

يشير هذا المفهوم الى نموذج محدد للتغير يظهر في المجتمع ، وان التحديث عملية معقدة تستهدف احداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والايديولوجية .

وبالتالي حتى يحدث التحديث لا بد من وجود اتصال ، عن طريق وسائل الاتصال والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة .

والملاحظ في العصر الحديث ان قادة الدول يقدمون الخطط والسياسات من اجل تغيير مجتمعاتهم وتحقيق التحديث .

ولا يعتبر التصنيع دائماً العامل الحاسم في عملية التحديث .

فبعض الدول الافريقية والاسيوية بدأت عملية التحديث بدون اللجوء للتصنيع .

والتحديث من الضروري ان يرتبط بثقافة المجتمع، فهناك نمط مشوه من التحديث، هو الذي يفصل المجتمع عن جذوره وتراثه تحت حجة انها تكوينات تنتمي الى البناء التقليدي ، ومن ثم فالتحديث الحقيقي ينبغي ان يركز على كيفية تحديث هذه الجذور وهذا التراث ، حتى لا ينطلق المجتمع بلا هوية ومن ثم يسقط في اطار التبعية .

ويلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية التي تتطلب تغيرات في التزامات الافراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية . فالتنمية والتحديث يسيران مع بعضهما في كثير من اجزاء العالم .

بهذا يتضح التحديث هو احد عوامل التغير الاجتماعي الهامة ، وبواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي الى مجتمع حديث ،منه اشكال عديدة كالتحديث الزراعي والصناعي والاجتماعي ويتطلب التحديث تبني قيم جديدة لم تكن موجودة سابقاً لكن بحيث لا تتناقص مع القيم الاصلية للمجتمع .

٥-العوامل الاقتصادية

يقصد بالعوامل الاقتصادية ، شكل الانتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائدة في المجتمع .وتلعب تلك العوامل دوراً هاماً في احداث ظاهرة التغير الاجتماعي .

فمثلاً عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع معين تصحبه تأثيرات عميقة وواضحة في الانساق الاجتماعية الاخرى داخل البناء الاجتماعي .لذلك التصنيع يحدث تغيراً هائلاً ليس فقط في الثروة والدخل القومي لكن ايضاً في عقلية الانسان من حيث قيمة الوقت والثقة بالنفس .

وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل اخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا . وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير . لكنه ليس العامل الوحيد المسبب للتغير .

ثانيا : العوامل الداخلية (سياسي / تكنولوجي /فكري فلسفي)

يقصد بها العوامل التي تنبع من داخل المجتمع ذاته والتي لها قدر من الاستغلال النسبي في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الاجتماعي ،منها **العوامل** :-

١-النظام السياسي

ظهر دور العامل السياسي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع ، بعد ظهور مفهوم الدولة . ولقد اصبحت هذه النظم هي التي تشرع لمجتمع وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي من خلال وضع الاستراتيجيات التي تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والامن .

٢-العوامل التكنولوجية

للتقدم التكنولوجي اثر كبير على المجتمعات ، فالسيارة والمذياع كان لهما الاثر البالغ على المجتمعات ، حتى ان العلماء الاجتماعيون يخشون من رد فعل العوامل التكنولوجية على احداث تغيرات تهدد المجتمعات بمشكلات اجتماعية خطيرة كالجريمة والتشرد واهتزاز القيم والاخلاق .وهذا قد يكون واقع المجتمعات المعاصرة اذا لم تنتبه تلك المجتمعات لإحداث تغييرات مقصودة لمواجهة ما تسببه التغيرات التكنولوجية .

وهنا تظهر اهمية التخطيط الاجتماعي وطريقة تنظيم المجتمع لإحداث تغييرات اجتماعية ملائمة تعين على منع ظهور المشكلات الاجتماعية التي عانت منها اوروبا بسبب الثورة الصناعية .

كما ان الاختراعات الحديثة ادت الى زيادة الاتصالات بين الشعوب ، وادى ذلك الى احتمال حدوث تغيرات اجتماعية . فلم يعد من الممكن ان ينفصل مجتمع عن اخر مما يعني ان اي تغيرات تحدث في مجتمع سيكون لها صدى واثر في المجتمعات الاخرى .

وقد اعتبر وليم اجبرن التكنولوجيا من العوامل الاساسية للتغير الاجتماعي وفي التخلف الثقافي ايضاً .

كذلك يرى شنيدر ان معظم التغيرات الاجتماعية تنتج عن التغيرات التكنولوجية وانه باستمرار التغير التكنولوجي يستمر التغير الاجتماعي، وان اي اختراع جديد قد يحطم الاساسي الاقتصادي للمدينة ويؤدي لإنشاء مدن جديدة في اماكن اخرى ويؤخر فرص عمل اكثر .

والتغير التكنولوجي ينتج اضطراباً مستمراً في المجتمع وذلك بتغيير مراكز العمل التي قد تؤدي لتوزيع جغرافي جديد وتغيير حياة الافراد.

لوبير يرى ان التكنولوجيا لا يمكن ان تعمل وحدها بدون عامل التنظيم والفكر والعوامل التي تؤدي للتغير في معظمها خارجة عن التركيب التكنولوجي . بل هي مكون اساسي في الافكار الرئيسية التي تنبثق عنها انظمة تنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات .

٣-العوامل الفكرية والفلسفة

يرى ماكس فيبر ان للعوامل الفكرية أثراً كبيراً في التغير الاجتماعي . فالتغيرات الاقتصادية في نظره وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية انما تنشأ من تغيرات ثقافية .

وقد ارجع ظهور النظام الرأسمالي في اروبا الى الاسلوب الاخلاقي عند اتباع المذهب البروتستاني، الذين عرفوا بالمثابرة والاجتهاد والسعي لكسب الرزق والتوسع في التجارة والاقتصاد في الانفاق .وقد ارجع اوجست كونت التغير الاجتماعي للعوامل الفكرية في نظريته عن المراحل الثلاثة .

الأسئلة التي تتعلق بكيفية حدوث التغير واتجاهه وسرعته تتطلب وصفاً تاريخياً، كما يتوفر لدينا في البيانات المختلفة عن التغيرات السكانية وتقسيم العمل في المجتمعات الصناعية ،وكذلك عن التغيرات التي طرأت على الطابع العام للأسرة الغربية الحديثة

ويعتبر «**ويليام أوجبرن**» من أوائل الذين درسوا هذه الظاهرة بطريقة علمية منظمة ،خاصة في مجال الاختراعات التكنولوجية كما ركز على التباين الموجود بين معدلات التغير في قطاعات مختلفة من الحياة الاجتماعية

وافترض مفهوم الهوة الثقافية Cultural Lag ،وهو عدم التناغم الواضح بين النمو التكنولوجي السريع وبين التحول البطيء في النظم العائلية والسياسية وغيرها من النظم وقد سارت الدراسات حول هذا الموضوع في خطين **أولهما** الدراسات السوسيولجية للتغيرات في البناء الاجتماعي والثقافة الناتجة عن التصنيع، وعدم التناغم البنائي في المرحلة الانتقالية **ثانيهما** الدراسات النفسية لتكيف الأفراد مع المتغيرات الاجتماعية السريعة

وقد قدم «**موريس جنز بيرج**» في مقال له عدد من العوامل التي استشهد بها كتاب مختلفون لتفسير التغير الاجتماعي وهي:-

- ✓ #الرغبات والقرارات الواعية للأفراد متمثلة في نمو نسق الأسرة الصغير ة
- ✓ #أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة مثلاً انهيار نظام اقتصادي وقيام نظام آخر
- ✓ #التغيرات والتوترات البنائية مثلاً التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج
- ✓ #المؤثرات الخارجية كالاتصال الثقافي والغزو الثقافي
- ✓ #الأفراد المتميزون أو الجماعات المتميزة
- ✓ #التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة كما يحدث في الثورات مثلاً
- ✓ #الأحداث العنيفة حربية أو مرضية
- ✓ #ظهور هدف مشترك

اخيراً يمكن أن نقول أن كل المجتمعات تتميز بظاهرتي الاستمرار والتغير،العوامل التي تدعم الاستمرار هي وسائل الضبط الاجتماعي خاصة التعليم الرسمي وغير الرسمي ، اما العوامل التي تدعم التغير فهي كثيرة أهمها نمو المعرفة وحدوث الصراع الاجتماعي

المحاضرة الثالثة : مراحل وخصائص التغير الاجتماعي

أولا : مراحل التغير الاجتماعي

تميل نواحي التفاعلات اليومية في معظم المواقف الاجتماعية الى أن تصبح نمطية متوافقة مع المظاهر العامة للبيئة الاجتماعية ،والسمات النفسية للأفراد كما أن التجديدات الأساسية التي تتم في اطار الحياة الاجتماعية والثقافية على اعلى مستوى من درجات الاجتماع الانساني تصيب النمط بالاضطراب .كما تصيب توافقه مع الجوانب الأخرى المتوافقة معها سابقاً في وحدة بنائية ووظيفية متكاملة بالاضطراب وهذا الاضطراب في حد ذاته عبارة عن اختلال في توازن النظام ، مما يجعله غير قادر على تأدية وظائفه ولهذا فإنه يؤدي الى سلسلة من التغيرات التوافقية ،وهي تغيرات تحدث استجابة لتغير في أحد العوامل الأساسية وقد تؤدي هذه التغيرات من جانبها الى تغيرات في المواقف الاجتماعية المرتبطة بها

وهناك من المفكرين من يرى بأن أي موقف اجتماعي يكون نتيجة لأربعة عوامل أساسية في كل تغير اجتماعي وهي:-

١-البيئة الطبيعية ٢-والجماعات الانسانية ٣-الثقافة السائدة ٤-المظاهر البيولوجية والسيكولوجية للأفراد

لذلك فإن أي تغير في عامل أو أكثر من هذه العوامل ،يستدعي تغيرات توافقية في الانساق المرتبطة بالسلوك الاجتماعي فالتغير الحادث لا يحدده عامل واحد ،وانما يتم بمساعدة عوامل اخرى ،وتكون عملية الفصل بين العوامل من باب الفرضية من أجل التحليل والدراسة

ويرى" **هربرت ليونبرجر**" أن هناك سلسلة من المراحل يمر بها الفرد قبل أن يأخذ بنمط جديد وهي :-

١-**مرحلة الإحساس** وتتمثل في أول سماع أو معرفة بالموضوع الجديد

٢-**مرحلة** الاهتمام وهي مرحلة تجميع المعلومات حول الموضوع الجديد ، بغرض تحديد درجة فائدته

٣-**مرحلة التقييم** وهي مرحلة اختبار المعلومات عن الموضوع الجديد ، وتفسيرها وفق الظروف السائدة ، ودراسة مدى ملائمتها من اجل الأخذ بها

٤-**مرحلة المحاولة** وهي مرحلة اختبار الفكرة ودراسة كيفية تطبيقها

٥-**مرحلة التبني** وهي مرحلة التسليم بالموضوع الجديد واعتماده ليأخذ مكانه في النمط السائد

إن هذه المراحل الخمس السابقة لا تأتي دائماً مرتبه ،انما قد يطرأ عليها تغيير بإضافة عناصر جديدة ،أو حذف بعضها ، وقد تتداخل بعض المراحل مع الأخرى

ويرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاضطراديه للتغير بوجه عام :-

١-**تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الاصل** سواء كانت هذه السمة او العنصر الجديد اختراعاً داخل الثقافة الواحدة ام استعارة من ثقافة اخرى نتيجة لعملية الانتشار.

وتتداخل عوامل عديدة في التأثير على معدل الانتشار ،مثال انتقال العائلة الريفية الى المدينة التي تختلف في ثقافتها عن القرية ،الأمر الذي يؤدي بالعائلة الريفية الى الاطلاع على بعض السمات الثقافية الجديدة ،التي ستأخذ مكان بعض السمات للثقافة الريفية لدى تلك العائلة . ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى مدى تقبلها

٢- تحدث قلقلة لدى السمات القديمة من قبل السمة الجديدة ،أي يحدث صراع من أجل البقاء

وقد تكمل أو تنتمي السمات الاخرى الكائنة للنسق الثقافي ،لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق .وفي حالة العائلة الريفية ،قد تدعم العناصر الجديدة العناصر القديمة إذا ارتبطت بوظيفة من الوظائف المهمة لتلك العائلة

ويلاحظ أن العنصر الجديد يبدأ يأخذ مكانه بجانب عنصر قديم ،اذا أدى العنصر الجديد وظيفة ملحوظة ،الى أن يتغير بعد حين

٣-يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة بها، وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهته ،أو امتصاص هذه السمة الجديدة .

٤- يأخذ العنصر الجديد مكانة في النسق الثقافي ، ما لم يتعرض الى قلقلة في حال دخول تجديدات اخرى ، تضاف اليه في فترات تطول او تقصر ،

مثال استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة في حالة العائلة الريفية ، وحينما يكثر دخول ادوات جديدة فإن ذلك يؤدي الى قلقلة الادوات السابقة لعدم استعمالها استعمالاً كافياً ، وحتى يتم الاخذ بالعنصر الجديد ويتوافق مع عناصر سابقة علمية ، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لتكون كافية لاستيعابه على ان لا يأتي ما يناقضه ؛ والا فإن ذلك سيؤدي الى قلقلة في النسق .

ويرى جورج مردوك ان الاختراعات هي اساس التغير الثقافي بوجه عام، فحينما تخترع فكرة او آلة ما ، فتنتقل من الشخص المخترع ، وتسري عند افراد مجتمعه ، وتبدأ التغيرات التوافقية بعد ذلك ويستغرق ذلك وقتاً من الزمن ، ولن يؤخذ بالاختراع الجديد ، حتى يثبت كفاءته ، وبعد ان يمر بمراحل معينة .

وهناك من يرى ان للنمط المتغير اربع خصائص هي :

الشكل : الذي يمكن أن يلاحظ ويدرس فيه ومن خلاله التغير

المعنى : أي ان له ارتباطات ذاتية وعاطفية في الثقافة نفسها

الاستعمال : ان يكون استعمال النمط الثقافي يمكن ملاحظته من الخارج

الوظيفة : ان يؤدي عملا ، ويكون مترابطاً مع الأجزاء ويستدل على ذلك من خلال الإطار العام .

ولذلك فان عملية التغير تتضمن تلك الخصائص ، وتعتمد عملية القبول على مدى التكلفة ، ففي حالة عدم توفر الامكانية اللازمة للأخذ به ، فلن تتم عملية القبول

فعلى سبيل المثال : تتمنى المجتمعات النامية الاخذ بوسائل التكنولوجيا المتقدمة وما يقعدها عن ذلك الا عدم توفر الاموال اللازمة لشرائها .كما ان عملية القبول ترتبط بمدى تعقد وتجرد الموضوع الجديد ، فكلما كان معقداً ومجرداً كان قبوله صعباً . ويلاقي مقاومة كبيرة

ويرى تالكوت بارسونز ان القبول للعنصر الجديد يكون اسرع في حالة انخفاض التكلفة ، والجهد ، وفيه رضى واشباع للحاجات .

ويمكن ان يقال بصفة عامة ان القبول يتم ، اذا كان المجتمع المستقبل واقعاً تحت حوافز لم تشبع إشباعاً مرضياً ، واذا كانت العناصر الجديدة قد قدمت بطريقة مناسبة بحيث يسهل فهمها وتطبيقها ، وتوفر الفائدة الكبيرة فيها ، ولم تتعارض مع القيم السائدة في المجتمع .

يختلف التغير الاجتماعي والثقافي عموماً باختلاف المجتمعات مكاناً وزماناً ، وكما تبين سابقاً ، فان ذلك يعود في الاساس الى اختلاف الثقافة بين المجتمعات ، فالمجتمعات الزراعية تكون التغيرات فيها مختلفة عن المجتمعات الرأسمالية ، وهي بدورها مختلفة عن المجتمعات الاشتراكية كما ان التغيرات في المجتمع الواحد لا تكون على مستوى واتجاه واحد ، لان المجتمع يضم بيئات مختلفة ، طبيعية واجتماعية ، من بدوية وقروية وحضرية

، ولذلك تكون سرعة التغير ومجالاته مختلفة ايضاً . كما ان التغيرات في المجتمع الواحد لا تكون على مستوى واتجاه واحد ، لان المجتمع يضم بيئات مختلفة ، طبيعية واجتماعية ، من بدوية وقروية وحضرية ، ولذلك تكون سرعة التغير ومجالاته مختلفة ايضاً .

ان اختلاف الحياة الريفية عن الحياة الحضرية يكشف عن مدى اختلاف التغير بينهما . ويبدو الاختلاف في عدة مظاهر أهمها :

١-العزلة النسبية في الحياة الريفية ، خاصة عزلة العائلة التي من مهامها اشباع حاجات أفرادها الاقتصادية والاجتماعية . ومن المعروف ان العائلة تضم مجموعة من الاسر التي تتميز بالعمل الجماعي والانتاج المشترك ، وسيطرة العادات والتقاليد على سلوك أفرادها بشكل واسع الامر الذي يؤدي الى صعوبة التغير بوجه عام .

اما في الحياة الحضرية فإن حياة الاسرة فيها أكثر تعقيداً في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،وهي تستدعي توافقاً في هذه العلاقات ،مما يؤدي بالتالي الى سرعة التغير في العديد من المجالات

فالتجمعات الحضرية تكون مراكز للتغير ، نتيجة للتفاعل المباشر بين افرادها ، اما في التجمعات القروية ، فإن التغير يضعف لبساطة مثل هذه التفاعلات بين الافراد فيها .

٢-بدائية تقسيم العمل والتخصص في المجتمع القروي ، ويشكل العمل الزراعي القيمة العليا لديه ، حيث يقوم التخصص في الغالب على اساس الجنس والسن ، ليتناسب والعمل المطلوب تحقيقه ،اي ان طبيعة العمل الزراعي في القرية لا يستدعي التجديد ، وانما يتميز بالرتابه والثبات النسبي . ولذلك يكون التغير ضعيفاً وفي مجال محدود .

اما في المجتمع الحضري فيكون تقسيم العمل واسعاً والتخصص متنوعاً ، الامر الذي يتطلب توسيع حجم السوق مع تنوع النشاط الاقتصادي ، ووجود مجالات عمل جديدة تفتقر اليها الحياة القروية ، ولهذا فان مجالات التغير تكون عديدة ومتسعة ، ويبدو ذلك بوضوح في المجتمع الصناعي .

٣-عدم تنوع الوسائل التكنولوجية لدى المجتمع القروي ، حيث يكتفي بوسائل بسيطة ومحدودة تفي بمتطلبات حياته ، كاستعمال المحراث الخشبي في الزراعة ، الذي مضى عليه الاف السنين ، وما زال قائماً دون ان يطرأ عليه تغير يذكر ، كما ان القرويين لا يقبلون على استعمال الكماليات ، ولا تشكل جزءاً من سيكولوجيتهم أو حوافزهم الا بازدياد تأثير المدينة فيهم ويؤدي تنوع التكنولوجيا واستعمالاتها في عالم المجتمع الحضري الى تراكمات ثقافية متعددة تعجل من عملية التغير الاجتماعي في كافة المجالات . فالتكنولوجيا واستعمالاتها عامل أساسي من عوامل التغير الاجتماعي .

٤-الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع القروي ، ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي واستاتيكية القيم والعادات المتبعة ، الامر الذي يؤدي الى اعاقة عملية التغير ، في حين ان المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغير البناء الاجتماعي بشكل عام ، وبالتكيف السريع مع عملية التغير ،وهناك ايضاً اختلافات جوهرية بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري من حيث شكل الاسرة في المجتمعين ، وحجمهما ، وعلاقتهما الداخلية والخارجية ، ونوع الوظائف التي تقوم بها كل منهما فالشكل السائد في الريف ، بوجه عام ، هو الاسرة الممتدة ، وعلى النقيض من ذلك نجد الاسرة النواة هي الشكل السائد في المدينة الى حد كبير ، ويزداد عدد افراد الاسرة في الريف عنه في المدينة ، نتيجة ارتفاع نسبة المواليد في الريف للأسباب عديدة، هذا من ناحية البناء والحجم في الاسرتين ، اما العلاقات الداخلية والخارجية فنجد ان الفردية ضعيفة في الاسرة الريفية ، لان شخصية الفرد تذوب في شخصية الاسرة ، نتيجة للضغوط القوية على الافراد ، وضعف الاتصال بالخارج مما ادى الى التماسك الشديد بين افراد الاسرة الريفية الامر الذي يصعب من عملية التغير الاجتماعي فيها

وتبدو اهم الاختلافات بين الاسرة الريفية والاسرة الحضرية فيما يلي :

أولاً : من حيث البناء

*الاسرة الريفية ممتدة في اغلب الاحيان ، بينما الاسرة الحضرية فعلى العكس من ذلك

*تتميز العلاقات الداخلية في الاسرة الحضرية بالديمقراطية والمساواة والحرية والفردية أكثر من الاسرة الريفية

*الاسرة الريفية منعزلة عن العالم الخارجي ، ومكتفية ذاتياً، وبعكس الاسرة الحضرية

ثانياً : من حيث الوظيفة :

*توفر الاسرة الريفية اغلب احتياجاتها ذاتياً ، في حين ان الاسرة الحضرية تعتمد على المؤسسات الخارجية

*اختلاف الاسلوب بين الاسرتين في التنشئة الاجتماعية تبعاً لاختلاف درجة التعليم والمفاهيم والقيم وما الى ذلك وبوجه عام ، فان التغير الاجتماعي يختلف من مجتمع حضري الى مجتمع قروي نتيجة للفروق السابقة ،

ولذلك يكون أوسع انتشاراً وعمقاً في المجتمع الحضري ، مع الاخذ بالاعتبار ان التغير في المجتمعات الحضرية ليس واحداً نتيجة لاختلاف الثقافة بينهما

ثانيا: خصائص التغير الاجتماعي

هناك بعض الخصائص التي تميز بها التغير الاجتماعي المعاصر وذلك حسب رأي ولبرت مور – ١٩٧٩ في دراسته حول التغير الاجتماعي ، من اهم هذه الخصائص

- ✓ *السرعة هي السمة الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر .
- ✓ *الترابط المتغير زماناً ومكاناً بحيث يتتابع حدوثه ولا يكون متقطعاً .
- ✓ *النوع المخطط نتيجة لزيادة تدخل وتحكم الدول المعاصرة
- ✓ *الوسائل التكنولوجية التي تكسب خبرات جديدة للفرد والمجتمع

واشار احمد زايد واعتماد علام في كتابهما : التغير الاجتماعي ، الى عدد من الخصائص التي تميز التغير الاجتماعي عن التغيرات الاخرى داخل المجتمع ومن أهمها:

١-أن تكون التغيرات ذات تأثيرات عامة وملموسة سواء كانت تلك التغيرات على مستوى الحياة الشخصية لأفراد المجتمع ،أو من جراء الحوادث الاجتماعية التي تقع في مجرى حياتهم اليومية

٢-قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الاعلان عنه أو إعلام الأفراد به لذلك يكون اتجاه رفض الافراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الاعلان عنه أو إعلام الأفراد به لذلك يكون اتجاه رفض الافراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له

٣-أن تتصف التغيرات بالاستمرار كما قد تتكامل فيما بينها داخل النسق الاجتماعي

٤-قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن الا أن المحصلة النهائية للتراكم تتصف بالراديكالية أو التغير المفاجئ مثلما تحدثه الثورات الاجتماعية والتقنية .ومن امثلة التغيرات البطيئة في بدايتها التحولات في مجال المعرفة واكتساب المهارات المختلفة

٥-قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً او مبرمجاً وتشير هذه الخاصية الى تدخل النظم السياسية في احداث التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع

٦-توافر امكانيات الحراك الاجتماعي وزيادة معدلاته

٧-انتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العامة للمجتمع

٨-سيادة نموذج للشخصية يتيح للأفراد أداء الاعمال التي يقومون بها في اطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة للنمو الذاتي ،المشاركة ،وسيادة المعايير العقلية

ثالثاً: أهمية التغير الاجتماعي

تؤكد النظرة الى جغرافية العالم وتاريخ بروز اهمية التغير الاجتماعي كظاهرة لابد ان تصبح موضع اهتمام النظرية السيوسيولوجية المعاصرة ، اذ توضح النظرة الى خريطة العالم سيادة فاعلية عمليتي التجانس والتباين اللتين تعدان اساس تفاعل التغير الاجتماعي في النسق الوظيفي ، فبسبب ظروف عديدة نجد ان سيادة نوع من التجانس الداخلي بين عدد من المجتمعات بالنظر الى تجمعات اخرى ، تولد نوعاً من التباين بينها وبين تلك التجمعات . والنتيجة اننا نجد بين ايدينا تجمعات تؤكد على نوع من التجانس الداخلي الذي يتوازى وقدر التباين الذي يسود العلاقة مع اي تجمع اخر .ذلك كله يؤكد دوام التحول والتشكل بالنسبة للبناءات التي تخضع لهذه العمليات ، ويشهد بالتالي على دوام تفاعلات التغير ومدى لزوميتها للوجود الانساني .

بيد ان هناك من العوامل ما اكد اهمية قضية التغير الاجتماعي من وجهة نظر النظرية السوسيولجية المعاصرة نذكر منها ما يلي :

*ادى ظهور العلم ودوره كنسق اجتماعي وطرحه للعديد من التجديدات العلمية والتكنولوجية في بناء المجتمعات الصناعية المعاصرة ، الى دوام تفاعلات التغير في بناء هذه المجتمعات ، ومن ثم انتشاره الى معظم ارجاء العالم كنمط ثقافي اكثر

كفاءة(اقل تكلفة بالنسبة للإشباع الوظيفي لمتطلبات النسق) *يضم العالم ثلاثة تجمعات نسقية أساسية ، وهي العالم الاول والثاني والثالث

فان هذه التجمعات تنفصل على اساس قدر التقدم الناتج عن قدر امتلاكها للمعرفة العقلانية والكفاءة التكنولوجية التي تيسر هذا التقدم وتنتجه ،فإلى جانب اهمية التغيرات التنموية التي قد تخضع لها بلاد العالم الاول والثاني ، فإن بلاد العالم الثالث عادة ما تخضع لتغيرات جذرية تعمل على الغاء الهوة التي تفصل بينها وبين بلاد العالم الاول والثاني ، ومن تحررها من قيود التبعية والاستغلال التي تمارسها المجتمعات المتقدمة ذلك يبرر اهمية التغير الاجتماعي كظاهرة معاصرة إلا انه بالرغم من الأهمية البارزة لهذه الظاهرة فقد ثار خلاف بين النماذج النظرية حول مسائل تتعلق بطبيعة التغير الاجتماعي ، ثم مدى التغير ، ومصادره ، واثاره ، ثم طبيعة التفاعلات التي يثيرها فعل ورد فعل التغير ، ولقد نشأت هذه المواقف الخلافية إما نتيجة لاختفاء المعرفة الامبيريقية المتعلقة بالتغير الاجتماعي ، وإما نتيجة لتعرض النموذج النظري لطراز معين من الواقع ثم عمم هذه الرؤية على واقع متباين، أو انطلاقاً من مواقف أيديولوجية معينة والادعاء بأنها تمثل مواقف علمية موضوعية .

المحاضرة الرابعة : عوائق التغير الاجتماعي

أولا: العوائق الاجتماعية

هناك عوائق اجتماعية عديدة تقف أمام التغير الاجتماعي وتظهر بوضوح لدى المجتمعات التقليدية أكثر منها في المجتمعات الحديثة ، واهم العوائق الاجتماعية ما يلي :

١- الثقافة التقليدية :

***يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة** ، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد ، والقيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيسر

***فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات وتقاوم التغير وكل تجديد سواء أكان مادياً أم معنوياً** ، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت كانت المقاومة اشد وأقوى فالأيدولوجية المحافظة التي تتبنى فلسفة تقديس القديم على انه (ليس بالإمكان الإتيان بأفضل مما كان) ، تؤدي إلى مقاومة كل جديد

***وتسود مثل هذه المعتقدات خاصة عند كبار السن الذين** عاشوا أوضاعاً مختلفة عن الأوضاع الحالية ، مما يؤدي إلى الجهل بالتجديد والتحديث عامة ، وقديماً قيل (من جهل شيئاً عاداه)

وقد بين وليان اوجبرن (١٩٥٧) أن النزعة المحافظة عند كبار السن والميل للمحافظة على القديم واستاتيكيته – ثبات – العادات والتقاليد كلها متغيرات تقاوم التجديد المادي والتغير بوجه عام .

***وتظهر المقاومة بشكل أوسع ، حينما يتعلق التغير بالقيم والمعتقدات التقليدية**

في الهند مثلا يعيش غالبية السكان في حالة سوء تغذية شديدة ، قد تصل إلى في بعض الأحيان إلى حد المجاعة ، ومع ذلك فان طائفة الهندوس يقدسون الأبقار ويحرمون ذبحها ، ويتركونها تتجول في الحقول والمزارع ، مع أن عددها يقدر بحوالي ٣٠٠ مليون بقرة

وقد حاول الزعيم نهرو Nihro إقناع تلك الطائفة بالمنطق والبرهان بخطأ هذا المعتقد ، ومع ذلك فليس من مجيب ، كما وانه ليس من المحتمل ظهور اتجاه تربية الماشية من اجل الغذاء او انه سيكون مقبولاً عندهم في المستقبل القريب ، ما دامت التغذية على لحم البقر تخالف معتقدات الهندوس الحالية

وقد استغل المستعمرون الانجليز هذا المعتقد فكانوا يذبحون البقر ليلاً ويلقونها في أحياء الهندوس مدعين أن المسلمين هم الذين قاموا بذبحها ، وذلك من اجل الإيقاع بين الطائفتين الهندوسية والمسلمة

أن سيادة مثل هذه المعتقدات القديمة لدى الطوائف تحول دون أحداث عملية التغير والتقدم الاجتماعي عموماً .

#وفي بعض المجتمعات العربية هناك اختلاف في النظرة إلى القيم السائدة فقد **بين محمد الرميحي أن اختلاف النظرة إلى القيم في الكويت** بين المواطنين من شأنها أن تعيق عملية التغير والتنمية الاجتماعية عموماً

وقد ذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، قد قامت ببحث استطلاعي لقياس اتجاهات مقدمي الطلبات للحصول على قسائم وقروض حول مدى رغبتهم في سكن الشقق عام ١٩٦٧

*وبلغ عدد الحالات التي بحثت (٦٧٢) حالة من (١٥١٧) طلباً تقدم أصحابها للحصول على قسائم وقروض في الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٦٧، أي أن النسبة قد شملت (٦٢%) ،

*وقد شمل البحث مقدمي الطلبات من العاملين في القطاع الحكومي (٩٢,٢٣%) ، والقطاع الأهلي (٧,٧%) وتركز المبحوثون في (٢٢) جهة حكومية من وزارات الداخلية والدفاع والتربية والصحة.

*أي أن العينة كانت على مستوى لا بأس به من التعليم فكانت النتيجة العامة للبحث أن (٩٥,٥%) من العينة رفضوا سكنى الشقق وكانت اكبر نسبة للرافضين (٦٧,٧%) بسبب العادات والتقاليد ، أي القيم السائدة في المجتمع

لهذا فان القيم الاجتماعية تفرض نمطاً معيناً من الإسكان ، وهذا المثل يمكن أن ينطبق على الأقطار العربية كافة ، الآمر الذي يؤدي بنا إلى القول : أن هناك قيماً اجتماعية معيقة لعملية التغير الاجتماعي.

كما أن المحافظة على البناء الأسري المتعلق بالأسرة الممتدة من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي ، بعكس بناء الأسرة الصغيرة (الأسرة النووية)

#وفي دراسة عن العلاقات الاجتماعية في بعض الأسر الأردنية قام بها مجد الدين خيري على عينة مؤلفة من (٢٧٤) أسرة نووية تسكن في مختلف مناطق عمان السكنية .

توصل إلى أن صغر حجم الأسرة يؤدي إلى العمل على استمرار التقدم المهني والى اكتساب أنماط سلوكية واتجاهات جديدة

وان من شأن التنظيم البيروقراطي وانتشاره يؤدي إلى تكون الأسر النووية ، أي أن عملية التغير ترتبط إلى حد بعيد من هذه الناحية بتكون الأسرة الصغيرة ، وهو نظام اجتماعي سائد في المجتمعات الصناعية المتقدمة .

#كما أن **تعطيل دور المرأة في المجتمع من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي** ففي المجتمعات ذات الثقافة التقليدية ترتفع نسبة الأمية لدى النساء ، حيث تصل إلى أكثر من (٩٠%) الأمر الذي يحد من فاعلية المرأة وتهميشها في عملية التنمية الاجتماعية

ومن الجدير بالذكر أن بعض المفكرين المتأثرين بالفكر الغربي يعتقدون أن المرأة في المجتمعات العربية من الفئات المضطهدة بالإضافة إلى فئة الأطفال والفقراء على حد تعبير هشام الشرابي **ويمكن أن نتطرق لبعض انواع العوامل الاجتماعية التي تعيق التغير في الاتي:-**

١- طبيعة البناء الطبقي

لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع اثر في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي لان أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للانغلاق الطبقي

فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير ، كما هو في الهند والباكستان حيث أن النظام الطائفي يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة في المجتمع

فنظام الطبقات في الهند Caste يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها ، وتنتقل بفعل عامل الوراثة وليس بموجب الكفاءة

ويكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها ، أي أن التماسك الطبقي يحد من عملية التنقل الاجتماعي الذي يكاد يعم في المجتمعات النامية اليوم .

٢- الميل للمحافظة على الامتيازات

تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم

تلك المصالح التي قد تكون في المكانة الاجتماعية، أو الامتيازات الاقتصادية، أو الاجتماعية أو غير ذلك لهذا حينما يشعر أولئك الأفراد بان امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد ، سرعان ما تقوم المعارضة

وأمثلة ذلك عديدة في المجتمعات فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقى على علاقة الإنتاج دون تغيير ، الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير ايجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج التي تتغير بتغير وسائل الإنتاج

والأمر نفسه يحدث من قبل الطبقة العاملة نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الرأسمالية ، حيث تبدى الطبقة العاملة معارضة شديدة.

٣- مقاومة التغير

وتتعدد أشكال المقاومة بتعدد التغيرات التي تحدث في كافة أنحاء المجتمع ، فقد تقاوم الأحزاب السياسية ، في مجتمع إنشاء أحزاب جديدة حتى لا ينقص عدد المنتسبين إليها ، وحتى لا تتفرق أصوات الناخبين أثناء عملية الانتخاب

كما أن الأطباء مثلاً يقاومون أي تغيير في تخفيض أجورهم لصالح المرضى

وقد تقوم الجماعات المتضررة من عملية التغير بنشر الإشاعات- غير الحقيقة- ضد التغيرات المقترحة

وتظهر المقاومة في مجال استعمال الآلات الحديثة ، حيث قام بتحطيم الآلات في بداية الثورة الصناعية، حينما أخذت الإله البخارية تحل مكان الإله اليدوية ، الأمر الذي أدى ، في البداية إلى الاستغناء عن كثير من العمال في مصانع بريطانيا، لهذا قاوم العمال عملية التحديث الصناعي.

وقد قام (الدقس) بالإشراف على دراسة ميدانية في شركة الصناعات الحديدية والميكانيكية – سيمكو Simco – بمدينة قسنطينة بالجزائر ، في مجال التغير الاجتماعي للعمال في المصنع ، عام ١٩٧٨ على عينة تضم (١٠٠) عامل

وقد دلت النتائج أن عمال المؤسسة ابدوا معارضة واضحة(٧٩%) نحو المسيرين الإداريين ، بسبب أن الإدارة تباطأت في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي يتضمن حقوقاً عديدة لصالح العمال المشاركين في العملية الإنتاجية ، وذلك لحداثة تلك الإدارة ، الأمر الذي اثر تأثيرا واضحاً في الحد من طموحات العمال في التغيير نحو الأفضل .

وتظهر المقاومة بوضوح في ميادين عديدة في أنماط الحياة المختلفة السياسية والاقتصادية والعلمية وغالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة ، والخوف على المصالح المستقرة

وبطبيعة الحال فان المقاومة تكون قوية كلما تعرضت تلك المصالح إلى تغيير كبير.

وقد دلت كثير من الدراسات الاجتماعية النامية على أن الإقطاعيين كانوا يقاومون الإصلاح الزراعي والتأميم للأراضي نظرا لكونها تحد من حيازتهم للملكية الواسعة

وفي غياب المؤسسات القانونية الحديثة يظهر ما يسمى بقانون (تصادم المصالح) الذي يظهر لدى كافة فئات المجتمع مما يؤدي إلى إعاقة التغير الاجتماعي بوجه عام .

٤- عزلة المجتمع

أن العزلة قد تكون مفروضة على المجتمع كما هو الحال في البلدان الخاضعة للاستعمار

وكذلك بالنسبة لحالة الزنوج في أمريكا الذين يعيشون في مناطق منعزلة خاصة بهم تعرف باسم (المناطق السوداء)

وقد تكون عزلة ذاتية يفرضها المجتمع على نفسه كما حدث في روسيا بعد الثور البلشفية عام ١٩١٧.

أو إقامة اليهود في مناطق أو إحياء خاصة بهم بهدف المحافظة على أصولهم السلالية والقومية والدينية والثقافية

٥- المحافظة على القيم والخوف من التغير

غالباً ما تقف الفئات المحافظة في المجتمع عقبة أمام إحداث التغير الاجتماعي ، حرصاً على أوضاعهم التقليدية وخوفاً من ضياع حقوقها المكتسبة

كما وقفت قريش في وجه الدعوة الإسلامية وحاربت ظهور الدين الإسلامي خوفاً على مركزها التجاري والاجتماعي البارز في ذلك الوقت من الضياع

وكما قاوم ملاك الأراضي الزراعية في النصف الأول من القرن التاسع ، انتشار السكك الحديدية في أوروبا، لان ذلك في رأيهم يؤدي إلى نهب الريف من ناحية ، كما أنها تخيف الجياد من ناحية أخرى .

وبجانب هذا الموقف المعارض للتغير الاجتماعي من جانب الفئة المحافظة حفاظا ، على حقوقها المكتسبة فإنها تخشى قبول التغير أيضاً ، لما يترتب على ذلك من تغيرات في مكونات البناء وعناصر الثقافة

إضافة إلى أن الأفكار الجديدة الداعية إلى الغير غالباً ما تتعرض للمقاومة الشديدة نتيجة التعصب للقديم وتقديس بعض جوانب الحياة **وكلما كانت القيم اقرب إلى الجمود أصبح من الصعب أن نستبدل بالأوضاع القائمة في المجتمع أوضاعا أخرى جديدة**

مثال ذلك : موقف الطائفة الهندوسية من البقر والدعوة إلى تقديسها انه يقف حائلا دون قبول أي تغيير خاص بتحسين استغلال الثروة الحيوانية التي يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد القومي الهندي.

٦- تماسك الجماعة

في المجتمعات الريفية التقليدية يتمسك الناس بفكرة مثالية تنعكس في إحساسهم بالالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة من الأصحاب ، وتفضيلهم العام للانتماء إلى جماعة صغيرة والرغبة في انتقاد أي فرد ينحرف عن السلوك المعتاد

٧- عدم التجانس في تركيب المجتمع

أن اختلاف الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع من حيث النوع والسن والتعليم والمهنة والمركز الاجتماعي والوضع الطبقي والديانة يؤدي إلى عدم تجانسهم وتضارب مصالحهم بحيث أن أي تغير جديد قد يلقى معارضه من بعض الأفراد الآخرين ، وموافقة من البعض الأخر وذلك على العكس من التجانس في تركيب المجتمع الذي يسمح بإحداث التغير في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية .

وحسب رأي عدلي أبو طاحون في كتابه التغير الاجتماعي (١٩٩٧) يرى أن العوائق الاجتماعية للتغير تتعلق بالعناصر التالية :

١-الالتزام المتبادل داخل الأسرة والجماعات القرابية والأصدقاء

التوقعات المرتبطة بالمهام الفردية بالمجتمعات الريفية تعد من المسلمات الاجتماعية أي أنها ليست اختيارية أو متروكة لحرية الأفراد وتبدو هذه الالتزامات قوية جداً وهامة في وقت الأزمات مثل حالات الوفاة ، المجاعة وغيرها .

وهذا النمط التبادلي لا يتمشى في اغلب الأحيان مع الاتجاه الفردي والذي يميز عملية التحضر والتصنيع التي تتميز بقوة الالتزامات المتبادلة فيها ، خاصة في طور الانتقال حيث يكون كالفرملة لعملية التغير ومن الأمثلة على ذلك محاولة إدخال وسائل حديثة لصيد الأسماك في بيرو مثلاً ،

فهي لم تشكل سلوكاً ايجابياً نحو استعمالها من قبل الصيادين وذلك بسبب عدم سيادة نظام الأسرة الممتدة أو المركبة ، وبالتالي فان الزيادة في الداخل لن تعود عليه بالفائدة المرجوة بل أنها ستزيد من الالتزامات المتعلقة به ومن مسؤولياته .

٢-ديناميكات الجماعية الصغيرة

الإحساس بالانتماء الشخصي للجماعات الصغيرة أو المجتمعات المحلية يشكل موضوعاً حيوياً لمعظم الناس لأنه يوفر الاطمئنان السيكولوجي والارتياح والرضا النفسي مما يساهم في إتمام الأعمال اليومية

وسبب ذلك أن الجماعات الصغيرة تعطي الأفراد المنتمين إليها الإطار المريح للعمل بداخلها ، ويتضح ذلك مما نراه كثيراً من تضحية الكثير من الناس بمكاسبهم الاقتصادية في سبيل الإبقاء على تماسك هذه الجماعة.

مثال على ذلك ترفض الفلاحات في بعض الأحيان غسيل الملابس بالمنزل ويفضلن الغسيل في الترعة لكي يتسامرن ويتحدثن بالرغم من توافر سبل الراحة بالمنزل.

وتظهر أهمية وحدة الجماعة الصغيرة في تنفيذ العديد من برامج التغيير الموجهة وفي نفس الوقت نلاحظ أن الرأي العام قد يؤثر بقوة على سلوك الأفراد داخل الجماعة أحياناً فيكون غير مشجع لأعضاء الجماعة المبتكرين

مثال ذلك : قام احد القادة المحليين الناجحين في الهند بعمل مشروع لتربية الدواجن باعتباره مشروعا اقتصادياً لسياح (تاج محل) لكن الناس قاطعوه باعتبارهم نباتيين فتوقف المشروع .

ثانيا: العوائق الاقتصادية

تأتي مقاومة التغير نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة ، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل ، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي

فالتجديدات التكنولوجية المستمرة ، تؤدي إلى التغير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة وكذلك فان نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير

وهناك متغيرات عديدة بالموارد الاقتصادية المتاحة ، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك من المتغيرات **وهي عوامل تلعب دوراً مؤثراً في عملية التغير الاجتماعي ، ومن أهم تلك العوامل:**

١-ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد ، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي ، والمستوى الاجتماعي بوجه عام ، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع

مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع ، إذ لابد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي

فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول وغير ذلك ، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها ، من اجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقديم والتنمية

ولهذا لابد من توفر الشروط التكنولوجية بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم ، لكي يصبح الاختراع ممكناً .

ومن البديهي ان شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر ، والإمكانيات اللازمة ، والبيئة الاجتماعية الملائمة

فأي اختراع جديد لا يجد طريقة في المجتمع ، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من اجله، ولهذا فان الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم

، والدليل على ذلك ، أنه أحياناً تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع او الاكتشاف الجديد وقد بين نمكوف أن الاختراعات تعتمد على القدرة العقلية والحاجة والمعرفة القائمة.

ولهذا فان القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملاءمة والتكلفة وعلى مكانة المخترع وثقافة الفرد المستقبل للاختراع كل ذلك له اكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي

ولذلك فان إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب ورعايتهم وتوجيههم تؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة

وان توفير الأدوات والمواد اللازمة من معامل مخبرية ، وأدوات تكنولوجية وغير ذلك من شانه ان يشجع البحث العلمي

مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجتمع وعلى النقيض من ذلك فان نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

٢-التكلفة المالية

في كثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك ، أي أن توفر الرغبة لا يكفي ، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء

أن كثيراً من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة ، غير أن عدم جود القدرة المالية يمنع من تحقيق تلك الرغبات كما أن التأمينات الاجتماعية فكرة مرغوبة لدى المجتمعات كافة ، إلا أن عدم توفر الشروط المادية لا يسمح بتنفيذها ، أي أن ما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات .

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه ، من ناحية عامة ، فكلما تحققت فائدة أعلى كان الإقبال اعم واشمل .

وقد أشار روجر (Rogers) إلى أن قبول التجديد(التغير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز (١٠%) ، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة.

أما إبراهيم أبو لغد فقد توصل إلى نتيجة مختلفة مبيناً أن الأخذ بالتجديد يتأثر بالموقف الاجتماعي ، رغم الفائدة المالية

ففي ميدان الزراعة والإرشاد الزراعي ، ذكر أن أخصائياً زراعياً في إحدى القرى المصرية أراد إدخال زراعة (الذرة الهجين) في المنطقة التي يعمل بها ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع وقد زاد عدد من قاموا بزراعته فارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن (١٥%)

ولكنهم انصرفوا عن زراعته في الموسم التالي رغم الفائدة التي تحققت وتبين أن السبب في ذلك يعود إلى أن نساء تلك المنطقة لم يرتحن إلى عجن دقيق الذرة الهجين.

أي أن الموقف الاجتماعي يجب أن يؤخذ بالاعتبار كعامل مؤثر في عملية التغير يضاف إلى العامل السابق وان تحقيق الفائدة المادية ليس هو العامل الحاسم أو الوحيد في تبني التجديد.

٣- محدودية المصادر الاقتصادية

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي

فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية ، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة

ولهذا فان المجتمعات النامية – والفقيرة منها- لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها فتبقى على مستوى الكفاف ، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار

في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر

فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية ، بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية.

بوجه عام وصف (البرتيني) الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص

انه اقتصاد تقليدي:

ويسود الزراعة فيه أنماط بدائية الإنتاج وكثيراً ما يكون هذا الاقتصاد منعكفاً على نفسه ، مفتقرا إلى إنتاج كاف، مما يجعله مقطوعا جزئيا عن باقي الاقتصاد

يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج:

ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك والباقي يستورد من الخارج ، أي هو اقتصاد تابع في الدرجة الأولى ولا تتوفر فيه الجدوى الاقتصادية.

يتميز باقتصاد الشركات متعددة الجنسيات:

التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة في الدرجة الأولى وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلد النامي ، بالإضافة إلى أن أرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على بلدان المجتمعات النامية.

وعموماً يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها (فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة يقعدها عنه الفقر ويحول بينها وبينه العجز المادي، حتى الأفراد فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها ويحسون الحاجة إليها ولا يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها) .

إن الوسائل المادية لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك ، فالمقدرة المادية هي التي تساعد في الحصول على ذلك ، وفي غيابها تلغى عملية التغير وتبقى امنية فقط وهي تفسر لنا سبب كثرة وسرعة التغير الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة دون المجتمعات النامية.

ثالثاً: العوائق الايكولوجية

إن تأثير البيئة الطبيعية على المجتمعات واضح سواء أكان إيجاباً أم سلباً ، فالبيئة الطبيعية من مناخ وسهول وجبال وانهار تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات

فقد قامت الحضارات القديمة مثل : حضارة البابليين والأشوريين والفراعنة وغيرها ، حول المناطق الغنية ، خاصة حول ضفاف الأنهار ، فكان ليسر الحياة وغناها الأثر الكبير في نشوء الحضارة دون غيرها ، وقد بينت حضارة الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحالي على الزراعة نتيجة لغنى (البلاد الجديدة) .

وعلى النقيض من ذلك فان شح الموارد الطبيعية يعيق عملية التغير ، وبناء حضارة كبيرة

فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة إحاطتها بالصحراء أو بمنطقة جبلية وعرة المسالك ، من شأنها أن تعيق اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى

أي أن الموقع الجغرافي في هذه الحالة يفرض على المجتمع عزلة طبيعية (ايكولوجية) ، تعيق التغير الاجتماعي فيه

فبلاد اليمن مثلا نتيجة إحاطتها بالجبال في الدرجة الأولى ولعوامل سياسية واقتصادية في الدرجة الثانية تأخرت عن غيرها من المجتمعات المجاورة إلا أن هذه العزلة بدأت تخف حدتها في الوقت الراهن أمام ثورة المواصلات والتقدم التكنولوجي بوجه عام

وتؤدي العوائق الاقتصادية مع عوائق أخرى إلى تكوين الانغلاق الطبقي والى استاتيكية العادات والتقاليد ، وركود حركة الاختراعات والتجديد وما إلى ذلك

وانطلاقاً من ذلك ، فان عملية التغير تكون بطيئة وغير واعية ، وبالمقابل فان سهولة اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى تؤدي إلى تفاعل اجتماعي واسع فعملية الانتشار الثقافي – كما تبين سابقاً – تساهم إلى حد كبير في التغير الاجتماعي.

المحاضرة الخامسة: تابع عوائق التغير الاجتماعي

أولا العوائق السياسية:

تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينة وتؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجاباً وسلباً ، ويمكن تقسيم العوائق السياسية إلى قسمين:

١) عوائق سياسية داخلية

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغير منها:

أ) ضعف الأيدولوجية التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة، لمجموعة من المعوقات وذلك وفق الأيدولوجية التي تتبناها الدولة ، فحينما تكون الأيدولوجية غير واضحة ، ومتأرجحة فان ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم ، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية.

فخطة التنمية تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي ، لان التنمية عملية سياسية في المحل الأول ، في البناء والتطبيق والإشراف وحينما تكون السياسة التنموية غير واضحة فإنها في هذه الحالة لن تلبي حاجات المجتمع

علماً بان هناك بعضاً من الدول النامية لم تأخذ بالتخطيط الاجتماعي كمبدأ ، الأمر الذي يؤدي إلى بطء التغير الاجتماعي كما يرجع إلى كون بعض المسئولين لا يرغبون في إحداث التغير لأسباب منها: أما لقصور إدراكهم لعملية التنمية ، وأما لعدم وضوح الأيديولوجية التنموية لديهم.

ب) تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع: غالباً ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع ، فأي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم استجابة ، أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع ، على عكس المجتمع المتجانس ، فإن عملية التغير فيه تسير بشكل أفضل ، وبسهولة ويسر في تقبل عملية التغير الاجتماعي.

ج) عدم الاستقرار السياسي: أن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقها حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي ، فإن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن ، وتنمية المجتمع

ناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج ، مما يحرم المجتمع من الإفادة من هذه الأدمغة في عملية التغير ، وان بقيت داخل الوطن تكون مواهبها انتظاراً لعودة الاستقرار مما يفوت في النهاية الفرصة في إحداث عملية التغير.

٢) عوائق سياسية خارجية

وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج ومن أهمها:

أ) السياسة الامبريالية: من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات ، وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة ،ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملية التغير.

لقد أملى الاستعمار الفرنسي لغته وثقافته على الشعوب التي حكمها من المجتمعات في أفريقيا وغيرها ، وقد خلف ذلك عبئاً ثقيلاً ما زالت تعاني منه المجتمعات إلى اليوم .

كما أن الامبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد تمشياً مع المبدأ القائل (فرق تسد) مما يؤدي في النهاية إلى الحروب الداخلية والمنازعات والى إعاقة التغير الاجتماعي من ناحية عامة.

ب) الحروب الخارجية: لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من اجل إحداث التنمية كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ، ومن المؤسف حقاً أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها، بدأت المنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير الاجتماعي لديها

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنازعات – في الغالب - تكون مخططة من قبل بعض المجتمعات المسماة بالمتقدمة، وذلك أسباب شتى - لا مجال لذكرها- إلا أن المجتمعات المتحاربة تجد نفسها في نهاية الأمر في مشاكل اجتماعية واقتصادية تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها والى تخلفا في النهاية.

ثانيا العوائق الثقافية:

تتعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغير، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على انه عرضه لنوعين من القوى:

- ∞ قوى تعزز حدوث التغير وتعضده
- ∞ والقوى الأخرى تعرقله وتحد من فاعليته

وتسعى القوى الأولى للتعجيل بالتغير واستفتاح كل الأبواب له ، أما الثانية فهي تعوقه وتغلق كل الأبواب المفتوحة لاستقباله

وقد تسيطر قوى التغير على مدى زمني طويل وبالتالي يتعرض المجتمع لتحولات جذرية في طبيعته ، وفي بنائه الاجتماعي وثقافته وعلى ذلك نكون بصدد فترة تتابع نسبي للمنشطات التي تناصر التغير السريع وترتبط به

ومن هنا تبدأ عناصر الثقافة في المجتمع مرة أخرى وتكيف نفسها في بناء أكثر انسجاما وتلاؤما ، وفي خلال هذه الدينامية الثنائية تنعكس لنا قوى الثبات الثقافي النسبي والميل إلى التغير المتوازن بين القوى القائمة .

وعلى ذلك يطالعنا هيرسكوفيتش Herskovits,1970 بتشخيص لهذه الحالة إذا أن ثبات الثقافة وتغيرها يعدان نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل منها ما هو بيئي environmental ومنها ما هو تاريخي historical ومنها ما هو نفسي psychological

ويطالب بضرورة مراعاتها في الحسبان عندما نكون بصدد إجراء أية دراسات على العمليات الثقافية وبهذا التشخيص فانه يجعل من هذه العوامل الثلاثة متغيرات وسيطة تمارس تأثيرا من خلال تعضيد عوامل أخرى لها

فهي إذن لا تؤتى أثرها إلا بعون من غيرها ومن ناحية أخرى قد تكون عوامل للتثبيت الاثنوجرافي أو تكون عوامل منشطة لإحداث التغير الثقافي هي :

أ) البيئة أو المكان: قد تقدم إمكانيات تفيد سكانها أو تصبح عديمة الجدوى لهم وفي الحالة الثانية تضع البيئة العراقيل أمام التيار التكنولوجي الطاغي

كما يمكن أن تضع من العقبات ما يكفي للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب، وبالتالي تحول دون وصل التيارات والموجات اللازمة لتحقيق التغير المنشود

بيد أن العزلة ليست وحدها عاملاً معوقاً للتغير وإنما هي عامل وسيط تعضده عوامل أخرى كقلة السكان وعقم الوسائل التكنولوجية وندرة وجود المستحدثات

والأمثلة على ذلك هي مجتمعات متاهات القطب الشمالي وأحراش اتوري بالكونغو والاسيكمو

كما يلاحظ من ناحية ثانية أن البيئة قد تعوق إجراء التجارب التكنولوجية ولا تشجع عليها مثل النوير بالسودان ، وسيبيريا بالاتحاد السوفيتي.

ب) العوامل التاريخية: تميل إلى أن تكون المخرج من اسر العوامل البيئية ومعوقاتها وذلك من خلال ما تقدمه العوامل الأولى من منبهات أو مثيرات لإحداث التغير الثقافي

ومثال هذه العوامل الانحراف الثقافي والصدفة التاريخية ، وهما عاملان قد ينبعان من داخل الثقافة أو خارجها كالرحلات والغزو

ج) العوامل النفسية: تتضمن ميكانيزمات تقبل الجديد وتعتنقه أو تلفظه وترفضه وهي مبعث السلوك الإنساني ومظهر خاص لعملية التعلم في مستوييها المبكر والراشد.

وعلى ذلك ينبغي النظر إلى العوامل التي تشمل عملية التغير الثقافي على أنها حواجز barriers تنطوي على مضمون ثقافي وبالتالي فهي حواجز ثقافية مع مراعاة أن العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية المعرقلة للتغير توجد في إطار اقتصادي

ومن ثم فلابد من مراعاة هذا العامل الاقتصادي الهام الذي يعطي للعوامل السابقة جدواها وفاعليتها ، ومثال ذلك ما حدث في قرية (تزن تزون تيزان) Tzintzuntzan بالمكسيك حيث وضعت الحكومة المكسيكية برنامجا صحيا لإجراء الفحوص والرعاية الطبية للمرضى بأمراض مزمنة وللحوامل قبل الولادة كما كانت الخدمات تقدم في المدينة على بعد عشرة كيلو مترات وهنا لم يقف الإطار الاجتماعي الثقافي معوقاً

وإنما العامل الاقتصادي هو الذي أعاق الحصول على الخدمة بالمدينة ، خوفاً من التكلفة وأعباء المواصلات وتكاليفها

كما لم يصبح الأطفال قوة اقتصادية بعد ، منتجة في الأسرة ولكنهم لا يزالون قوة معولة مستهلكة وبالتالي تزيد تكلفة العلاج عبئا على عبء ولا سيما في حالات الأطفال الذين لم يصلوا إلى مرحلة الإنتاج بعد

د) نوعية التراث وطبيعته: تتضمن بعض الثقافات – في تراثها- أهمية كبرى على قيمة الابتكار والتغير ، ولذلك فهي ترى في الشيء الجديد مبرراً كافياً لفحصه وتطبيقه

فالأمريكيون مثلا مغرمون بالجديد وعلى ذلك فان طبيعة التراث هناك تحض على الأخذ بالجديد وإحداث التغير بكل الوسائل

بينما نلاحظ في مجتمعات أخرى ، أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليها ويتسم أيضاً بالمحافظة الثقافية منطلقاً من مبدأ(إن الشيء الذي يستند إلى عادة هو شيء ملائم على الرغم من فساده أحياناً)

ومرد ذلك إلى الطابع النسقي المتكامل للثقافة (Culture Integrated System) وفي ضوء هذا الطابع يتشكك القروي مثلا في الأشياء الجديدة ولن يقبل عليها أو يقبلها، طالما انه غير متأكد منها وتلعب الأمثال Proverbs الشعبية دورا بارزا في التثبيت الاثنوجرافي ، وبالتالي في الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي سريع الإيقاع

ومن هذه الأمثال ما هو سائد في مجتمعات أمريكية وأسيوية وافريقية ، ففي اسبانيا وعند الأمريكيين ذوي الأصل الاسباني ، يسود المثل القائل (قديم اعرفه ، خير من جديد لا اعرفه)

أما في ايطاليا وصقلية فان أمثالهم مؤداها (ثق وارض بما فعله أبوك ، وإلا حالفك الفشل) وان (ما يقوله الإسلاف دائما حق) ، وفي المجتمع القروي بتايلاند نجد المثل القائل (لو سرت على نهج السلف ، ما عضك كلب أبدا ، وفي صقلي أيضا(أنصت إلى الكبار لأنهم لن يخدعوك أبداً)

وإذا نزلنا مصر وجدنا المثل الشعبي يقول(من فات قديمه تاه) ، (واللي مالوش قديم مالوش جديد) ، (واللي عرفته أحسن من اللي ما عرفتوش) ، أما الجزائر فان بيير بورديو P.Pourdieu يصف لنا اتجاهات فلاحي الجزائر وعاداتهم المستمدة من طبيعة تراثهم الشعبي

ومن ذلك : (لن يفقد المستقبل معناه إذا كان مرتبطاً بالماضي ، وأمكن الحياة فيه على انه استمرار للماضي وصورة متطابقة معه) ، وكذلك (اسلك حيث سلك أبوك وجدك) ، (ولو ترسمت طريق أبيك ما صدرت منك هفوه) .

وإذا كان الباحث قد اقتصر هنا على الأمثال الشعبية فهو لا ينكر أن المثل صورة مختزلة بخبرة بموقف اجتماعي، وعلى ذلك قد يكون المثل متضارباً مع غيره وهذا التضارب لا يرجع إلى تضارب الوجدان الشعبي بقدر ما يجرع إلى اختلاف المواقف ذاتها ،

والمثل إذن موقف وليس إلا ، وطالما أن المواقف متنوعة ومتباينة ، فلابد أن تتنوع الأمثال وتتباين.

ولا ينكر الباحث أيضاً أن هناك عناصر أخرى من مركب التراث الشعبي تفوق الأمثال في أهميتها وفاعليتها ومنها المعتقدات والعادات الشعبية إذا تساهم نماذج من العادات الشعبية الراسخة ، في اشتداد المقاومة للجديد ورفضه كلياً ، وهذه تمثل الحواجز الحقيقية- في بعض المجتمعات وفي بعض المواقف – للحد من عملية التغير الثقافي

هـ) ترتبط اتجاهات التواكل ارتباطاً وثيقاً بقوى التراث السائد: ولذلك ففي المجتمعات غير الصناعية – التي لم تحقق السيطرة الكاملة على قوى الطبيعة – ينسب الجفاف والفيضان إلى القوى فوق الطبيعية التي تزور الإنسان سواء كانت آلهة أو أرواحاً شريرة ، وعلى ذلك على الإنسان أن يستعطفها لا أن يتحكم فيه

وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على (قصر نظر) كما يذهب إلى ذلك هيرسكوفيتس وبالتالي يكون التواكل بمثابة التكيف الأفضل الذي يقوم به الإنسان إزاء القنوط ، وكل ما يعجز عنه.

وفي كولومبيا درست الباحثة(فيرجينيا جوتيز دي بندا) VirginiaG.De Pineda العوامل الثقافية التي تكمن وراء ارتفاع معدل الوفيات للأطفال في الريف الكولومبي وأشارت إلى أسلوب اللامبالاة والغفلة التي فرضتها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في هذا الريف على أبنائه ، فالوالدان يعدان أنفسهما بنسبة (٥٠%) لاحتمال موت الطفل .

وعندما يموت يقولان (حتم مصيره عدم نموه) ويقال في مقاطعة سانتندر Santander على الطفل الجميل (لم يولد هذا الطفل لهذا العالم) .

وعلى ذلك وجدت (دي بندا) صعوبة بالغة في تدعيم الثقة بين الطبيب وبين الشعب ، فكان الرد عليها (أن الأغنياء يموتون أيضاً ، على الرغم من مقدرتهم المالية على العلاج) .

ويسود اتجاه التواكل في ريف أمريكا الجنوبية أيضاً ، وقد وصف لنا بيرسون(Pierson) قرية كروز داز الماس Cruz Das Almas بالبرازيل بأنها يسودها الاعتقاد بأن المرض يحل بالإنسان من الله عقاباً على ما اقترف من الإثم ، ولذلك يقولون بإذن الله لا يبرئ المريض ولا يميته.

وليس هذا الاتجاه ببعيد عن القرى العربية حيث نجد التواكل واضحاً في مجالات شتى باستثناء هذا المجال الطبي بالذات ، إذ يسارع المرضى بأنفسهم التماساً للشفاء بالطب الشعبي والرسمي .. الخ ، وعندما نتفحص تراثنا الثقافي العربي فنحن نسمى هذا الطفل (ابن موت) ، (وليس للحياة) وغيرها من الأسماء التي تكمن وراءها معتقدات شتى ، وكذلك يتجسم التواكل في بعض الأمثال الشعبية مثل (اجري يا ابن ادم جرى الوحوش ، غير رزقك ما تحوش)

وإذا تركنا المجتمع العربي ، إلى ريف شمال شرق البرازيل مثلا يصعب على عمال الصحة إغراء الأمهات برعاية أطفالهن في مراكز الصحة في شهر مايو، ومرد هذه الصعوبة هو الاعتقاد بان شهر مايو هو شهر العذراء تستدعيه وتستدعي أطفالها ليكونوا بجانبها، وبالتالي فإن رعاية الأبوين للطفل في هذا الشهر معناها التحدي السافر لإرادة العذراء .

و) غالباً ما توجد عوائق تعرقل التغير الثقافي الموجه ، ويقصد الباحث بهذا النوع من العوائق العلاقة بين الرجل والمرأة:

وتظهر هذه العلاقة واضحة في حملات الصحة العامة بين الطبيب والنسوة الحوامل ، على سبيل المثال للتقليل من معدل وفيات الأطفال ، والملاحظ في بعض البلاد النامية في بداية دخول الطب الرسمي بها أم المرأة الحامل كانت تفضل تجنب الرعاية الطبية خشية أن يفحصها طبيب رجل يطلع عليها ، ولذلك كان الزوج هو حلقة الوصل بين الطرفين .

بيد أن التوسع في التعليم الطبي وتخريج الطبيبات سوف يحل هذه المشكلة ، علاوة على أن العلاقة لم تعد الآن محظورة بالشكل السالف ، ففي بعض تلك المجمعات القروية يفحص الطبيب المرأة في الوحدة الصحية ، وفي العيادة الخاصة بالقرية ، وفي العيادات الخاصة بالمدن دونما حرج ، وإذا كان التوسع في تخريج الطبيبات حلاً لمشكلة هذه العلاقة في قليل من تلك البلاد فانه ليس حلاً في بلدان أخرى من العالم .

فقد أشار شنيدر Schnieder,1971 إلى مدى مقاومة المرأة في جزيرة الياب Yab بميكرونيزيا للفحوص الطبية التي يجريها الأطباء من الرجال ، وعنف هذه المقاومة للطبيبات الإناث ، وهذا هو الأغرب، ولعل سبب ذلك هو أن المرأة هناك تنظر إلى كل النسوة الأخريات على إنهن شرور يمكن أن تجذب اهتمام الرجال إليها .

على أن هيرسكوفيتس يرى أن سبب هذه المقاومة يرجع إلى قوة المحافظة الثقافية في مجال الرعاية الصحية بنظامها الحالي ، علاوة على ردود فعل المرضى تجاه الوسائل الطبية الجديدة ، والتي قد تسبب بعض الآلام عند تطبيقها ، مثلما يحدث في حالات التطعيم التي أشار إليها ستيرن(Stern) وهذه وتلك تثير من المقاومة الثقافية ما لا قبل لها به .

ز) تضارب السمات الثقافية: من المعروف أن هناك عناصر ثقافية يسود بينها الانسجام المنطقي في حين توجد أخرى تنطوي على تضارب بين بعضها البعض ، ويؤدي هذا التضارب وعدم الاتساق إلى الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي

ففي المجتمعات التقليدية إذا مرض شخص ما فان تأويل المرض في الاعتقاد يخضع لنوعية الشخص وطبيعة مركزه الاجتماعي في القرية

فإذا كان مستقيماً ذا مركز اجتماعي مرموق وهيبة كبيرة ، قيل بان مرضه ابتلاء من الله ، وان الابتلاء لا يكون إلا للصابرين المؤمنين ، في حين لو كان المريض شخصاً مشاكساً عاقاً لا يحظى بالهيبة الاجتماعية قيل أن مرضه عقاب صارم انزله الله به جزاء وفاقاً لما اقترف من الإثم والعدوان ومعصية الرسول ، وهنا نلاحظ التضارب في تفسير المرض نفسه عند شخصين في مجتمع واحد .

وإذا كان هذا التعارض المنطقي بسيطاً للغاية فلابد أن يشكل عائقا يعرق التغير الثقافي ، ففي النافاهو Navaho قاوم أبناؤها المسيحية وحركات الوثنية الأهلية نظراً لان هذه المعتقدات الدينية لا تنسجم انسجاماً منطقياً مع معتقداتهم .

والأمثلة كثيرة على هذا التضارب المنطقي ففي (نيبال) بقرية(رأي) Rai ساد الود بين المشرف الزراعي البراهمي وبين الأهالي بعد طول عناء ، ولكي يدللوا على ثقتهم فيه دعوه ليشرب معهم مشروبهم المحلي الذي يسمى هناك باسم (راكشي) Rakshi ولكنه رفض ، وهنا أولوا رفضه بأنه اعتراض على صداقتهم ووأد لها فقاطعوه وتجاهلوه ، ونتيجة لذلك ذهبت مجهوداته لإحداث التغير أدراج الرياح

ح) النتائج غير المتوقعة للتجديد: لا يمكن أن يحدث تغير في حالة منعزلة وبلا نتائج ثانوية وأولية وثالثة على نطاق واسع في المجتمع المتغير انه هنا يمثل حجر نلقيه في الماء فيحدث حلقات أخذة في الاتساع إلى أن يفقد تأثيره قوة الدفع كذلك حال التجديد حيث يترتب عليه تأثيرات دائرية في الثقافة تظل تتسع استدارتها إلى أن ينتهي مفعوله في المناطق التي تبعد عن مرمى هذا التأثير

ومن المعروف أن معظم التغيرات الثقافية تنطوي على أهمية كبيرة ، وعلى فائدة اجتماعية أيضاً

ومع ذلك فقد يؤدي إلى التجديد المرغوب فيه منطقياً ، إلى ظهور نتائج ثانوية وأخرى تبدو هامة من وجهة نظر القائمين بالتغير في حالة التغير من الخارج ولكنها تصبح غير مرغوبة من قبل أعضاء المجتمع نفسه من هنا تأتي أهمية تعرف الباحث الانثروبولوجي على عمليات التغير الثقافي العامة وبذلك يقدر على تحديد رد الفعل غير المتوقع.

ومن ذلك أن أهل بعض القرى بدئوا يعارضون استخدام الطائرات في رش القطن بالمبيدات الحشرية ، على الرغم من توفيرها للوقت والمجهود أيضاً ، ومرجع هذه المعارضة الآن هو تسرب المبيد إلى المنازل فيقتل الطيور الداجنة ، ويسمم أعلاف الماشية فتنفق وتموت الأسماك في المياه .. الخ .

فالتجديد هنا (رش المبيد بالطائرة) احدث أثاراً عرضية أخرى تكفي لمقاومته والقضاء عليه .

أما في تايوان Taiwan فقد ترتب على حملات منظمة الصحة العالمية في تطهير البيئة من الحشرات المنزلية أن ماتت القطط ولم تمت الفئران ، وعلى ذلك تكاثرت الفئران وباتت تأتي على الأخضر واليابس ، وهددت المخزون الغذائي حتى صارت القطة الصغيرة تباع بستة وثلاثين دولاراً ، وعلى ذلك كان الأهالي أن يقاومون الحدث الجديد مثلما حدث في القرية العربية التي سبقت الإشارة إليها

وكذلك في الاسكيموا لاحظ الطبيب H.Plair انتشار مرض الاكنوكوس echinococcus عن طريق الكلاب التي تستخدم في الحمل والجر ، وبالتالي فان التحكم في المرض يعني فحص كل الكلاب.

وهنا يثار التساؤلات : هل توجد وسائل تقليدية للنقل غير الكلاب ؟ وكيف يمكن التغلب على الدودة الشريطية في مجتمع يعتمد في غذائه على السمك النيئ؟ وكيف يطهى الطعام في مجتمع يفتقد إلى الوقود ؟

خلاصة القول : أن التجديد يتعرض للمقاومة إذا احدث أثاراً جانبية سيئة ، وعلى ذلك ينبغي بذل المجهودات الكبيرة للتغلب على هذه السوءات من ناحية ، والتفحص الدقيق للتجديد قبل نشره من ناحية أخرى حتى لا يؤتى أثاراً ضاره ، وحتى لا يقاومه المستقبلون له .

ق) المعتقدات الشعبية: توجد صور عديدة من هذه المعتقدات التي تعرقل التغير على وجه العموم ففي زامبيا حالت المعتقدات هناك دون حدوث تغير يذكر في المجال الصحي والتعليم الغذائي فالمرأة تحجم عن تناول البيض لاعتقادها بأنه يقلل من الخصوبة ولذلك تسبب في شحوب أطفالها وهزالهم .

أما الفلبين فيسود الاعتقاد بان أكل الدجاج والكوسا في وجبة واحدة معاً يسبب مرض الجذام بينما يقرر دوبيه Dube أن أبناء قرية (سوهي مورا) بالهند يصنفون الجدري في فئة الأمراض المقدسة حيث تزور الآلهة المريض ، وتصف له طقوس الشفاء وعباداته بدلاً من الرعاية الطبية ، وكذلك لا تشرب الحامل اللبن قبل الوضع لأنها تعتقد بان ذلك يسبب لها انتفاخا في قناة فالوب ، وتضخماً في البطن وتورم في الجنين نفسه ، وبعد الوضع أيضا ببضع شهور – لا تسقي الأم طفلها ماء خشية إخلال برودة الماء بحرارة الجسم .

وفي أماكن أخرى عديدة يحرم على الأطفال أكل اللحم أو السمك لسيادة الاعتقاد بأنهما يرفعان حرارة الطفل ويسببان له السخونة.

وأما المعوقات الثقافية للتغير حسب رأي عدلي أبو طاحون ١٩٩٧ ممكن تقسمها إلى ما يلي :

١) القيم والاتجاهات والتقاليد التقاليد Tradition لكل مجتمع تقاليده السائدة به والمسيطرة عليه والتي تؤثر على مدى تقبل المجتمع للتغير ،

فمثلا المجتمعات الصناعية يسود بها ثقافة تحفز وتدعو للتغيير والأخذ بالحديث من المبتكرات وتولي ذلك أهمية خاصة فالجديد بها يجذب انتباه الناس إليه ويدعوهم لمحاولة تجربته ، فهناك علاقة وثيقة الصلة بين الاقتصاد وبين ظهور التقاليد الدافعة للتغير ، وعلى العكس في المجتمعات غير الصناعية ، التقاليد لا تدفع للتغيير.

فنجد أن التغير لا يجذب الناس إليه بل انه ينظر إليه بشك وريبة في المجتمعات الزراعية التقليدية نجد أن صفة – بقاء الحال على ما هو عليه - Consertation تؤيد وتقدير من جانب الناس وبالطبع فإننا نجد الناس ذوي الأفكار الحديثة والمتطورة يلقون كثيراً من الانتقادات ويكونون عادة موضوع شك من باقي أعضاء المجتمع.

٢. الاعتقاد في الحظ والنصيب أن صفة الحظ والنصيب مرتبطة ارتباط وثيق بالقوى التقليدية وتعتبر احد المعوقات الهامة لعملية التغير ولقد تمكنت المجتمعات الصناعية من أن تثبت لنفسها أن لديها قدرة كبيرة على التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية وتطويعها لصالحها ولا تعتبر أي وضع غير مرغوب فيه أمراً مستحيلاً ولكن تعتبره تحدي لقدرتها لذلك.

أصبح البشر في هذه المجتمعات يتأثرون بل ويؤمنون بان كل شيء يمكن أن يتحقق أو أن أي خطة مناسبة تحتاج إلى محاولة جديدة .

ولكن في المجتمعات غير الصناعية نجد أن التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية محدوداً جداً ولا توجد حتي محاولة لتغيير الاوضاع

٣. التعصب الثقافي

يعتقد جميع البشر بمختلف ثقافتهم أن أنظمتهم وطريقة معيشتهم هي الطريقة الطبيعية والمثلى بالمقارنة بالطرق الأخرى وان جوهر الثقافة الحقيقي يتعلق بما نفكر فيه ونعمله ،بما يشمله من اتجاهات سلوكية وتقاليد وأشكال اجتماعية وان القيم المطلقة تؤكد أن الاعتقاد العام في رفعة ثقافة معينة من أهم القوى التي تؤدي إلى الاستقرار .

٤. معايير التواضع:

لا تخلو أي ثقافة من الثقافات من عنصر التواضع وهذه الأفكار مصطلح عليها ثقافياً

وتتباين كثيراً من ثقافة لأخرى فمثلا ما يعد سلوكاً صالحاً ومحموداً في ثقافة معينة قد يعد نفس السلوك في مجتمع أخر مستهجن مما يجعل هذه المعايير تقف كعائق لبعض برامج التغيير الموجهة.

ثالثا العوائق السيكولوجية:

لا يتوقف قبول الناس أو رفضهم لفرصة جديدة تعرضوا لها لمجرد وجود نمط مناسب للعلاقات الاجتماعية وتوافر الظروف الاقتصادية بل أيضا يتأثر بالعوامل السيكولوجية مثل كيفية تصور الشخص للشيء الجديد هل يتخيله مثل الأخصائي أو بوجهة نظر أخرى .فالظاهرة الواحدة يفهمها كل مجتمع بطريقة مختلفة .

اولاً: التباين التصوري والإدراكي بين الثقافات أن ما يتصور إخصائي التنمية على انه شيء حسن ومفيد قد يراه الشخص المستقبل عكس ذلك وهذا التصور الخاطئ يعمل كعائق لعملية الاتصال ونقل المعلومات حيث يكون لكل منهما أفكاره وتوقعاته المختلفة

أ) الاتجاه نحو الحكوميين:-غالبية البرامج المستخدمة للتغيير الموجه بمعظم بلدان العالم والتي تقوم بها الحكومة من خلال هيئاتها المخصصة تواجه بالتشكيك من قبل أفراد المجتمع

ويرجع ذلك إلى خبرات سابقة لهم في التعامل المباشر مع أجهزة الحكومة وخاصة البوليسية منها والضريبية لذلك يجب أبعاد أخصائي التغيير عن الأمور التي لها دخل بهما وتعتبر من الأمور المنفرة للقرويين

وبالطبع ليس كون الأخصائي ممثل الحكومة فقط هو ما يشكل عائق للتغيير بل لكونه غريباً أيضاً وغير مفهوم لجميع سكان المجتمع .

ب) النظرة إلى الهدايا تميل بعض المؤسسات إلى إعطاء الفلاحين معونات في صورة أشياء كالسلع والخدمات بدون مقابل ولكننا نجد في معظم الأحوال أن الأفراد الفلاحين لا يقبلون عليها بالرغم من فقرهم

ويرجع ذلك إلى نظرتهم إلى هذه الأشياء باعتبارها فاسدة أو ليست ذات فائدة لذلك فالأفضل أن تعطى هذه المنح ولكن بسعر رمزي لتلافي هذا الشعور .

ج) الاختلاف التخيلي للأدوار يوجد بكل مجتمع اختلاف أو تباين لما يتوقعه الأفراد من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منهم وذلك بمختلف المواقف وبالطبع ذلك يؤدي إلى حدوث المشاكل في المواقف الثقافية المتداخلة نظراً لاختلاف التوقعات

مثال ذلك : يصعب إقناع مريض بمنطقة ريفية اعتاد على أن يداويه الأشخاص المحليين من العامة أن يذهب إلى طبيب مختص نظراً لان ذلك الطبيب سيسأله عن تاريخ الحالة المرضية وما يشعر به بالتفصيل وذلك لا يتلاءم مع ما يتوقعه منه المريض – بالنسبة لما هو معتاد عليه – فتقل ثقته بهذا الطبيب

د) اختلاف النظرة إلى الغرض الحقيقي اختلاف وجهات النظر أثناء القيام بتنفيذ برامج التنمية والتغيير المخطط بين كل من القائمين على وضعها بين المنفذين من جهة وبين الأعضاء المشتركين فيها بينهم من جهة أخرى يمثل عائق من عوائق التغيير .

فمثلا قد يجد المشرفون أن هناك برنامج محبب وهناك إقبال على الاشتراك فيه من الأفراد ومع ذلك لا يستمرون في هذه البرامج دون أن يكون لذلك سبب واضح

وغالباً ما يكون السبب هو أن لهؤلاء الأفراد أهداف محددة بمجرد أن يحصلوا عليها يتوقفون عن المشاركة في البرنامج

ثانياً: المشاكل الاتصالية

بالطبع من السهولة بمكان أن تحدث عملية الاتصال بنجاح عندما يشترك كل من أخصائي التغيير وأعضاء المجتمع في ثقافتهم ولغتهم

نظراً لأن الأشخاص المشتركين في اللغة يستطيعون أن يتفهموا رموزها بسهول أكثر من الأخرى ، ومن أهم المشاكل الاتصالية صعوبة اللغة والمشاكل الإيضاحية.

أ) مشاكل اللغة تظهر هذه المشكلة بوضوح في حالة اختلاف اللغة التي يستعملها كل من الأخصائي واللغة التي يستعملها أعضاء المجتمع المرغوبة تغييره أو بمعنى أخر كلما كان كل منهما ينتمي إلى ثقافة مختلفة عن الأخر

ويظهر هذا عندما تختلف اللهجات واللغات بين أعضاء البلد الواحد أو بين أعضاء البلد والأخصائي، ولعلاج ذلك يجب على المرشد أن يتحدث ويستخدم لغة سهلة يفهمها الجميع

ب) مشاكل إيضاحية تتركز هذه النوعية من المشاكل على الأمور المتعلقة بوسائل الإيضاح ، فليس من السهل في اغلب الأحوال أن يتبع ويفهم القرويون الوسائل الإيضاحية كالأفلام والشراح والملصقات والنشرات ، فقد تظهر بصورة مشوشة في ذهن الأفراد غير المعتادين عليها ، وقد لا يدرك القرويون بين الأحداث أو الصورة المعروضة في الأفلام ، مثلاً لذلك فعند استعمال الوسائل الإيضاحية يجب أن يتم ربطها أولاً بالخبرات المشتركة للقرويين

ويلاحظ أيضا مشكلة هامة هنا وهي مثلا المرشد الذي سبق ونصح القرويين نصيحة أثبتت التجربة فشلها كاستعمال نوع معين من التقاوي أو ضغط الإدارة على المرشدين لاستعمال بذور معينة ضعيفة الإنتاجية ، فان ذلك يؤدي إلى نقص أو فقد القرويين الثقة في كلام المرشدين ويؤدي إلى نتائج عكسية وغير مرغوبة.

ج) مشاكل التعلم يجب أن يدرك المرشد ان الخبرات والمعلومات وطرق تناوله للموضوعات أن بدت له سهلة إلا أنها قد لا تكون كذلك بالنسبة للقرويين، **يجب أن ينتبه المرشد الى الاتي:**

المراد أن يوصل لهم هذه الخبرات لذلك يجب عليه أن ينتبه لنواحي القصور في خبرات القرويين المراد تنميتها يساعده في إتمام ذلك على أكمل وجه بان يكون وجوده معهم بشكل مستمر ذلك يعطي القروي الفرصة لإقناع نفسه بتبني ذلك الشيء الجديد حتى يستثمر موارده فيه بثقة اكبرولابد أن يعطيه أيضا الفرصة لتجريب هذا الشيء الجديد وبالطبع يجب عليه ألا ينسى أن يكون كل ذلك في حدود إمكانيات القروي .

المحاضرة السادسة: نظريات التغير الاجتماعي

مقدمة..

يفكر علماء الاجتماع في رصدهم لظواهر التغير الاجتماعي في الأساليب التي يحدث بها التغير ، وفي الاطراد أو الانتظام الذي قد يتبدى في هذه الأساليب .

ومن هنا بدأت تظهر العديد من النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي ورغم أن نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيرا وازدادت دقة وأحكاماً ، وانتقلت من مرحلة التفكير التأملي والتاريخ الظني إلى الاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية بالرغم من هذا فإن أيا من هذه النظريات لم يتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغير وتفسيرها

ويرجع السبب في هذا إلى أن الواقع الاجتماعي- التاريخ بمعناه الواسع- يكشف دائما عن أدلة وبراهين جديدة إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي إلى زيف نظريات أخرى ، بل أنها قد تدحض كل النظريات القائمة

ولهذا فان الحديث عن نظرية للتغير الاجتماعي يجب أن يكون حديثاً محاطاً بالحذر ، في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ يمكن أن يزيف أي نظرية.

ومع ذلك فإن إدراكنا لهذه الحقيقة لا يعني التقليل من شان نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت حتى الآن ولكنه يفسر لنا لماذا تعددت هذه النظريات تاريخياً ، ولماذا اختلفت الآراء حول مجرى التغير الاجتماعي وأسبابه

ورغم هذا الاختلاف فان المتأمل لتاريخ هذه النظريات يكتشف أنها قد نجحت في تحقيق قدر كبير من النضج العملي ، وأنها قطعت أشواطا كبيرة في فهم ظاهرة التغير الاجتماعي ، وسوف يتضح لنا من خلال العرض التالي مدى صدق هذه الحقيقة

ولن نخوض هنا في أسلوب عرض هذه النظريات ، ولكننا سنحاول أن نتبنى مدخلا جديداً في عرضها ، فالملاحظ على نظريات التغير الاجتماعي(وهي نظريات نابعة من النظريات العامة في علم الاجتماع)

أن بذورها قد ظهرت في القرن التاسع عشر، وأنها لم تنقطع عن التطور ، ولم تقض واحدة منها على الأخريات ، هذا باستثناء النظريات الحتمية التي تكاد تكون قد اختفت تقريباً

ومن ثم فقد تطورت هذه النظريات بشكل متواز، ويتأسس المنحى الذي نتوخاه في عرض نظريات التغير الاجتماعي على هذه الفكرة ، وسنعرض لكل لنظرية ونتتبع تطوراتها المعاصرة ، وبهذه الطريقة يمكن للقارئ أن يتعرف على تطور النظريات وعلى علاقتها ببعضها .

سنبدأ هذه النظريات في هذه المحاضرة بالحتميات ثم ننتقل إلى النظرية التطورية ، وسوف يلاحظ القارئ أمرين هامين:-

الأول: أننا نستخدم صيغة الجمع عند الحديث عن كل اتجاه من هذه الاتجاهات فنقول مثلا (النظريات التطورية) أو (النظريات الوظيفية) ، وذلك لأننا سنتعرض داخل كل منها للصور المختلفة لكل اتجاه نظري

الثاني: إننا لن نميز بين نظريات عامة وأخرى للعالم الثالث ، لان هذا التمييز سيظهر من تلقاء نفسه ، حيث سيلاحظ القارئ أن كل نظرية قد استخدمت في تفسير التغير في العالم الثالث.

أولاً النظريات الحتمية:

نقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا – كالاقتصاد أو المناخ أو غيرها – هو العامل الوحيد الذي يحرك العوامل الأخرى

ولذلك فان هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد ، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير

ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية Determinism فهذا المفهوم يشتق من الكلمة اللاتينية Determinant . ومعناها محدد ولذلك فان الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفاً وان المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعي فإنها أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد او الأصل الكامن من خلف حدوث كل الظواهر ،أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة .

وقد انتشرت الحتميات في كافة فروع العلم السياسي والاجتماعي في المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم وجاءت في معظمها متأثرة بعلوم أخرى فأنصار الحتمية الجغرافية تأثروا بالجغرافيا ، بل أن بعضهم كان من الجغرافيين ، والذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجي ، وكان بعضهم من البيولوجيين وهكذا

ولقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمي ،ونحن إذ نشير إليها في مطلع حديثنا عن نظريات التغير الاجتماعي فإننا نذكر بتاريخ العلم ونوضح الأسس المعرفية التي قامت عليها النظريات الحديثة ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية :

أ)الحتمية الجغرافية:

هناك اعتقاد قديم بان ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان- بارداً أم حاراً أم معتدلاً – وبين طابعه الاجتماعي (من حدة المزاج أو أريحيته ومن حيث الانبساط أو الانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي)

ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر ، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية .

وبالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة إلا أنها شاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغييرها

ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي هنتنجتون Huntington,1965 الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية لا في تفسير تغير الاختلاف بين البشر فحسب ، ولكن في تفسير تغير المجتمعات ،

فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم ، فان هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية

وفي ضوء هذه الفرضية فسر هنتنجتون ظهور الحضارات وسقوطها ، فقد ازدهرت حضارة وادي النيل نظراً لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملائمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل

وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضا بعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة الأمر الذي خلق ظروفاً لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة.

وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه الحضارة هنا وكانت ظروف جغرافية أخرى تهيئ نشأة الحضارة في مكان أخر ، وهكذا تغير مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت إلى اليونان ، فالرومان ، فإسطنبول ، فأوروبا الحديثة ولكي يدل هنتجتون على صحة نظريته قدم شواهد من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية.

ب)الحتمية البيولوجية:

تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وان الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها

وان نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية- العرقية

وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب ، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى الشعوب ، سواء التغيرات السلبية (المرتبطة بالتخلف أو التقهقر الحضاري) ، أو التغيرات الايجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب.

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة منذ القدم ، وهي تلك الخاصة بتفوق طبقات- داخل المجتمع ، على طبقات أخرى ، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية ، ولقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة ، وتبلورت بشكل حاد في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بان هناك أناساً ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا كرعية

ولقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة تطورت لتعمم على الفروق بين المجتمعات.

ولقد لعب دي جوبيون De Gobineau 1816-1882 دوراً في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية والذي شن فيه حرباً شعواء على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوعاً من المساواة بين البشر ومنذ ذلك الحين أصبح أنصار الحتمية البيولوجية يؤيدون الرأي الذي يفسر كافة أشكال التباين والتغير في المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية

ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية :

- أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي

- ∞ أثر التفاوت بني الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكاريزمية).
- ∞ أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي
- ∞ اثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث ، نسبة المواليد إلى الوفيات، نسبة الكبار إلى الصغار)

وبالرغم أن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي وبالرغم من ظهور أنصار لها هنا وهناك في العصر الحديث ، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات لأسباب عديدة منها :

١. أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.

٢. أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرة من شعب الشعوب على شعب أخر .

٣. أنها نظرية غير علمية لأنها تؤكد سبباً واحداً دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

٤. أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب ، فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الإحساس بالتفوق العرقي من جانب الألمان .

٥. أنها ولدت أشكالاً من العنصرية السياسية التي يعاني منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية والعنصرية ضد السود في جنوب أفريقيا ومن قبلها في أمريكا ،

وفي ضوء هذه الانتقادات وغيرها أصبح المجال مفتوحاً نحو صياغات أفضل النظريات في التغير الاجتماعي .

ثانيا النظريات التطورية:

انتشرت النظريات التطورية في القرن التاسع عشر وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية وان كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة

ولقد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بان المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها

ويتفق التطوريون على هذه القضية ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاث :

الأولى: تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي.

والثانية: حول العامل الرئيسي المحرك للتطور، هل يظهر التطور نتيجة لتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة لتغير في التكنولوجيا والعناصر المادية؟

والثالثة: تتصل بوجهة التطور هل التطور يسير في مسلك خطي تقدمي أم يسير في مسلك دائري بحيث يعود من حيث بدأ؟

ويمكن أن نعرض للنظريات التطورية وفقاً لأي بعد من هذه الأبعاد الخلافية.

والواقع أن الاعتماد في تصنيف هذه النظريات على البعد الأول أو الثاني (نعني عدد مراحل التطور وعوامله) يضعف هذه النظريات بل ويخلق تشتتاً واختلاطاً مع دراسة عوامل التغير الاجتماعي

ولذلك فإننا سوف نعتمد على البعد الثالث وهو المتصل بوجهة التطور ونقسم في ضوئه نظريات التطور إلى نوعين:

- ✓ **نظريات التطور الخطي**

توصف النظريات الخطية بأنها نظريات تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة او المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة

وتعتبر هذه الفكرة فكرة قديمة ظهرت في الفلسفة الإغريقية القديمة، وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد فيكو Vico الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوى ما فوق الطبيعة ، وقويت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم ومحاولة تحديد المرحلة التاريخية التي وصلت إليها هذه المجتمعات.

ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:-

١-التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية او الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر ، وهكذا مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بان المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي ، ثم مرحلة الزراعة ، ومال بعضهم الأخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية فقالوا بتحول الأسرة من الأسرة المشاعة إلى الأسرة ذات النسب الامومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي ،

أن المراحل التطورية هنا تلتف حول عنصر ثقافي واحد كالاقتصاد أو الأسرة ومنه تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور

٢. بدلاً من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه

وتندرج تحت هذا الموقف معظم الإسهامات التطورية الشهيرة في القرن التاسع عشر .

ومن الأمثلة عليها نظرية أوجست كونت عن تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية ونظرية ماركس في التحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي ، ونظرية لويس مورجان عن التحول من المجتمع البدائي إلى المجتمع البربري ، إلى الحضارة ونظرية سبنسر في التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر .

وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل ، فان التطورية الخطية التي تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد ،

ويكمن الخلاف بين المفكرين التطوريين في عنصريين أساسيين:

الأول يرتبط بعدد مراحل التطور

والثاني يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير

فأوجست كونت Auguste cont يرى أن الإنسانية تسير سيراً تلقائياً تقدمياً والتقدم في نظرة سير اجتماعي نحو هدف معين. وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعتهويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم والارتقاء المطرد ، بأنها مرت بثلاث مراحل هي :-

١) **الحياة الاجتماعية في العصور القديمة**
٢) **والحياة الاجتماعية في القرون الوسطى المسيحية**
٣) **ثم التنظيم الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية.**

وتقرير كونت للمراحل الثلاث المذكورة يؤكد فكرته في التطور الارتقائي ، ويزيد على ذلك بان الارتقاء واضح في مظهرين: **حالتنا الاجتماعية وطبيعتنا الإنسانية**

والتقدم الاجتماعي في نظره مظهر من مظاهر التطور العقلي ، وقوانينه مستمدة من قوانين تطور الفكر التي تصور انتقال التفكير الإنساني من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الفلسفية الميتافيزيقية ، ثم إلى المرحلة العلمية الوضعية .

وهذا قانون ظاهر الخطأ ومن ثم فكل ما يقوم عليه من أراء وتصورات لا يعد صحيحاً بصورة قاطعة .

و هنري مورجان H.morgan,1877 في كتابه (المجتمع القديم) سنة ١٨٧٧ فيفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية

ولقد استنتج على أساس من المعطيات التاريخية أن الثقافة تتطور في مراحل متتابعة وان ترتيب هذه المراحل هو ترتيب حتمي وان محتواها محدد لان العمليات العقلية تتشابه بين الناس في ظل ظروف متشابهة في المجتمعات المختلفة .

ولقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية للتطور:

المرحلة البدائية Savagery

والمرحلة البربرية Barbarism

ومرحلة المدنية Civilization

كما قسم كلاً من المرحلتين البدائية والبربرية إلى ثلاثة أقسام عليا ووسطى ودنيا ، لقد وضع هذه المراحل في ضوء الانجازات التكنولوجية والمراحل السبع كما وصفها كانت كالآتي:

 # المرحلة الدنيا من المرحلة البدائية LOWER STATUS OF SAVAGERY وهي تبدأ منذ نشأة الجذور الإنسانية وحتى بداية الفترة المالية.

 # المرحلة الوسطى من البدائية MIDFDLE STATUES OF SAVAGERY وهي تبدأ من مرحلة صيد الأسماك للحصول على الغذاء ومعرفة استخدام النار حتى الفترة التالية.

 # المرحلة العليا من البدائية UPPER STATUS OF SAVAGERY وتبدأ منذ اختراع السهم والقوس وحتى المرحلة التالية.

 # المرحلة الدنيا من البربرية LOWER STATUS OF BARBARISMوهي تبدا منذ ابتكار صناعة الفخار إلى الفترة التالية.

 # المرحلة الوسطى من البربرية MIDDLE STATUS OF BARBARISM وهي تبدا منذ استئناس الحيوانات في نصف الكورة الشرقي وفي الغرب منذ زراعة الذرة والنباتات بواسطة الري إلى المرحلة التالية.

 # المرحلة العليا من البربرية UPPER STATUS OF BARBARISM وتبدأ منذ ابتكار عملية صهر الحديد الخام مع استخدام أدوات جديدة إلى المرحلة التالية.

 # مرحلة المدنية STATUS OF CIVILIZATION وهي تبدأ منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة واستخدام الكتابة حتى وقتنا الحاضر.

ويؤكد مورجان أن كل مرحلة قد بدأت بابتكار تكنولوجي أساسي ، وعلى سبل المثال ، فلقد اعتبر الفخار مميزا للحال الدنيا من المرحلة البربرية

وزراعة النباتات واستئناس الحيوانات ميزة للمرحلة الوسطى من المرحلة البربرية

كما أن ابتكار الحروف الأبجدية المنطوقة قد بشر بالمرحلة المدنية ، كما أن تنظيم المجتمع السياسي على أساس إقليمي كان أساس وضع الحدود حيث بدأ المجتمع المدني.

كما يؤكد مورجان أن كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الأسرة والدين والنظام السياسي وتنظيم الملكية ومن أصحاب النظريات الدائرية : ابن خلدون وفيكو وشبنجلر وتوينبي

١- **ابن خلدون:-** يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته ، وان للدول أعماراً كالأشخاص سواء بسواء ، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال ، والجيل أربعون سنة ، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة ، وفي هذه الأجيال يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي :

١)مرحلة النشأة والتكوين: وهي مرحلة البداوة ويقتصر الافراد فيها على الضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الافراد وبسالتهم كما تتميز بوجود العصبيات.

✓ **ونظريات التطور الدائري**

يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد ، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دوره معينة **وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين :**

- بعضها يفسر جانباً محدداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً.
- وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والانساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته.

٢)مرحلة النضج والاكتمال: وهي مرحلة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة ألى الحضارة ومن الشظف إلى الثروة والخصب ومن الاشتراك في المد إلى انفراد الواحد به وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو اسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة.

٣) مرحلة الهرم والشيخوخة: وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الأفراد عهد البداوة والخشونة وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته وينسون الحماية والمدافعة ويؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى الاضمحلال وينتهي الامر بالمجتمع إلى الهرم.

٢- **فيكو:** ويعتبر المفكر الايطالي فيكو Vico، من ابرز مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقد وضع نظرية دائرية في تطور المجتمعات مؤداها أن المجتمع الإنساني يمر في ثلاث مراحل هي :

١-المرحلة الدينية أو الإلهية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.

٢-المرحلة البطولية: وفيها يرجعون كل شيء إلى العظماء والأبطال

٣-المرحلة الإنسانية: وفيها أصبحت الجماهير أو الشعوب هي المحرك الحقيقي لكل شيء

ويؤدي منطق نظريته إلى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيراً دائرياً ، فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة فإنها سرعان ما تعود القهقري إلى المرحلة الأولى ، ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقياً ، أي أن أخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول ولكن بشكل أرقى ولذلك أطلق على نظريته قانون النكوص.

٣-اوزفالد شبنجلر:- الذي يعد من أشهر أصحاب النظرية الدائرية في كتاب سقوط الغرب أو انهيار الغرب ، اهتم بالحضارات وشبهها بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب ثم الرشد ، فالشيخوخة المحتومة .

وقد درس شبنجلر سبع حضارات حاول أن يستكشف عوامل صعودها وهبوطها وتبين له أنها جميعا مرت بمراحل إنشاء ونمو ، ونضج ، ثم انحدار.

٤- ارنولد توينبي:- حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية

الأولى هي : حالة التوازن أو التكافؤ ، والثانية هي : الانتقال إلى حالة اللاتوازن

ثم أخيراً حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة.

ويمثل الفيلسوف بدراسة إحدى وعشرين حضارة في مختلف إنحاء العالم شرقا وغرباً وحاول أن يصل إلى معرفة القوانين العامة التي تتحكم في قيامها وتطورها وانحلالها ، وقد اجل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية : ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

الثالثة: يستتبع عدم الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره .

٥-سوركين: -يرى سوروكين Sorokin أن المجتمعات تتحرك جيئة وذهابا Back and Forth من نمط معين من الحضارة إلى أخر وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير.

ولكي نفهم ذبذبة التغير الاجتماعي ، يجب على دراسي علم الاجتماع ان يكونوا على إلمام تام بالنماذج المختلفة للمجتمع ويمدنا (سوروكين) بثلاثة انواع للحضارات هي :

الحسية والتصورية والمثالية ويضيف نمطا رابعا هو الثقافة المختلطة

وهذه الأنواع الثلاثة توجد فقط كنماذج مثالية Ideal Types ولا يوجد فيها نوع خالص .

أولا : الثقافة الحسية :

وتوجد عندما تقبل عقلية الجماهير حقيقة الأشياء وتستطيع ملاحظتها بالأعضاء الحسية ، ولذلك لا تهتم الحضارة الحسية بالبحث أو اكتشاف (المعرفة المطلقة) وإنما تتجه نحو استخدام (الامبيريقية)و (الملاحظة) كمصدر للحقيقة.

ثانيا : الثقافة الصورية

وهي عبارة عن إحساس روحي حيث تعتمد تلك الثقافة على اتجاه ديني إلى حد بعيد ، ومن ثم تعتمد على الدين والوحي كمصدر للحقيقة ولا تهتم بالجوانب الامبيريقية ،

فإذا كان الشخص الحسي يكتسب المعرفة من الظواهر التي يمكن ملاحظتها ولذلك يستطيع أن يعالجها ببراعة ، فان الشخص الصوري هو ببساطة الذي يطابق بين الأنماط وأحوالها في مجموعة كلمات، ويضع تنبؤات خيالية ، ومن ثم يكون صاحب تلك الثقافة أزليا ومطلقاً.

ثالثا: الثقافة المثالية

وهي مزيجاً من الأنماط الحسية والصورية ، ومع ذلك فان هذا النوع من الثقافة يرتقى فوق النوعين السابقين نظرا لإضافة (السبب) كمصدر للحقيقة، ولكي توجد هذه الثقافة المثالية فيجب أن تتعايش أو تتصاحب عناصر الثقافة الحسية والصورية في نمط متناسق ، هذا الخلق يمثل مثلثا ابستمولوجيا .

رابعا : (الثقافة المختلطة) Mixed Culture

هو النمط الرابع للثقافة وهو مركب من الثقافة الحسية والصورية بدون (سبب) كمصدر للحقيقة ويجب أن تعتمد هذه الثقافة إلى حد ما على الامبيريقية والزهد أو التقشف (الولاء) كما يجب أن توضح الخط الوسط لفصل الثقافة الحسية والصورية في أساس المثلث .

ويعتقد (سوروكين) أن هذه المجتمعات ترتد باستمرار جيئة وذهابا ما بين الحضارة الحسية والصورية ، أحيانا ترتفع بدرجات كبيرة وتحرز تقريبا الثقافة المثالية وفي أحيان أخرى تمر بالثقافة المختلطة

ولقد لاحظ (سوركين) قبل وفاته في عام ١٩٦٩م أن الثقافة الغربية سوف تصل تقريباً إلى أقصى درجات الثقافة الحسية ، ويجب عليها أن تبدأ بتقبل اتجاه النمط الصوري .

ومن الواضح أن أصحاب النظريات الدائرية يتفقون على فكرة أن التاريخ يعيد نفسه ، وان الخبرات التاريخية للمجتمعات يمكن أن تتكرر ، ولكنهم – مع ذلك- يختلفون في رؤيتهم لهذه الحركة الدائرية للمجتمعات ، فبعضهم يحدد مراحل ثابتة تمر بها كل المجتمعات كما في نظرية شبنجلر أو نظرية سوروكين ، بينما يميل البعض الأخر إلى الحديث عن دورات يمكن أن تتكرر هنا وهناك دون تحديد مراحل ثابتة كما هو الحال في نظرية باريتو أو نظرية توبيني.

أنها تفرض مخططا تطورياً ثابتاً على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق أبنيتها الداخلية.

أنها تعتبر التطور عملية حتمية أو ضرورية في كل المجتمعات .

أنها تهمل التطور متعدد الخطوط فالتطور أما أن يكون تقدميا أو رجعيا وهي بذل تمهل أشكال التطور الأخرى الوسيطة .

- ✓ **ثم ننوه في النهاية ببعض الصور المستحدثة من التطورية.**

رغم أن الزمن قد تقادم على التطورية ومع ذلك فإنها تعاود الظهور بين الحين والأخر إلى درجة يمكن القول معها أن التاريخ لن يعدم الفكر التطوري أبدا

ورغم أن البعض يؤكدون أن التطورية المحدثة قد تخلصت من كثير من مشكلات التطورية الكلاسيكية فلم يعد الفكر التطوري يركز على الحتمية التاريخية ، ولم يعد يركز على أحادية التطور ، ولم يعد يناظر بين التطور على المستوى البيولوجي ونظيره على المستوى الاجتماعي

: بالرغم من ذلك كله إلا أننا لا نجد خلافاً كبيراً بين الفكر التطوري القديم والفكر التطوري المحدث بل أن الفكري التطوري – قديمة وحديثة، قد نشأ لتحقيق نفس الهدف

وهو تأكيد تفوق الحضارة الغربية وتقدمها ، وإذا كانت هذه الفكرة قد ظهرت على استحياء في الفكر التطوري الكلاسيكي فقد لاقت اعتراضا في هذا الفكر من قبل أصحاب النظريات الدائرية في التطور ، فإنها ظهرت في الفكر التطوري الحديث على نحو أكثر اعتدادا من ذي قبل وتقدم فيما يلي نماذج سريعة لهذا الفكر التطوري .

١- نظرية مراحل النمو:-

وهي النظرية التي قدمها والت روستو w.Rostow,1961 عام ١٩٦١ في كتابه بعنوان مراحل النمو الاقتصادي وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في المجتمعات جميعا يمر بمراحل محددة ،وأن الفرق بين مجتمع وأخر هو في الدرجة التي قطعها المجتمع عن طريق النمو الاقتصادي ، ويعني ذلك ضمنياً أن المجتمعات غير النامية سوف تمر بنفس خط التطور الذي مرت به المجتمعات المتقدمة وقد حدد روستو مراحل النمو بخمس مراحل هي :

١.مرحلة المجتمع التقليدي

٢.مرحلة شروط التهيؤ للانطلاق

٣.مرحلة الانطلاق

٤.مرحلة الاتجاه نحو النضج

٥.مرحلة الاستهلاك الوفير

ويرى رستو أن المجتمعات لابد وان تمر عبر هذه المراحل بالترتيب ، مع الأخذ بالاعتبار اختلاف المدة اللازمة لكل مرحلة ، ويربط روستو بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وان انتقال المجتمع نحو التحديث لا يتم إلا بتغيير البناءين معاً .

٢-نظرية الالتقاء أو التقارب

قدم هذه النظرية كلارك كير kerr وزملاؤه عام ١٩٦٠ وقد عرفت بنظرية الالتقاء(التقارب أو الوفاق) وتتأسس هذه النظرية على فرضية أساسية ، هي أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامل ، ولا شك أن هناك من الأفكار ما يقترب من هذه المرحلة ، وبعضها الأخر ما يزال بعيداً ، وللتصنيع خاصية جوهرية هي انه يجعل المجتمعات متشابهة ويخلق نظماً متشابهة ، ولقد وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا التشابه الذي يشكل مستقبل المجتمعات غير الصناعية ، ويقوم هذا التشابه على المظاهر الآتية :

الإنتاج الاوسع النطاق الذي يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل ، الحراك الاجتماعي الراسي والأفقي ، تطور التعليم وتفرعه إلى التركيز على التعليم الفني المتخصص والتعليم الإداري ، التحضر وزيادة سكان المدن ، تقيق درجة من الإنفاق على القيم ، نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب .

وتكون هذه المؤثرات نموذجا مثالياً يسعى التغير الاجتماعي في أي مجتمع إلى تحقيقه ،

وإذا كانت مؤشرات هذا النموذج هي السمات العامة المشتركة للمجتمعات الصناعية فان التغيير الاجتماعي سوف يؤدي في النهاية إلى تحقيق ضرب من الالتقاء أو التقارب بين مختلف الدول ، وبالرغم من أن كير لم يحدد مراحل لهذا التطور إلا انه يتشابه – إلى حد كبير – مع تحليل والت روستو لمراحل النمو.

نظرية نهاية التاريخ :

هذه نظرية من احدث نظريات التطور وقد قدمها المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما Fukuyama,1989 عام ١٩٨٩ بعد سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وتتأسس هذه النظرية على أراء هيجل التطورية التي تنظر إلى التطور على انه انطلاق نحو الكمال ، العقل الكامل ، والدولة الكاملة ، والقيم المطلقة ، انه تطور نحو المطلق يختمه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور وأكملها

ولقد اعتمد فوكومايا على فكرة هيجل حول : الرغبة في الاعتراف والتقدير والتي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ

وينظر فوكومايا إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة – والتي تمثلها أمريكا- على أنها ألغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد ، والتي كانت موجودة بشكل أو بأخر في النظم السياسية الأخرى

لقد كانت كل هذه النظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف الذي يتمثل في صورته الملموسة في النزاع بين شخصين متحاربين

أن هذه الرغبة في الاعتراف هي التي تجعل أيا منهما يموت استسلاما للأخر وهي – ومن ثم – التي تجعل النظم السياسية تتأسس على علاقات تسلطية وهي التي تجعل دولا تسيطر على دول أخرى وتقيم إمبراطوريات ولقد ظل الأمر هكذا طوال تاريخ البشرية ، طالما إن الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لا عقلانية .

أما الليبرالية الديمقراطية - التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية- فقد بدلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد ، وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد على أساس من المساواة ،

ويعني ذلك أن الليبرالية الديمقراطية قد حلت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة ، وهي بذلك تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة. فهي إذن نهاية التاريخ وسوف تتطور نفس المجتمعات لتصل إلى نفس هذه النهاية ، وليس ثمة مجال أخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطارا من المساواة تختفي فيه السيطرة الامبريالية .

وإذا كانت نظرية فوكو ياما من احدث نظريات التطور وإذا كانت تضع للتاريخ نهاية فانه يمكن القول أن هذه النظرية قد أوقفت حرمة التطور أو ثبتتها عند نقطة معينة فهل ستؤثر على نظريات التطور نفسها وتوقفها هي الأخرى وتضع لها نهاية؟

المحاضرة السابعة: تابع نظريات التغير الاجتماعي

أولا النظرية الوظيفية:

تحتل الوظيفية Functionalism أهمية مرموقة في التحليل السوسيولوجي المعاصر، والاتجاه الوظيفي هو اتجاه قديم حديث. فقد ظهر في أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، ومازال قائماً إلى اليوم، فقد ظهر في مؤلفات علم الاجتماع، أمثال: دوركايم، وكولي، وتوماس، وبوماس، وباريتو، وفيبر .....، وفي مؤلفات علماء الأنثروبولوجيا أمثال: راد كليف براون، ورالف لنتون، ومالينوفسكي وغيرهم

ولا نكاد نجد باحثاً في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إلا وظهرت في أعماله خصائص هذا الاتجاه، حتى أن بعض علماء الاجتماع يقولون إن دراسة علم الاجتماع تتجه اتجاهاً بنائياً وظيفياً بالضرورة، والجدير بالذكر أن الاتجاه الوظيفي لا يمثل مدرسة محددة تحديداً واضحاً في العلوم الاجتماعية، بل أنه يتشعب تشعبات كثيرة تجمعها خصائص عامة

ولقد حقق هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً سريعاً، حتى أصبح منافساً للوضعية المحدثة في سيطرته على علم الاجتماع الحديث

ويرى تيماشيف أن الوظيفية تشبه اتجاه علم الاجتماع النظري في بعض الجوانب، وهو اتجاه يميز موقف علم الاجتماع في منتصف القرن العشرين، بل إن هناك أعمالاً حديثة يمكن وصفها بأنها وظيفية ونظرية في وقت واحد

ومن الجدير بالذكر أن الوظيفية تضم اتجاهات عدة، وأحياناً متناقضة حتى في معناها عند المفكر نفسه مثل بارسونز كما سنرى فيما بعد.

وتتداخل النظرية الوظيفية مع النظرية التطورية في بعض التماثل بين الكائن العضوي ووظائفه، وبين المجتمع في التحليل الوظيفي للوحدات الاجتماعية التي تشكل النظام الاجتماعي.

ولكن ما هي الوظيفية؟

١- ماهية الوظيفية:

لا شك أن اصطلاح "الوظيفية" من الاصطلاحات التي دار حولها الجدل بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، نتيجة لتعدد استخدامها في مواقف متباينة وفي علوم مختلفة ولعل أول استخدم هذا المصطلح الفيلسوف "ليبنتز" Leibniz.

وكان فرانز بواس أول عالم أنثروبولوجيا استخدم المدخل الوظيفي، فقد كتب عام ١٨٨٧ يقول: "إن فن أي شعب أو طريقته المميزة لا يمكن أن تفهم إلا بدراسة ما يصدر عنه ككل" ثم جاء لينتون ليعرفها بأنها: محصلة ما تسهم به الأجزاء من أجل استمرار الصيغة الاجتماعية الثقافية

أما في مجال علم الاجتماع، فيبدو أن سبنسر هو أول من أدخل مصطلح الوظيفية للإشارة إلى العمليات الاجتماعية، والأفعال وبناءات الجماعة ووظائف أخرى كبيرة من الظواهر أوسع نطاقاً بكثير من الثقافة التي تظهر في الاستخدام الأنثروبولوجي.

وغالباً ما تشير الوظيفية إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة، وهي تؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل، أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء، أي أن النسق الاجتماعي تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل، وتثبيته وتقويته وبالتالي تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة.

ونجد بعض الوظيفيين يستخدمون تعبير التحليل الوظيفي للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية، باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة، مثل أنساق القرابة أو الطبقة،

وقد تستخدم أيضاً صيغة حركية هي التحليل البنائي – الوظيفي، وهذه الصيغة نجدها مستخدمة بكثرة في أعمال بارسونز وتلاميذه، وترجع هذه الصيغة إلى سبنسر

وهناك معنى محدد لمصطلح الوظيفية في علم الاجتماع، والعبارة التالية تشير إلى الاستخدام الشائع له، حيث يقول ميرتون "إن الوظيفة الاجتماعية للدين تتمثل في المحافظة على تماسك الجماعة، وتشير الوظيفية هنا على نتيجة موضوعية ومشخصة ترتبط بالظاهرة الاجتماعية داخل نسق واسع هي جزء منه، وتعتبر الوظائف الظاهرة نتائج موضوعية للنسق يعترف بها المشاركون فيه، بينما لا تشير الوظائف الكامنة إلى مثل هذه النتائج".

ويرى ميرتون أن الوظيفية هي تلك الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف، والتوافق في نسق معين

وقد طور نموذجاً منظماً للوظيفية من خلال عرض دقيق لجوهر التحليل الوظيفي في كتابه المعروف "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي" حيث قام بالتمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة

فالأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد التكيف معها

الثانية فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة.

ويوضح ميرتون ذلك بمثال على الوظيفتين السابقتين، بأن الوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي هي الانتفاع، بينما تحقيق الهيبة وتأكيدها تعتبر إحدى الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك **وتهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاث هي:**

- دراسة بناء النسق أو مورفولوجيته
- دراسة وظيفة النسق أو فسيولوجيته
- دراسة نمو النسق أو تطوره.

وتؤكد الوظيفية على الجانب المعياري للحياة الاجتماعية من خلال نظرتها إلى الفعل الاجتماعي كسلوك ينطوي على توجيه قيمي، وتحدده المعايير الثقافية، فهي تعتبر المجتمع نظاماً أخلاقياً في جوهره.

والخلاصة: أن الوظيفية تشير إلى التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند والتكامل فيما بينها، وأن كلاً من الجزء والكل يؤدي وظيفة خاصة به، بحيث لا يكون غيره قادراً على القيام بها، ويشبه ذلك إلى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله ويحفظ استمراره، ووجوده. وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف محددة وضرورية ومتساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر

٢- الوظيفية والتغير الاجتماعي:

تنظر الوظيفية إلى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة إلا أنها محددة وهي تقول بالتغير المحدود البطيء للنسق الاجتماعي،

وقد انشغلت في تحديد الوظائف وتساندها على حساب دراسة تغير البناء، إلا أن هناك من الوظيفيين أمثال ميرتون الذي يحذر من الاهتمام الشديد بالجوانب الاستاتيكية للبناء الاجتماعي، مشيراً إلى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق أو توافقه

فالتفرقة العنصرية قد تكون معوقاً وظيفياً في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة.

ويؤكد ميرتون أن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم، ودراسة الديناميات والتغير، وإلى التأكيد على دراسة البدائل الوظيفية لأنها تلغي الحتمية الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين

ويتجه الاهتمام إلى مدى التنوع الممكن في الوسائل التي تستطيع تحقيق مطلب وظيفي

ويذهب أغلب الوظيفيين إلى أن هناك عوامل متعددة، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً تسهم في تشكيل المجتمع، وتغييره.

وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته إلا أن الوظيفية ترى أن التغير في الوظائف لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي.

كما أن آلية التغير تأتي من عوامل خارجية وعوامل داخلية، والوظيفيون منقسمون حول هذه العوامل، في إطار الإشكالية التالية: هل يرجع تغير النسق الاجتماعي إلى عوامل داخلية؟ أم إلى عوامل خارجية؟ أم لكليهما معاً؟

وحينما نعود إلى الأدبيات الوظيفية نلاحظ اراء شتى حول مصدر التغير، ويبدو ذلك واضحاً في مقولات كل من مالينوفسكي ممثلاً للوظيفية الأنثروبولوجية، ودور كايم ممثلاً للوظيفية السوسيولوجية بارسونز ممثلاً للوظيفية المحدثة، ويهمنا في هذا المجال توضيح نظرية بارسونز لأنها تتمثل الاتجاه الوظيفي بكل أبعاده

ويرى بارسونز

أن كل نظام يتألف من أجزاء ترتبط ببعضها كنظام الأسرة المؤلف من وحدات تقوم بوظائف محددة، تؤدي في النهاية على تكامل النظام الكلي

فمفهوم الثابت لدى بارسونز مرادف لمفهوم التوازن المستقر الذي يمكن أن يكون ثابتاً أو متغيراً. واستقرار النظام يأتي من توازن العلاقة بين تركيبه والعمليات التي تجري في محيطه من أجل الإبقاء على خصائص العلاقات البنيوية فيه

ويضرب مثلاً بدرجة الحرارة التي تبقى ثابتة لدى الحيوانات رغم تغير ظروف المناخ من حرارة أو برودة وذلك عن طريق الأجهزة التي تعمل بداخلها، وكذلك بالنسبة للبناء الاجتماعي حيث تعمل أجهزة كثيرة فيه ضد التغيرات الخارجية من أجل الإبقاء على حالة التوازن المستقر لديه

ويؤكد بارسونز على وجود عمليات هدم وبناء تحدث داخل النسق، فالأفراد حين يؤدون أدواراً نتيجة للتفاعل الاجتماعي بينهم يؤثرون ويتأثرون ببعضهم، وتكون أفعال هذه الوحدات محكومة بمعايير الأمر الذي يجعلها (على نمط) وفق الفعل النموذجي.

وتحدث عملية التغير، حينما يعجز النظام عن تلبية أهداف ومتطلبات الوحدات فيه، أي حينما تكون المؤسسات غير قادرة على تلبية متطلبات وحداته، فالنظام الاقتصادي المنزلي حينما يظهر قصوره عن تلبيه الأهداف المطلوبة

، يأتي نظام متمايز – مختلف – بديلاً عنه يحقق أهداف وحداته، وفي هذه الحالة يقوم الأفراد بتأدية وظائف مختلفة عن تلك الوظائف في النظام القديم، فالنظام الزراعي التقليدي المبني على العمل العائلي والتعاون والانسجام يصبح بلا جدوى مقارنة بالنظام الرأسمالي المبني على التعاون والتنافس، فتدخل متغيرات عديدة كالتغير في القيم، وأنماط السلوك الأخرى، مما يؤدي إلى إعادة البناء من جديد، أي إعادة التوازن والاستقرار إلى النظام.

وفي هذا المعنى يقول بارسونز: "إن مبدأ التوازن المستقر يقوم على التكامل بين المتغيرات الداخلية وبنية النسق الرئيسية مع المحافظة على الانسجام بين العناصر القابلة للتكيف والعلاقات المتغيرة بين وحدات النسق الأصغر، والعكس صحيح أيضاً أي أن العلاقة تبادلية بين النسقين.

وتمشياً مع فكرة التوازن الدينامي، ترى الوظيفية في التغير السريع والجذري ظاهرة شاذة لأن الأساس عندهم أن يكون التغير بطيئاً وهي تميز بين التغير باختلاف المجتمعات من صناعية أو نامية، حيث نرى أن التغير البطيء من صفة المجتمعات النامية عموماً.

خلاصة القول أن النظرية الوظيفية في عمومها تنظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً يؤدي دوره في ضوء معنى معين وهدف معين، وهو إشباع حاجات أفراده (وحداته). وأن هناك عوامل محددة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً تؤدي إلى تشكيل النسق أو تغييره، والتركيز خاصة حول أداء الأبنية ووظيفتها.

٣- نقد النظرية الوظيفية:

لقد تعرضت الوظيفية – وبارسونز على الخصوص – إلى انتقادات عدة من قبل كثير من علماء الاجتماع أمثال: رايت ملز، وولبرت مور، وجولدنر، ودارندورف وتيماشيف وغيرهم، وتتركز أهم الانتقادات حول القضايا التالية:

١-يؤخذ على الوظيفية عدم استخدامها لأدوات البحث التجريبية ذلك أن التحليل الوظيفي يوجه اهتمامه نحو المعنى وانه متمحور حول الإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الذي تلعبه الظواهر المختلفة في تأكيد وتدعيم النظام الكلي؟ وهي تحاول كما يشير تيماشيف إلى الربط بين الوظيفية والغاية والهدف متخذة طابعاً شبه فلسفي

٢-هناك خلط بين التحليل الوظيفي والتحليل النفسي في الشكل والمضمون لدرجة تمكننا من القول ان التحليل الوظيفي قد اغراق قضايا علم الاجتماع في علم النفس ويبدو ذلك في المقولات الوظيفية المتعددة مثل: الدوافع وموجهات الفعل والتوجيه الدافعي إلى غير ذلك وكلها مصطلحات نفسية ذات دلالات خاصة.

٣-تعتبر النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير مقولة التغير الاجتماعي طالما قيدت نفسها بالإجابة عن التساؤلات التي تدور حول وظائف الوحدات من أجل المحافظة على البناء الاجتماعي وتأثير البناء على الأجزاء فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة.

٤-هناك غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي وتباين المعاني عند الوظيفيين ويأخذ رايت ملز على الوظيفية البارسونزية مآخذ عدة تتعلق بالشكل والمضمون فهي خليط من الكلمات لا تؤدي إلى مفاهيم واضحة ناهيك عن كونها معلومات مدرسية معروفة لا تضيف شيئا إلى التحليل السوسيولوجي.

٥-يؤخذ على الاتجاه الوظيفي من الناحية الأيدولوجية أنه اتجاه محافظ يحاول الإبقاء على النظام الذي انبق منه من أجل تفسير التغيير الاجتماعي في الوقت الذي يفسر فيه الاستاتيك الاجتماعي في الوقت الذي يفسر التوازن في المجتمع من خلال تدعيم نسق القيم والتنشئة الاجتماعية.

واعتبار الخروج عن ذلك عملاً شاذاً، فالعمل الشاذ هو العمل اللاوظيفي، أما العمل الذي يدعم النسق الاجتماعي فهو عمل وظيفي.

أي أن الوظيفية تعتبر التغير ظاهرة مرضية، أما التوازن والاستقرار فيعتبران ظاهرة سوية، وفي ذلك خوف من التغير ينم عن نظرة تشاؤمية.

وعلى الرغم من وجاهة هذه الانتقادات تبقى النظرية الوظيفية ذات أهمية في تحليل الاستاتيك الاجتماعي، وهي في عمومها تبقى نظرية مفسرة للثبات الاجتماعي أكثر منها نظرية مفسرة للتغير الاجتماعي.

ثانياً النظريات التحديثية:

النظريات التحديثية تعتبر المتغير التقني عاملاً رئيسياً في عملية التحديث والتغير الاجتماعي عامة، لهذا تعتبر التطور التكنولوجي ونضجه قمة التقدم، وبوجه عام، تؤكد على أن أهم مظهر للتحديث هو التصنيع الذي يتضمن قاعدة الإقلاع الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج على الاستهلاك، وما يتبع التصنيع من ظواهر اجتماعية كالدقة والمواظبة والانتظام، مما يؤثر على الدوافع، وعلى شخصية الأفراد، ناهيك عن الترشيد الإداري وتغير القيم والعادات والتقاليد وما إلى ذلك.

ولما كانت المجتمعات تتغير أنظمتها عن طريق التصنيع في الدرجة الأولى، لهذا فإن دراسة التصنيع تتطلب دراسة التحديث بكل أبعاده.

١- مفهوم التحديث:

لمفهوم التحديث معان متباينة لدى المفكرين الاجتماعيين في العلوم الاجتماعية، ويتضمن وجهات نظر مختلفة لدى المختصين في أي علم من هذه العلوم.

وقد اهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالتحديث متخذين من عملية التمايز نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات الأخرى.

فقاموا بدراسة الطريقة التي تظهر من خلالها البناءات الحديثة للنهوض بوظائف جديدة، أو تضطلع بوظائف كانت تؤدى عن طريق بناءات أخرى مركزين جل اهتمامهم على التمايز الذي يحدث في البناءات الاجتماعية، مثل ظهور مهن جديدة

وقد ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية، لأن القائلين به يؤكدون على أهمية الجانب الاقتصادي في التغير الاجتماعي

وجاءت تعريفات عديدة منها: أنه يعني الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليها عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة، أي عملية تغيير مخططة ومراقبة منهجياً كما بين ذلك دوركايم في تقسيم العمل.

وهو يشير إلى جملة الظواهر الهامة التي تؤدي إلى التماسك والتكامل الاجتماعي، وإلى التنمية العامة في المجتمع، والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج، وتحسن الإنتاجية، والاعتماد على العلم الحديث المبني على الواقعية والتقنية.

وهناك علاقة تاريخية بين مفهوم التحديث، ومفهوم التشبه بالغرب أي "التغريب" الذي يعني الأخذ بالانساق الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها من البنى التي تولدت في الغرب. فالتحديث بهذا المعنى هو اكتساب "الطابع الغربي". ويحمل هذا التعريف نوعاً من التحيز للغرب يتماشى ومفهوم النظريات التحديثية. يتصف التحديث بعدة سمات، ذات دلالات خاصة ، **وهي:**

- **الحركية.**
- **التمايز.**
- **العقلانية.**
- **التصنيع.**

٢- الأسس العامة للنظريات التحديثية:

ترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظريات التطورية الكلاسيكية. مثل مفهوم التطور عند سبنسر، في الانتقال من التجانس إلى اللاتجانس وكذلك في مفهوم تقسيم العمل عند دوركايم. وتشترك هذه النظريات في أن التغير يسير في خط مستقيم صاعد إلى أعلى التقدم.

ولا شك أن الأساس العام للنظريات التحديثية هو الاتجاه الوظيفي، إلا أنها تتميز عنه في كونها لا تهدف إلى خلق توازن وظيفي للبناء الاجتماعي بقدر ما تهدف إلى الوصول إلى نموذج مثالي، وهو نموذج المجتمع الغربي الصناعي الذي تنتهي إليه عملية التحديث

وتهتم النظريات التحديثية اهتماماً خاصاً بغائية التغير الاجتماعي، متخذة من المجتمعات المتقدمة في مظهرها التكنو – اقتصادي نموذجاً ومطلباً تسعى إليه المجتمعات النامية في تقدمها. فتكون النقطة المحورية للمجتمعات النامية في تغيرها هي الوصول إلى مستوى المجتمعات المتقدمة الغربية ، في بنائها الاقتصادي، لذا ركزت النظريات التحديثية على نموذج البناء الاقتصادي أولاً.

ولما كانت المجتمعات المتقدمة تضم تناغم بنائي متلائم مع البناء الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب من المجتمعات النامية بأن تستكمل هذا التناغم بتغيير الأبنية الأخرى.

وتنظر النظريات التحديثية من جوانب عدة إلى عملية التغير الاجتماعي، وإلى التنمية عموماً، ومن حيث الوسائل الموصلة للأهداف المقررة، إلا أنها تشترك في أن عملية التحديث لا تأتي إلا من خلال "تغريب" المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات النامية.

ولا شك أن هناك بعض الاختلافات المظهرية للتحديث لدى المنظرين: أمثال سملسر Semelser ، وروستو Rostow ، ومور Moore ، وغيرهم.

وهم يرون في التحديث عملية نقل عفوي للسياسات التنموية الأوربية يشتمل على البناءات الثقافية عامة، ونشر المركب التكنو – اقتصادي، من أجل تحقيق عملية التحديث.

ومن القائلين بذلك خبراء هيئات الأمم المتحدة والبنوك العالمية، الذين كانت مهمتهم ليست في تقديم النصح والإرشاد للمسئولين في المجتمعات النامية، وإنما أيضاً لضمان الحد الأقصى من الأرباح بسبب مساهمة مؤسساتهم في المساعدات المقدمة لتلك المجتمعات.

ولا شك أن الاقتصاديين الغربيين الذين وضعوا مقولات حول تكوين رأس المال، واليات السوق، والعمل، أدركوا مدى تعقد المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم. ومدى الصعوبات التي اعترضتهم حتى أصبحت متناغمة مع أوضاعهم التنموية.

لذا فإنهم ينصحون المجتمعات النامية بالسير على نهجهم التنموي تجنباً للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث، ونقل النماذج الغربية للإسراع في عملية التحديث.

وهم بذلك يتجاهلون الاختلافات البنيوية بين المجتمعات والخصائص الثقافية لها، مقدمين التوجيهات، والشروط العديدة من أجل تنمية سليمة. ومنها تحديث الصفوة، والتكوين للنخبة الاقتصادية والسياسية. وشروط الإنجاز الأمثل بزرع "الفيروس العقلي" والإدارة الرشيدة وغير ذلك.

وتنتهي النظريات التحديثية إلى نتيجة مشتركة هي أن الدول النامية ستصل في نهاية المطاف إلى المرحلة التي وصلتها الدول المتقدمة، تلك المرحلة التي تتصف بتناغم أنماط الفعل التي تبدو في التطبيق الشمولي لمبدأ الربحية، والاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج المتحررة من العراقيل، والحواجز التقليدية المعوقة للتغير.

وهي تنظر إلى العمل المنتج بأنه العمل الذي يحقق الزيادة في الإنتاج عن طريق إلغاء الحواجز المعوقة، وتطبيق كل الوسائل المؤدية إلى الزيادة في الربحية، والتركيز على الصناعة المؤدية إلى التحضر، وتقسيم العمل والتخصص. أي إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة التقليدية القائمة من أجل الاتساق مع عملية التحديث.

وتؤكد النظريات التحديثية أن عملية التحديث تتم وفق الأيديولوجية الرأسمالية مستبعدة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج التي تسميها رأسمالية الدولة، معتبرة النماذج الاشتراكية في التنمية بعيدة عن دائرة العقلنة الاقتصادية، لأنها تتجاهل الشروط اللازمة لربحية العمل، والحد من الملكية الخاصة وغير ذلك من المقولات الأخرى.

٣- أبرز الممثلين للنظريات التحديثية:

أ- نظرية سملسر: تركز نظرية سملسر Niel Semelser بشكل خاص على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز كركن أساسي للتحديث. وفي مجال تحليل العلاقات بين النمو الاقتصادي والبناء الاجتماعي يرى بأنه يمكن فصل آثار العديد من العمليات المتداخلة، سواء أكانت تقنية أم اقتصادية أم سكانية، التي تصاحب عملية التطور **وهي:**

في مجال التقنية (التكنولوجيا): يكون التغير من استعمال التقنيات البسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية

وفي مجال الزراعة:- يحدث الانتقال من الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الغذائية إلى الإنتاج الزراعي التجاري من أجل تسويق المنتجات، وانتشار العمل الزراعي المأجور. وفي هذه الحالة يتجاوز الإنتاج الزراعة حاجة السكان، والانتقال إلى التسويق وتحقيق مردود نقدي.

٣- وفي مجال الصناعة يكون الانتقال من استعمال الطاقة البشرية والحيوانية إلى الطاقة المتولدة عن الآلات وإنتاج مواد مصنعة.

٤-وفي مجال الترتيبات الأيكولوجي يكون انتقال السكان من المزرعة والقرية نحو المراكز الحضرية، والتمركز في المدن الصناعية.

ويرى سملسر أن العمليات السابقة – غالباً – ما تحدث في نفس الوقت، إلا أنه في بعض الأحيان قد تتخلف حالة عن أخرى، فيمكن للزراعة أن تكون تجارية دون مصاحبة التصنيع لها، كما هو الحال في كثير من الأقطار النامية التي تنفرد بسيادة محصول واحد أو اثنين للتصدير

وقد تنبه سملسر إلى حقيقة اختلاف النتائج الاجتماعية لدى المجتمعات. أي أن نتائج العمليات السابقة ليست واحدة، وإنما تختلف من ناحية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر وأرجع ذلك الي:

١-التمايز البنائي:

وهو يتضمن قيام وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي.

فالتمايز البنائي من الدور المتعدد الوظائف إلى الأبنية المتعددة الأكثر تخصصاً يظهر عند الانتقال من الصناعة المنزلية – العائلية – إلى الصناعة في المصانع، حيث يزداد تقسيم العمل، وتنتقل كثير من النشاطات العائلية إلى المصنع. كما أن كثيراً من أعمال التعليم التي كانت تسند إلى العائلة والمؤسسات الدينية أصبحت تقوم بها وحدة متكاملة متخصصة هي المدرسة.

٢-التكامل البنائي:

أي تكامل النشاطات المتمايزة التي جاءت نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، حيث تعود إلى التكامل بعد التجزئة، فالأجزاء ترتبط ببعضها في عملية تكاملية، وفي هذه المقولة يلتقي مع الوظيفيين. فالتكامل يأتي بعد التمايز، ولكن على أسس جديدة. ثم يحدث تمايز آخر، وينطبق ذلك على الدولة والقانون، والتجمعات السياسية والطوعية، وغير ذلك.

٣-الاضطرابات الاجتماعية:

وتحدث حين ينقطع التمايز والتكامل، مثال ذلك هستيريا الجماهير، وانتشار العنف، والحركات البينية، والسياسية المتعصبة... وهي تعبير عن المسار غير السوي.

ويرى سملسر أن التغيرات البنائية المصاحبة للتحديث تؤدي إلى تخلخل النظام الاجتماعي للأسباب التالية:

١-لان التمايز يتضمن تنوع جديد للأدوار والنشاطات عامة مما يؤدى إلى التصارع مع أنماط العمل التقليدية التي غالباً ما تقوم بها وحدات تقليدية فحين يزول نفوذها تقوم بمصارعة الوحدات الجديدة فينتج مشكلات وعوائق أمام عملية التحدث.

٢-لان التغير البنائي لا يكون متناغماً ومتزامناً في خلال فترة التحديث فتقف أبنية اجتماعية قديمة أمام أبنية حديثة ، و غالباً ما يلعب الاستعمار دوراً في تغيير بعض الأنظمة الاجتماعية والإبقاء على أنظمة أخرى تمشياً مع مصالحه الخاصة مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية داخل المجتمع.

٣-ولأنه يحدث عدم الرضى بسبب الصراع بين الطرائق التقليدية والتغيرات المصاحبة لعملية التحديث مما يؤدي إلى ظهور مراكز قوى مصارعة تنتج العنف والثورة فالحركات الاجتماعية على سبيل المثال تستهوي بشكل خاص أولئك الذين انفكوا عن الروابط الاجتماعية القديمة ولم يتكاملوا بعد مع النظام الاجتماعي الجديد.

ب - نظرية ولبرت مور:

يعتبر ولبرت مور W. Moore من الممثلين الرئيسيين للنظرية التحديثية وهو يربط بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما.

ويعني بالتحديث التحول الشامل للمجتمع التقليدي – ما قبل التحديث – إلى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصادياً والمعتمد على التكنولوجيا والمتمتع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي

ويرى أن التمايز بين بين المجتمع التقليدي والحديث يكمن في مدى امتلاك التكنولوجيا واتباع التصنيع بوجه عام. وأن المجتمعات التقليدية لن تصل إلى التحديث إلا بالأخذ بنمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية، ويؤكد على أن فكرة التمايز قد جاءت عند التطوريين الاجتماعيين قبل وبعد أعمال دارون Darwin ويقصد بالتمايز التخصص في العمل كظاهرة مصاحبة للنمو السكاني والتنمية من ناحية عامة.

ويقصد بالتحديث الأخذ بنمط الحياة الغربي – التغريب – في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا وفي الثقافة، وأشكال ومحتوى النظم الاجتماعية، مؤكداً على العقلانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأسرية والدين والتربية.

وتتم عملية التحديث في المجتمعات التقليدية عن طريق المحاكاة للمجتمعات الصناعية الغربية، وخاصة في اكتساب التصنيع الذي يؤدي إلى النمو الاقتصاد، على أن يسبق ذلك تحريك، وتهيئة الأفراد من الناحية الفكرية، من أجل استيعاب التكنولوجيا، والتغيرات التي ستتبعها، تلك التغيرات التي ستحل في البناء الاجتماعي بكل أبعاده.

ويضيف بأن هناك عمليات إجرائية أيضاً يجب أن تتم، مثل إدماج القطاع التقليدي والحديث، وإحلال الطاقة الآلية محل الطاقة الحيوية (الإنسانية والحيوانية) من أجل تحقيق فائض من الإنتاج، وزيادة النشاط التجاري والمالي.

وقد أوضح في كتابه: التغير الاجتماعي "جملة من الشروط اللازمة لعملية التصنيع التي تبدو في:

- **تغير القيم Values** : ويعتبرها مور من أهم شروط التحديث التي تؤدي إلى التصنيع.
- **تغير في المؤسسات Institutions** : أي تغير المؤسسات التجارية والمالية.
- **تغير التنظيم Organisation :** الذي يعتبر من سمات الأنظمة الاقتصادية الحديثة. ويعني به تهيئة المصانع المنتجة عن طريق الإدارة الرشيدة. والتخصص الدقيق، من أجل البدء بعملية التصنيع.
- **تغير الدافعية Motivation :** بأن تتوفر لدى أفراد المجتمع الرغبة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مثلما بين ماكس فيبر M. Weber في مقولته عن الأخلاق البروتستنتية في تكوين الرأسمالية الرشيدة. ويؤكد مور على أن تغير الدافعية، يرتبط بمسألة القيم والمعتقدات والتربية بالإضافة إلى الأيديولوجية.

إن العوامل الأربعة السابقة تلعب الدور الأساسي في دفع عجلة التصنيع نحو التحديث.

وقد بين في كتابه أثر الصناعة The Impact of Industry ، بأن هناك نتائج لعملية التصنيع لا بد أن تأتي خلالها وبعدها، رغم اختلاف الظروف بين المجتمعات **وهي:**

١-التنظيم الاقتصادي: ويشتمل على إدماج القطاع التقليدي الزراعي في اقتصاديات السوق من أجل تمكين مناطق الاقتصاد التقليدي من أن تستوعب السلع المصنعة من قبل المصانع ومن أجل تخفيض نسبة العمال في الميدان الزراعي ويحدث نتيجة لذلك نشوء تنظيمات وعلاقات صناعية خاصة وتزاد درجة التحضر والنمو السكاني الكبير وهما ظاهرتان Urbanization مترابطتان من صافت العالم المعاصر (الحديث).

٢-البناء الديمو غرافي والأيكولوجي: من الظواهر التي تصاحب عملية التصنيع ظاهرة الانفجار السكاني والحراك الجغرافي الواسع مما يتطلب معالجة دقيقة بوض سياسة سكانية تهدف إلى الحد من التزايد السكاني والحراك الجغرافي من أجل تحقيق قاعدة الإقلاع الاقتصادي وفي هذه المقولة يلتقي مع نظرية الشهيرة Malthusمالتوس وبين مور مدى إيجابيات تخفيض السكان من الناحية الصحية والتربوية وما إلى ذلك.

٣-الناء الاجتماعي: تحدث تغيرات في البناء الاجتماعي من ناحية التماسك والتفكك الاجتماعي وقيام علاقات وظواهر أسرية جديدة وخاصة قيام الأسرة النواة والتنظيم السياسي والديمقراطي ... أن تكوين هذه الظواهر المتمايزة يستدعي البحث عن تكوين مؤسسات جديدة من أجل إعادة التوازن والتماسك من جديد إلى المجتمع.

ويخلص مور إلى أن المجتمعات الحديثة تتميز بالطابع الديناميكي المستمر والمتصاعد نحو الأعلى. وهذه الديناميكية في التغير من سمات المجتمع الصناعي.

كما أنه يؤكد بأن التحول الاقتصادي يكون مرحلياً، ويتم وفق ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل التصنيع – الثبات – ومرحلة التغير وأخيراً مرحلة الثبات التي تتبع الثورة الصناعية.

وأن عملية التحديث لا تتم بسهولة، وإنما يتخللها صراع بين القيم القديمة والقيم الحديثة، وفي النهاية، يتم حسم الصراع لصالح التجديد، وحينئذٍ يتم بناء النظم الملائمة لعملية التصنيع وبناء المجتمع

وقد أكد في أكثر من موقف على العقلانية – كغيره من المفكرين في هذا المجال – في مجال التربية والديمقراطية والبيروقراطية.

ورغم نظرته المتفائلة نحو المجتمعات التقليدية بقدرتها على التحديث من قبل الصفوة الحاكمة، إلا أن ذلك لن يتم كما يرى إلا عن طريق الاتصال، وبمساعدة المجتمعات الغربية الصناعية، أي عن طريق التغريب، وفي هذا مغالاة، نظراً للاختلاف الواضح بين واقع المجتمعات التقليدية – النامية – وتجاربها الخاصة من جهة، وتجارب المجتمعات الحديثة من جهة أخرى.

وهو يمجد دور الاستعمار في زرع بذور التحديث لدى المستعمرات. وهذه قضية أصبحت واضحة، ومن نافلة القول بأن الاستعمار هو المسؤول الأول عن التخلف لدى المجتمعات النامية، ناهيك عن المحافظة على توازن التبعية بين "الأطراف والمراكز".

وعموماً يلتقي مع الاتجاه الوظيفي بالدعوة للمحافظة على استقرار النسق، وحفظ التوازن فيه.

المحاضرة الثامنة: نظريات العوامل في التغير الاجتماعي

مقدمة..

إن ما نعنيه بالنظريات العاملية، هي تلك النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي على ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، والعامل الاقتصادي، والعامل الأيكولوجي وغير ذلك.

وهي نظريات حديثة نسبياً مقارنة بالنظريات السابقة، ونظراً لكونها تبني أفكارها في الغالب على تجارب علمية، وأمبريقية، لهذا اعتبرت نظريات سوسيولوجية تمييزاً لها عن النظريات الفلسفية السابقة

هذه النظريات السوسيولوجية العاملية ليست واحدة في إطارها العام، أو في معالجتها للتغير الاجتماعي، كما أنها تتفاوت من حيث الواقعية في التحليل، والتفاوت في درجة التأثير على الظواهر الاجتماعية

هناك اختلاف بين آراء القائلين بهذه العوامل، واتفاق في حتمية التغير ولزوميته، تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل

والنظريات العاملية هي:

١-نظرية العامل التكنولوجي:

ينظر إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا نظرات متعددة، تختلف باختلاف تخصص الباحثين، ولهذا جاءت تعاريف عديدة لها منها:

دراسة القواعد العلمية للفنون والصناعات المستعملة في المجتمعات الرشيدة دون غيرها، فالتكنولوجيا أو التقنية هي "المهارة في تطبيق معلومات حسب عمل متواضع لإنجاز مشاريع معينة".

وتعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيو فيزيقي.

ويرى وليام أوجبرن: بأنها دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة.

وهناك من يربط بين التكنولوجيا والعلوم التي تدرس في المعاهد الفنية، والكليات العلمية، مثل: الهندسة والميكانيكا والكهرباء...

وتتضمن تطبيق العلوم النظرية لتحقيق الغايات العملية والعاجلة للإنسان، أي أنها ترتبط بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالناحية النظرية.

ولا شك أن في ذلك صعوبة في التمييز الواضح بين هذين العنصرين نظراً للارتباط السببي بين النظرية والتطبيق

ويرى كثير من الأفراد بأن التكنولوجيا: هي فن استعمال الآلات – التقنيات – أي الامتلاك العلمي لاستعمالها. والأهمية المترتبة عليها. أو هي الآلات وفن استعمالها

ويرى أحمد الخشاب، أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة.

ويمكن تعريف التكنولوجيا، بأنها مجموع المعارف، والخبرات المتراكمة، والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع.

ومن الوجهة الاجتماعية فإن "معنى" التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع. وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية:

١-يؤدي الموقف السوسيولوجى إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع.

٢-يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله.

٣-وبفعل عامل الانتشار، تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية الاختراع أو الاكتشاف. كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

التكنولوجيا والتغير الاجتماعي:

ترى النظرية التكنولوجية أن التغير الاجتماعي سببه العامل التكنولوجي، أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع.

ترجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية

وتتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرارية.

أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول، بل إن التأثير يتتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات، ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثراً مهماً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي إلى تقدمها.

إن وطأة الاختراعات تؤدي إلى تأثيرات متعددة، تنتشر في اتجاهات مختلفة تشبه الموجات المائية الناتجة عن إلقاء حجر في الماء، فتتشكل دوائر متصلة ببعضها. وهكذا يكون تأثير التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تأثيراً متواصلاً.

وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن، وبأقل التكاليف، وهي تتيح للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته وسعادته.

فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وإلى تحسين طرق تربية الماشية، فازداد المردود الحيواني كماً وكيفاً، وصاحب ذلك تحسن في الاقتصاد الزراعي، وتغير إيجابي في الحياة القروية بوجه عام.

وقد تغيرت العلاقة بين الزراعة والصناعة، وزادت الهجرة الريفية والهجرة الزراعية، وانتعشت الحياة في المدن بشكل ملموس، وبذلك نستطيع القول أن التغير التكنولوجي أصاب النظام القروي والنظام الاجتماعي عامة.

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، ولعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة هي نتيجة للتكنولوجيا.

وقد بين وليام أوجبرن ذلك بوضوح، حين قام بدراسة تأثير المذياع على الحياة الاجتماعية، وقد ذهب إلى أن التكنولوجيا أدت إلى تغير في العادات والمؤسسات الاجتماعية بشكل واسع

وترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية، واقتصادية وسياسية وثقافية...، فاكتشاف الطاقة الذرية أدى إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات، فعلى سبيل المثال أدت إلى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية، وإلى قيام علاقات دولية جديدة

وقد ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع، ومن هذه الاتجاهات:-

١-التخصص في العمل حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة وتصل إلى إنجاز عملها بكفاءة كبيرة وتوجد وظائف عديدة. وهي تعمل على إبراز ظاهرة التخصص في العمل وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة وتؤدي إلى ظهور أنظمة قانونية وغير ذلك.

٢-التغير في مجال القيم الاجتماعية: لقد صاحبت تغيرات اجتماعية عديدة المتغيرات التكنولوجية في مجال القيم الاجتماعية مثال: قيمة الوقت وقمة المرأة وقيمة العمل وغير ذلك لقد جات قيم جديدة لتتلائم والعمل الصناعي وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات المادية وانتشارها وأن عمل الإنسان يؤدي إلى تغيره ويرى "هيجل Hegel ان الإنسان هو يعمل على تغيير الطبيعة المحطية به يغير من طبيعته الخاصة".

٣-إيجاد الظاهرة الإمبريالية الناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت إلى فائض في الغنتاج الصناعي الامر الذي أدى بالدول الصناعية إلى القيام بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض وتشكيل الشركات المتعددة الجنسيات وإلى استطيان ما يعرف بالعالم القديم واستعمار في نهاية الامر وترتب على ذلك إنشاء ظاهرة التبعية – حتى بعد الاستقلال – التي تعاني منها معظم الدول النامية اليوم.

٤-وتكتسب الاختررعات التكنولوجية أهمية بالغة في حياة المجتمعات لأهميتها وقد روى أحد المؤرخين أنه في سنة ١٧٧٢ أعل استغلال أمريكا وفي ذلك الوقت تقريباً اخترع أي أن صدى الاختراعات والاكتشافات جيمس الواط ينتشر بسرعة كبيرة.

٥-ظهور أهمية المجتمعات الصناعية وسرعة تقدميها مقارنة بالمجتمعات الأخرى ان زيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية وهذا مايفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيره

ولا يعني ذلك أن كل التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا، وإنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان، مثل أثر الاقتصاد والديموغرافيا – كما سنوضح فيما بعد **ولكن كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعي؟ وما النتائج المترتبة على ذلك؟**

نستطيع أن نلمس الإجابة على هذا السؤال لدى القائلين بالنظرية التكنولوجية على النحو التالي:

تبني أفكار التكنولوجيا على القسمة الثنائية للثقافة لدى منظري هذا الاتجاه، أمثال وليام أوجبرن، ونمكوف وممفورد، وغيرهم.

يحدث تراكم في مجال الثقافة المادية نتيجة لعاملي: الاختراع، والاكتشاف، بشكل أسرع من الجانب اللامادي للثقافة في فترة من الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى تخلف الجانب اللامادي عن مزامنة الجانب المادي، وهذا الأخير يشكل في النهاية قوى دافعة لتغير الجانب اللامادي.

ويصطلح أوجبرن على تخلف الجانب اللامادي عن الجانب المادي، بالهوة الثقافية Cultural Lag أو التخلف الثقافي.

١-إن التغيرات المادية أسرع في تراكمها من التغيرات اللامادية.

٢-إن التغيرات المادية تصبح علة في تغير الثقافة اللامادية،

ويرجع عملية تخلف اللامايات عن الماديات في التغير إلى عدة أسباب، وهي:

الميل للمحافظة على القديم. فكل الثقافات تحاول أن تبقى على تراثها الفكري خوفاً من التجديد.

الجهل بحقيقة التجديد والاختراع، وعدم معرفة طريقة استخدامه مما يؤدي بالتالي إلى رفضه في النهاية.

٣-النزعة المحافظة لدى كبار السن، واستاتيكية العادات والتقاليد. هذه عقبات تقف أمام التغير اللامادي. في حين أن الماديات لا تعترضها مثل هذه العقبات.

وحينما يحدث التغير المادي نتيجة للاختراع أو الاكتشاف فإن التغير اللامادي يأتي بعده بمدة من الزمن، فاختراع باستور Pasteur الطبي لم يؤخذ به إلا بعد مضي وقت طويل حتى بدأ يؤثر في بعض الظواهر الاجتماعية.

وقد بيّن أن الثورة الصناعية هي المسؤولة عن التغيرات التي حدثت للأسرة، فانتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع، ساعد على نشأة المدن الصناعية، وأصبحت ذات أنماط اجتماعية متميزة من الثقافة، هي ثقافة المجتمع الحضري الحديث، وقد ترتب على الثورة الصناعية كثير من التغيرات الجوهرية التي أصابت مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع

وقد أدت الثورة الصناعية إلى تقليص حجم الأسرة، فأصبحت صغيرة – نووية – وأقل استقراراً من الأسرة في المجتمع الزراعي.

ويرى نمكوف أن العلاقة بين التغير التكنولوجي والتغير الأسري في العمليات التالية:

١-أدت الصناعة إلى تخفيض أو إنهاء الإنتاج المنزلي، الأمر الذي نجم عنه إلغاء الوظيفة التي كانت للأب في رئاسة العمل الزراعي واليدوي عموماً.

٢-وقد نتج عن عمل الرجل خارج المنزل أن ترك تدبير شؤون البيت والتربية للمرأة، فزاد سلطانها من بصفة عامة

٣-وأن خروج المرأة للعمل قد منحها استقلالية اقتصادية أدت إلى المزيد من الحرية، وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين.

٤-نشأت ظاهرة المدن الصناعية، والمجتمعات الحضرية، ونمو الخدمات العامة، وإسناد هذه الخدمات إلى مؤسسات تابعة للدولة.

ويذهب ماكيفر Maciver في أن هناك ظروفاً دائمة تعتبر عوامل مهمة في التغير الاجتماعي، مثل نظام الطبيعة أو العملية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان، ويمكن إدراج الحالة البيولوجية تحت هذا النظام

ويرجع عوامل التغير إلى عاملين: أحدهما دائم وهو نظام الطبيعة، ودوام هذا لا يمكن جعله صالحاً كعلة للتغير، فالتغير الجديد لا تفسره علة دائمة أي الطبيعة. وثانيهما ما يتصل بثقافة الإنسان، أي التكنولوجيا المتغيرة وهي عنده تعتبر علة

التغير. أي أنه يتفق مع أوجبرن في نهاية الأمر. **ويتبين من كل ذلك، أن القائلين بنظرية الهوة الثقافية من ناحية عامة يتفوق في عدة نقاط ويختلفون في نقاط أخرى. وأوجه الاتفاق تبدو في:**

١-القسمة الثنائية للثقافة: المادية واللامادية، وعدم المزامنة في التغير بينهما.

٢-الارتباط بين جانبي الثقافة بحيث يؤثر كل منهما في الآخر.

٣-التغيرات تستغرق زمناً.

وتتلخص الانتقادات الموجهة للنظرية التكنولوجية فيما يلي:

١-لا تتأثر الثقافة اللامادية بالثقافة المادية وإنما تتأثر بثقافة لا مادية من جنسها وقد قال بذلك من قبل ابن خلدون ودروكايم في أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بظواهر طبيعية وبظواهر اجتماعية وقد تؤدي الايدولوجيات السياسية والاجتماعية إلى تغيير واسع في حياة المجتمع كماً وكيفا أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأسره.

٢-ان كثيرا من المجتمعات اليوم تقدمت في النواحي المادية كالمجتمعات العربية التي تقدمت في التعليم مثلا دون التقدم في التكنولوجيا.

٣-صعوبة قياس مدى التغيرات قياسا محددا ناهيك عن تحديد المدة الزمنية الفاصلة الامر الذي يستدعي النسبية والاحكام القيمية.

وبالنظر إلى وجاهة هذه الانتقادات للنظرية التكنولوجية، فإن التكنولوجيا لا تفسر مقولة التغير الاجتماعي، لأن عملية التغير الاجتماعي معقدة، وتتطلب أكثر من عامل واحد، ومع ذلك تبقى نظرية التكنولوجيا ذات أهمية في تفسير عملية التغير الاجتماعي.

٢-نظرية العامل الديموغرافي:

يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان، ومن حيث الكثافة أو التخلخل، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك.

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية

ومن المعروف أن الحركة السكانية تتأثر بعاملين: عامل المواليد، وعامل الوفيات

وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً، من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام، واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة.

وترتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية، أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد "دوركايم" في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي

ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة وصيد، والوسائل المستخدمة فيه، وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل

ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم. الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم

ويذهب دوركايم في تحليلاته لزيادة السكان، أن الكثافة الديموغرافية ليست سبباً في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم

وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطاً شديداً بعدد الأفراد المشاركين فيها. ومن خلال هذه النظرة فإن الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفاً، وإنما بوصفها مجالاً يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية.

وقد يوصف إلى علاقتين سببيتين:

١-إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية (الحضارة).

٢-إن تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويترتب على ذلك، أن للكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي، وخطط التنمية بوجه عام، ويؤيده في ذلك، جورج بلندي G. Balandier في أن العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية

وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي.

وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع منها:

نظرية دبلداي Doubleday التي تربط بين النمو السكاني، وبين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية،

ومؤداه إذا ما تعرض أحد الأنواع الحية للانقراض، فإن الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظاً على النوع من خطر الانقراض

وفي أثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع، وجد "دبلداي" أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل، وسوء التغذية، وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والثقافية، أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر، هذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة والتوالد بين أبناء الطبقات الدنيا، وانخفاضها بين ابناء الطبقات العليا.

وفي الحقيقة أن نظرية "دبلداي" أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة، وبين معدلات الزيادة السكانية، لأنها أهملت امل الوفيات، ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال والظروف.

وهناك من يربط بين معدلات التوالد، وبين الحراك الاجتماعي الرأسي داخل المجتمع، على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، ومن هؤلاء أرسين ديمونت A. Dimont ، حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقليد المركز الاجتماعي العالي، وفي سبيل ذلك، يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم،

وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي، يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم.

ونتيجة لسيادة روح الديموقراطية في فرنسا، وعدم وجود عقبات أمام التنقل الطبقي فإن معدلات المواليد منخفضة لديها على عكس ما هو سائد في الهند ذات النسب الطائفي المتحجر Caste System الذي يحول دون التنقل الطبقي الاجتماعي.

ويتبين من مجمل الآراء السابقة، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي.

وفي الحقيقة، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملاً أساسياً منفرداً في توجيه التغير الاجتماعي أيجاباً أو سلباً، بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافئ، وتشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية والوضع الديموغرافي بوجه عام.

لذا يمكننا القول، أن العامل الديموغرافي عنصر مهم في التغير، ولكننا لا نستطيع أن نرجع إليه التغيرات الاجتماعية جميعها في هذا المجال.

٣-نظرية العامل الأيكولوجي:

تستعمل كلمة إيكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية، والدراسات الأيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة.

وتندرج عدة أنواع تحت هذا المفهوم، فهناك الإيكولوجيا البشرية التي تهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته من خلال تحليل التوزيع المكاني والزماني للأشخاص والجماعات والخدمات في ظل ظروف معينة ومتغيرة، إلى جانب دراسة العوامل المرتبطة بتغير نماذج هذه التوزيعات.

وهناك الإيكولوجيا الاجتماعية، وهي تتعدى التكيف المادي للفرد أو الجماعة مع البيئة الفيزيقية، إلى الاهتمام بتوزيع الجماعات الضرورية وتشكيلها لاستغلال الموارد الطبيعية، مع العناية بالعلاقات غير المباشرة التي تنتج عن هذه التجمعات

وهناك الإيكولوجيا الحضرية وما إلى ذلك.

والقائلون بالعامل الأيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية

بيرجس Burgess الذي اهتم بدراسة الإيكولوجيا ربط بين الظواهر الاجتماعية والمناطق الطبيعية في المدينة مؤكداً على أن المناطق المختلفة في المدينة تعتبر مثوى طبيعياً للجريمة والرذيلة، والأمراض والفساد الأسري وما إلى ذلك.

ونعتقد أن هذا الحكم فيه مبالغة، الأمر الذي يجعلنا لا نسلم بذلك بوصفها نظرية مطلقة، لأن الفساد والآفات الاجتماعية عموماً ليست مقتصرة على المناطق الفقيرة في المدينة، وعلى مجتمعات معينة، وإنما لا تسلم منها المناطق الغنية. وفي معظم مدن العالم الكبيرة تتعدد الآفات الاجتماعية وتنوع لأسباب تتعدى البيئة الجغرافية إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وقد استطاع بارك R. Park أن يفرق بين عدة قطاعات في المدينة الأمريكية مشيراً إلى أن هناك قطاعات لا يوجد بها أطفال، وقطاعات أخرى يرتفع فيها عدد الأطفال بصورة ملحوظة، مثل المناطق المختلفة والضواحي الحضرية التي تقيم فيها الطبقات الوسطى، وقطاعات ثالثة يعيش فيها غالبية الشباب غير المتزوجين، وقطاعات تنتشر فيها نسبة عالية من الأحداث الجانحين.

وقد حاول شومبار دي لوي في دراسته لمدينة باريس الكشف عن مناطق التركيز، والوحدات الأولية، وتوزيع الطبقات الاجتماعية كل على حدة ثم جمع بينها في تصنيف عام. وتحاول الدراسات الأيكولوجية الكشف عن شواهد عديدة في وجود فروق جوهرية بين سكان المدن وسكان المناطق الريفية. بل ويمكن الكشف عن فروق جوهرية داخل المدن نفسها. لكن ذلك كله انحصر في نطاق الثقافة السائدة في المدينة.

وقد اهتم العالم ابن خلدون بأثر البيئة الطبيعية على العمران البشري، في أكثر من موضع في كتابه المعروف بالمقدمة، ويفسر كثرة العمران وزيادة السكان بالظروف المناخية، ومؤكداً أن "التكوين" أي كثرة السكان يرجع إلى اعتدال المناخ

وفي مواضع أخرى بيّن ابن خلدون أثر الهواء في أخلاق البشر،

وقد بيّن منتسكيو (١٦٨٩ – ١٧٥٥) أثر المناخ على المعيشة البشرية، مبيناً أن العوامل الجغرافية ولا سيما المناخ، هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الفيزيقية والثقافية للمجتمعات المتباينة

وعن طريق تلك العوامل نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة، وبذلك نستطيع أن نحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب، وقد كان لتأثير آراء منتسكيو هذه أن ازدهرت دراسات الجغرافيا البشرية فيما بعد.

وقد جاءت مدرسة الجغرافيا البشرية التي يمثلها راتزل F. Ratzel في ألمانيا وباكل H. Bukel في بريطانيا، لتؤكد على تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى العوامل الطبيعية

وفي منتصف القرن العشرين، قدم دولي دونكان D. Donkan عام ١٩٥٩، نظريته حول الإيكولوجيا الإنسانية واضعاً البيئة الطبيعية في الاعتبار بجانب السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا في تأثيرها على التفاعلات الاجتماعية.

ويتبين من تلك الآراء أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي، وأن مظاهر عديدة في الثقافة، يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية.

ويشير أحمد الخشاب إلى أن أهمية العوامل البيئية لا تأتي إسهاماتها في فهم الواقع الاجتماعي، بل من المشاركة في تشكيل هذا الواقع وتطويره أو تغييره لأن هناك علاقة واضحة بين البيئة والطبيعية وسياسة الدول.

وخلاصة القول أن نظرية العامل الأيكولوجي ترجع التغيرات الاجتماعية إلى العوامل البيئية المختلفة التي تؤثر في النشاط والحياة الاجتماعية والثقافية عموماً، وأن هناك علاقة بين النسق الأيكولوجي والأنساق الاجتماعية الأخرى وهي علاقة سببية تأثيرية في إطار المتغير المستقل والمتغير التابع.

وفي الواقع، إن قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على البيئة الجغرافية فيه مبالغة شديدة، ولا تقدم تفسيراً لظاهرة التغير الاجتماعي، وذلك للأسباب التالية:

١-أن تأثير البيئة يكون قوياً كلما كان المجتمع بسيطاً ووسائل التقدم ناقصة لان اعتماد المجتمعات البسيطة على الموارد الطبيعية يكون اعتمادا أساسياً في حين المجتمعات المتقدمة يكون اعتمادها على الموارد الطبيعية بشكل أقل لاستخدامها التكنولوجيا في التغلب على الطروف الطبيعية المعوقة لعملية التغير.

٢-اذا كانت البيئة الطبيعية تؤثر في النظم والحياة الاجتماعية أي ان الظواهر الطبيعية فالعكس صحيح حيث تؤثر النظم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية ومن هنا لا يمكن دراسة الإيكولوجيا وتأثيرها بعيداً عن الظواهر الاجتماعية فالعلاقة تبادلية بينهما ناهيك عن تأثير الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض وتكون البيئة عاملاً مساعداً من عوامل أخرى عديدة تؤثر في التغير الاجتماعي.

٣-إن البيئة الطبيعية بوصفها عاملاً دائما لا تفسر تغير الظواهر الاجتماعية باعتبارها عاملاً متغيرا ذلك إن العامل الدائم يفسر التغير في حالة واحدة لكنه لا يستطيع تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ لان المناخ عامل دائم ووجوده من قبل لم يؤد إلى التغير.

٤-إن هناك نظماً اجتماعية متشابهة في المجتمعات رغم اختلاف البيئة بينهما وتوجد نظم اجتماعية مختلفة في المجتمعات رغم تشابه العوامل البيئية كما إن هناك اختلافاً في الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع الواحد الامر الذي يقلل من حتمية تأثير البيئة الطبيعية في النظم الاجتماعية والظواهر الاجتماعية عموماً والامثلة على ذلك عديدة.

٤-نظرية العامل الاقتصادي:

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع، وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير النواحي المادية على المعاملات الاجتماعية، فالنشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس

كما أن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الاجتماعية، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها، وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي ثقافته عموماً.

وتعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره

وهذا العامل يتكون أساساً من الوسائل التكنولوجية، ويحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس الدخول فيها

وأن البناء الاقتصادي – البناء التحتي لا يحدد البناء الفوقي الكلي فحسب، ولكنه يشكله، أي أنه بشكل التنظيم السياسي والقانوني والأخلاقي أي البناء الاجتماعي عموماً.

ويرى بوتومور أن النظرية الماركسية تفرد مكانة خاصة لعنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية: نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، ويقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج، ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعمه، غير أن التطور المستمر للقوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها.

ومجمل القول، أن النظرية الاقتصادية – الماركسية – تعالج التغير الاجتماعي من خلال التناقض داخل بناء المجتمع، التناقض بين الطبقات، وأن البناء الاقتصادي هو الذي يحدد وضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، ويكون التغير في هذه الحالة حتمياً.

أي ترجع التغير الاجتماعي إلى العامل الاقتصادي الذي تراه يتحكم في تحديد نشاط الأفراد، وأن الظروف الاقتصادية هي التي تهيء تحقيق الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول إليها فضلاً عن تحديد تلك الأهداف حتى تتم وفق الشروط الاقتصادية.

٥-نظرية العامل الثقافي:

تختلف المجتمعات عن بعضها باختلاف الثقافة التي تميز بين الشعوب، كما أن الثقافة تختلف النظرة إليها، وتتعدد تعاريفها

فالأفكار والقيم والأيديولوجيا وغيرها تعتبر من آليات التغير الاجتماعي عند القائلين بهذه النظرية، ولما كانت الثقافة تنتشر لذا تعتبر سبباً في تغير مجالات عديدة في المجتمع الواحد، وفي غيره من المجتمعات الأخرى، فحينما يتبنى مجتمع قيماً معينة فإنها تؤثر في نظر أفراده نحو العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، وفي اتجاهاتهم بشكل عام.

لقد أدت كثير من الحركات الفكرية إلى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية، وفلسفة الثورة الفرنسية، وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية.

كما أن الثقافة تعتبر عاملاً للمنافسة الاجتماعية بما ينتج عنها من صراع فكري بين الفئات المختلفة في المجتمع مما يؤدي بالتالي إلى حدوث تغير اجتماعي جديد.

وتنطوي تحت إطار العامل الثقافي اتجاهات عديدة يجمعها خيط واحد وهو قولها: أن العناصر الثقافية تتفاعل مع بعضها مؤدية إلى التغير الثقافي، ولكنها تختلف حول الطريقة المؤدية إليه. غير أن الثقافة تبقى حقلاً محورياً بينها.

ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة القائلة بالعامل الثقافي في التغير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

وسنعرض آراء هذه النظريات المتشابهة المختلفة على النحو التالي:

١-نظرية الانتشار الثقافي.

تنطلق النظرية الانتشارية من أن التغير الثقافي يرجع إلى عامل الانتشار، فالانتشار عملية تنتشر بموجبها سمات ثقافية من منطقة إلى أخرى، وإلى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم، لأن من سمات الثقافة الانتشار.

وتميز هذه النظرية بين انتقال التراث وانتشاره، فيعني الأول: الانتقال الثقافي عبر الأجيال (من جيل إلى آخر) داخل المجتمع، أما الثاني فهو يعني: انتقال سمات ثقافية من مجتمع إلى آخر. وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان.

وترجع هذه النظرية التغيرات التي تحدث في مجتمع، إنما تأتي نتيجة استعارة سمات ثقافية من مجتمع ثاوتعتمد عملية الانتشار على عامل الاختراع الذي يعتبر أصل الثقافة الجديدة، ويؤدي في النهاية إلى استمرارية بناء الثقافة وحفظها من الفناء.

وأما آليات الانتشار فهي متعددة منها: الهجرة والاستعمار والثورة وغيرها. ولا تخلو عملية الانتشار من وجود عوائق، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة الثقافة المستعارة، وإبطاء عملية التغير عموماً.ن، أي أن التغيرات الثقافية ترجع في مصدرها إلى ثقافة أخرى

٢-نظرية الارتباط الثقافي.

تبقى نظرية الارتباط الثقافي في دائرة العامل الثقافي، وترجع التغير الثقافي إلى عوامل داخلية في المجتمع، وذلك على عكس ما ذهبت إليه نظرية الانتشار الثقافي. وهي ترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه.

ويؤكد سوروكين أن الفترة المتحركة لنمط التغير تمثل خاصية كامنة في النسق الثقافي ذاته: فالثقافة بطبيعتها تتغير، فالتغير عنده سنة الحياة، ويبقى تأثير العوامل الطبيعية محدوداً.

وتقوم نظرة سوروكين في الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما:

١-مبدأ التغير الداخلي الموروث

يقوم المبدأ الأول: على حتمية التغير في المجتمع، وأن كل المجتمعات في تغير مستمر حتى ولو بدت ثابتة من الخارج، فالتغير سنة الحياة، وان العناصر الثقافية تؤثر في بعضها وهي أجزاء مترابطة الحلقات، فعملية المواليد والوفيات تؤثر في النمر السكاني، وهذا بدوره يؤثر في معدل متوسط دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي أو فقر، وهو بدوره يؤثر في عملية المواليد والوفيات، أي أن أجزاء المجتمع سلسلة متصلة الحلقات.

ويؤكد – في هذا المبدأ – أن التغير الذي يحدث في نظام اجتماعي إنما يكون نتيجة لسلسلة التغيرات التراكمية الموروثة التي تحدد مستقبل التغير، فالبذرة مهما كانت البيئة المحيطة بها لا يمكن إلا أن تنمو على شكل نبات. أي ما هو موجود بالقوة سيكون موجوداً بالفعل – نظرية القوة والفعل عند هيجل – وأن تأثير العوامل الخارجية ليس بشأن يذكر في توجيه التغير، أمام العوامل الداخلية الموروثة. ولهذا يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه النظام المتغير في المستقبل.

٢-مبدأ الحدية في التغير

أما المبدأ الثاني: فيقوم على حدية العلاقة النسبية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير، وفي إطار الممكنات المختلفة للمتباينات الأساسية للأنظمة

الذي لا يتعدى المتباينات المعروفة: وهي الصيد والرعي، والزراعة، والتجارة، والصناعة. وهي تكرر عبر العصور دون أن تسير سيراً مستقيماً في تغيرها. ويقرر سوروكين بعدم فناء الثقافة وإنما تتحول أو تمتص، لكنها لا تفني وهنا يبدو متفائلاً في ذلك.

المحاضرة التاسعة: النظريات السيكولوجية والاجتماعية في التغير الاجتماعي

مقدمة..

تركز النظريات السيكو-اجتماعية على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الافكار التي يحملها الافراد في تغير انماط الحياة ومسارها

وتتأسس هذه النظرية على فرضية أن التغير الذي يصيب المجتمع يحدث اساساً في الافراد ، فالأفراد هم الذين يتغيرون ، لهذا يوجد مكان للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي

بل واكثر من ذلك هذه العوامل تعتبر ضرورية لتخلق دينامية التغير الاجتماعي فهي التي تدفع المجتمع الى الحركة العوامل النفسية هي التي تخلق الافراد ذوي القدرات الخاصة وهي التي تدفع اعضاء المجتمع الى الخلق والابتكار بدأ هذا الفكر عند ماكس فيبر وتطور فيما بعد

١-دور الأفكار في التغير

ظهرت أهمية الافكار في احداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر عن الاخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية

افترض فيبر في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت في الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أروبا الغربية في القرن السادس عشر ة التي ترتبت على انتشار النزعة البروتستنتية

ويقص بالنزعة البروتستنتية مجموعة من الافكار الجديدة التي طورت المسيحية

ادت هذه النزعة الى خلق الروح الرأسمالية لأنها ادت الى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث اصبحت العقلانية هي الاساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية

هذه النزعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والربح كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالمتعة

فالحياة يجب أن تكرس للعمل والانجاز ولخلق مستوى اعلى من الكفاءة في كليهما مع السعي الدائم لتحقيق المثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والتقشف

هكذا استطاعت البروتستنتية بما تحمله من افكار أن تضع اساس قيام روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح بل وتعظيم الربح

هناك تطابق بين روح الرأسمالية وروح البروتستنتية وتهتم البروتستنتية بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوع من العبادة او الواجب المقدس وهي بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية

ولقد سعى فيبر لتأكيد افكاره بطرق عديدة منها

تقديم بيانات عن الدول التي ظهرت فيها الرأسمالية وربطها بانتشار الديانة البروتستنتية بين العمال

المقارنة بين المجتمعات التي ظهرت فيها هذه الديانة ومجتمعات اخرى لم تظهر فيها

لذلك يؤكد فيبر على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من الافكار في احداث تغير اجتماعي معين

ولقد ظهرت الانشطة الرأسمالية في ارجاء مختلفة من الارض وفي اوقات مختلفة عبر الزمن لكن أيا منها لم يكن مثل الرأسمالية الغربية تعتمد اساساً على المبادئ العلمية وعلى نظام قانوني اداري متميز وعلى الكفاءة الفنية والأفضلية والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد

والعمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم تتمثل في الاقتصاد في الانفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد

وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعته عن الرأسمالية التقليدية وقد وجدت افكار فيبر صدي عند عدد من المفكرين الذين أكدوا اهمية العوامل النفسية في التغير

٢-نظرية الشخصية المحددة (ايفرت هاجن)

ركز هاجن على دور المجددين في احداث التغير لقد نظر الى المجتمعات التقليدية على انها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظام جامد للمكانة الاجتماعية تتمثل في وجود جماهير الفلاحين وصفوة حاكمة

تحكم هذه المجتمعات علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد وينعكس ذلك على الافراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات فهم يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه

مثل هذا المجتمع يعد مجتمعاً ساكناً وقد لا يعرف التغير لقرون

ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير الا اذا تغيرت الشخصية ومن هنا تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي

لذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية ، أي يخلق انماط الشخصية القادرة على التجديد ، تتسم هذه الشخصية بالابتكارية والفضول والانفتاح على الخبرة ، مثل هذه الشخصية تسعى الى ابتكار الحلول الجديدة ولا تقبل ما هو قائم منها كما انها تنظر الى العالم من حولها على انه عالم يقوم على نظام معين قابل للفهم وتكون بذلك قادرة على حل المشكلات التي تواجهها

ويفترض هاجن أن التغير في البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية يبدأ عندما تظهر مجموعات من الافراد لها هذه خصائص تهدد بناء المكانة القائم وتسحب البساط من تحت اقدامه

مثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية

وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلط الى حالة الابتكار مروراً بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة بالانسحاب منها

٣-نظرية المجتمع المنجز (ماكليلاند)

اهتم ماكليلاند مثل هاجن بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي ومال – مثله مثل هاجن – ميلاً سيكولوجياً في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية

وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز لقد اكد على ان عملية التنمية الاقتصادية – سواء في المجتمعات القديمة او الحديثة – تظهر دائماً بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة الى الانجاز.

ومن ثم فان المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون اقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الابداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز.

وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعاراً يقول فيه" استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة ".

ويقصد ماكليلاند بالحاجة الى الانجاز القدرة على الانجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي .

ويلاحظ القارئ للصفات التي يتصف بها الشخص صاحب الدافعية القوية الانجاز ، ان هذه الفئات تتشابه مع الصفات التي أعدها ماكس فيبر كقوى دافعة لنشأة الرأسمالية .

فالفعل المنجز هو الفعل الذي يتأسس على الحسابات الدقيقة ، والذي يتجه بحذر وشفافية نحو تحقيق النجاح الاقتصادي ، بحيث يتجاوز الوجود المعيشي القائم على الكفاف ، كما يتجاوز الوجود التقليدي المرتبط بالنشاط الحرفي .

ولذلك فانه اعتبر أن تراكم النقود هو احد مقاييس الدافعية للإنجاز أو الحاجة الى الانجاز .

ومن المقاييس الأخرى الدالة عليه :

تفضيل الاعمال الصعبة ،

وتفضيل الدخول في المخاطرات المحسوبة ،

ووجود نشاط تجديدي خلاق ،

ووجود قدر من تحمل المسؤولية ،

وميل نحو تخطيط الافعال الفردية .

ويفترض ماكليلاند أن الحاجة الى الانجاز تعد المحرك الاساسي لعملية التغير الاجتماعي ، وبناء عليه فاذا اردنا أن نتعرف على حجم التغير في مجتمع من المجتمعات ، فان علينا أن نتعرف على وجود حجم الدافعية للإنجاز بين افراده ، وذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها

كما يمكن التعرف عليها من خلال إحصاء عدد الافراد المنحرفين في انشطة تنظيمية.

ويفترض ماكليلاند ان ثمة علاقة بين الحاجة الى الانجاز وبين اساليب التنشئة الاجتماعية.

فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم. ولذلك فان ما يتعلمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثر تأثيراً كبيراً على مجرى سلوكه في المستقبل ، كما ان المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن ان تخلق لديه الدافع للإنجاز أو تسلبه اياه .

ولذلك فان المجتمعات التي تفتقد دوافع الانجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لكي تخلق الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الاهداف بقدر كبير من المثابرة والانجاز .

ولقد انتقد ماكليلاند لإسرافه في ابراز العوامل النفسية ونظرته الى الدافعية للإنجاز على انها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي

الامر الذي جعله يعدل من نظريته ، مؤكداً على ان الافراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافة تقليدية يمكن ان يحققوا انجازات اقتصادية وغير اقتصادية .

ومن هنا بدأت نظرية ماكيلاند تركز لا على التنشئة الاجتماعية فقط ، ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات .

فعمليات التدريب مستمرة يمكن أن تخلق في الأفراد – ذوي الاتجاهات التقليدية – اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي ، وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تخلق لديهم دافعية قوية للإنجاز .

المحاضرة العاشرة: التغير الاجتماعي والمحافظة على الموروث

مدخل

أن الموروث الثقافي مهم لأنه يحقق حاجات اساسية لوجود الجماعة وتكاملها واشباع حاجاتها

كما أن التغير مهم لأن المجتمع بطبيعته متغير ولان الظروف الحالية التي نعيشها قد فرضت التواصل والانتشار الثقافي

الذي يتيح للجماعات أن تتعرف الى قيم ومفاهيم وانماط سلوكيه في الجانب اللامادي

وفى هذه الاطار نستعرض دور التربية في تحقيق التغير الاجتماعي وتغيير المجتمع مع حفاظ على الموروث الثقافي في ظل التغير

١-دور التربية في تحقيق التغير الاجتماعي

تتغير المجتمعات وتتطور ويصيبها التجديد في النواحي المادية والاجتماعية خاصة في هذا العصر الذي نعيش فيه والذي تحاول فيه الدول العربية أن تحقق التقدم الذي يتلاءم مع ماضيها

واذا كانت التربية وسيلة اساسية لزيادة العناصر الثقافية الجديدة ووسيلة المجتمع للقضاء على المشكلات الاجتماعية نتيجة انتشار العناصر الثقافية الجديدة فإن علاقة التربية بالتغير تزداد

ولقد نادى كثير من المربين بأن التربية في المدارس يجب أن ترتبط بالقوى المختلفة التي تسبب التغير الاجتماعي

وقد اهتم المربون بمسألة تكامل المدرسة مع الحياة الاجتماعية وبقدرتها على معالجة التغيرات التي تحدث في المجتمع وهو دور سلبي بشأن التغير

حديثاً اصبح المفكرون يتحدثون عن الدور الريادي الذي يجب أن تمارسه المدارس لتوجيه التغير الاجتماعي وبذلك تسهم في تكوين النظام الاجتماعي

والمدرسة جزء من النظام الاجتماعي لذلك هي تتأثر بما يسود فيه من تغيرات اجتماعية وهي بذلك تتأثر بما يحدث فيه

لعلنا اذا نظرنا الى المجتمعات الحديثة وما حدث فيها نكتشف أن كمال اتاتورك في تركيا لم يكن يستطيع بناء تركيا الجديدة لو لم تكن التربية وسيلته الفعالة

والتربية على هذا الاساس عليها أن تختار القوى العلمية والتكنولوجية والثقافية الجديدة التي احدثت التغير في النظام القديم وتقييم ادوارها ونتائجها والنظر الى المدرسة على انها الحليف للوصول الى هذه النتيجة

ومعنى هذا أن التربية عامل هام من عوامل التغير الاجتماعي لا تعكس فقط ما يحدث لكنها تولد الجديد وتحتل مركز القيادة

والتربية عندما تعكس ما يحدث في المجتمع من تطور اجتماعي فإنها تساعد في عملية انتشار الاختراعات وفي اداء وظيفتها

فالاختراعات تحتاج لإعداد من يعملون عليها من عمال مهرة ومهندسين

ثم عليها أن تعد الاسرة للتغيرات الاجتماعية المصاحبة والناتجة عنها

والتربية تقوم بهذه المهمة عن طريق المدرسة التي هي المؤسسة التربوية الموجهة ، لكن المدرسة قد تستطيع تجاوز هذا الدور لتبشر بالتغير الاجتماعي وتعمل على توجيه الانظار اليه واعداد العقول له وهي بذلك تعد الافراد لكي يقوموا بدورهم في احداث التغير

فالأفراد يخرجون من المدارس وقد اكتسبوا اتجاهات عقلية معينة يواجهون بها مجتمعهم ويعملون على تغييره

وعلى التربية في فترة التغير الاجتماعي مسؤولية اكساب الافراد فهماً جديداً يكون كافياً لمواجهة المشكلات التي تظهر

في المجتمعات البسيطة تعالج المشكلات على اساس الخبرة المشتركة للجماعة وعلى اساس حكمة الكبار ونضجهم

لكن ما نراه اليوم من تغير اجتماعي سريع وعميق تزداد فيه الثقافة نمواً وتعقيداً وتزداد فيه انواع الصراع الثقافي المختلفة بين القديم والجديد يجعل الفهم لدى الافراد قاصر عن الوصول الى حل المشكلات الاجتماعية

فازدياد الاتصال بين الجماعات المختلفة في الوقت الحاضر نتيجة لسهولة وكثرة المواصلات لم يترتب عليه تغير في المفاهيم والاتجاهات نحو الآخرين فما زالت هذه الاتجاهات كما كانت من قبل

لذلك يحتاج الامر في الوقت الحاضر الى فهم جديد للآخرين وقيمهم وعاداتهم ، كما يحتاج الامر للتسامح من جانب كل منهم نحو الآخر حتى يقوم التعامل بينهم على اساس سليم

من الواضح اذن أن من واجبات التربية الاساسية في اوقات التغير والنمو الثقافي اكساب الافراد ادراكاً جديداً يتناسب مع ما يحدث من تغير قد يشمل المجتمع بأسره

هذا الفهم يجب أن يكون متسعاً فيشمل القواعد والافكار التي تحكم العلاقات المختلفة بين الافراد والمنظمات وبين الافراد انفسهم

وواجب التربية أن تهيئ الفرص للاطفال والشباب والكبار كي يشتركوا في اعمال تعيد بناء الافكار والاتجاهات في فترة تحكمها العلاقات المعقدة الدائمة التغير

كما انها لابد أن تقوم بعملية اخرى هي المحافظة على عقل الفرد واتزانه بمعنى أن يعي ما حوله من تغيرات حتى يستطيع أن يفهم مشكلاته ويسيطر على الواقع بدلاً من أن يكون ضحيته

ويلاحظ أن ازدياد التغير الاجتماعي ادى الى زيادة المشكلات الاجتماعية في العدد وفي العمق و الشدة مما قد يؤدي الى أن تنفصم وحدة الجماعة بصورة قد تؤدي الى تمزيقها

ففي المجتمعات القديمة عندما كان التغير بطيئاً بسيطاً وسطحياً ،كانت المجتمعات تعيش على مستويات قيمية تستطيع أن تحكم حكماً يسري على جميع الاشياء الجديدة

اما الان بعد التراكم والتعقد الثقافي ،اختلفت المعايير وتعددت المستويات واتخذت كل جماعة قيمها الخاصة مما ترتب عليه اختلاف وجهات النظر

في مثل هذه الظروف يقل التواصل والارتباط بين الجماعة ويصبح من العسير الموافقة على اساس واحد مشترك

ينتج عنه تعدد في الآراء والاتجاهات لا يؤدي الى حل المشكلة لكن لتقييدها

لذلك من الضروري أن تكون هناك طرق مؤكدة معترف بها لمناقشة هذه المشكلات الاجتماعية والوصول الى حل لها والاعتماد على الحقائق اكثر من استخدام القوة والانفعالات المؤقتة

وواجب التربية في هذا الصدد أن تتيح الفرص وتمد الافراد بالخبرة الملائمة التي تنمي التفكير النقدي الذي يجمع الحقائق يمحصها وينقدها ويحكم عليها

وبذلك تقوم التربية بوظيفتها نحو ازدياد تكيف الافراد في المجتمع المتغير

وهذا العمل يكون اقرب الى بناء شخصيات جديدة مناسبة للسيطرة على التنظيمات الاجتماعية التي تخلقها الظروف الجديدة الناشئة عن العلم والتكنولوجيا وهو ما يسمى (بالتربية الجديدة)

الطفل يذهب الى المدرسة بعد أن تربى الى حد بعيد من والديه وزملاء اللعب ووقع تحت تأثير عدد لا يحصى من المؤثرات الاجتماعية منذ ولادته

ويكون قد اكتسب وجهات نظر معينه وقواعد للسلوك ومهارات اجتماعية وعادات لغوية واتجاهات ومجموعة من المعلومات

ولا يترك هذا العالم خلفه عندما يدخل المدرسة وانما يصطحب معه هذا الاساس الثقافي الى داخل الفصل

فهو يشعر ويفكر ويستجيب في كل موقف وفي جميع المناشط التي يشترك فيها على اساس ثقافته الاولى والتي تظهر بوضوح في بناء شخصيته

اذا كان هذا العلم الخارجي يتفق في كثير من نواحيه مع الحقائق الثقافية في مجتمعه تكون وظيفة المدرسة أن تقوي هذا التعليم وتؤكد الارتباط

لكن في العصر المتغير نجد أن التعليم الذي يلقاه الطفل خارج الدراسة لا يتفق مع حقائق الثقافة مما يتطلب من المدرسة أن تعيد التربية وأن تطبع الفرد بطابع جديد يتناسب مع العناصر الثقافية الجديدة ومع المجتمع المتغير

وهي تكسبه بذلك افكاراً ومعلومات جديدة وانواعاً من الآمال تتناسب مع الظروف الجديدة التي ترتبت على التغير الاجتماعي

ويمكن القول أن مسؤولية التربية هي اعادة البناء الاجتماعي

وتصبح وظيفة المربي هي اعادة الفحص واعادة البناء للتراث الثقافي وليس تلقين الافراد وجهات نظر تقليدية قديمة ، ولا يعني هذا رفض التراث الثقافي وذلك لأن اعادة البناء تتضمن وجود جانبين التغير المطلوب والاساس الذي يقوم عليه الاستمرار

وهذا يعني انه في فترات التغير يكون اعادة البناء هي الاساس لاستمرار وبقاء التراث الثقافي

كما أن اعادة البناء لا تعني أن كل شيء يجب أن يتغير فإعادة البناء والفحص نحتاج اليها فقط في المواقف التي تظهر فيها المشكلات الاجتماعية الخطيرة وانواع الصراع العنيف

ويجب على المربين أن يكونوا على علم ومعرفة بالتأثيرات التربوية للظروف الاجتماعية والتكوين الاجتماعي للمؤسسات وبتأثير الجماعات على شخصيات التلاميذ

ويجب عليهم أن يساعدوهم في فهم وتحليل القوى الاساسية التي تعمل في المجتمع وفي فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجههم

ومعنى هذا أن التربية لا تهتم فقط بالعقول ، فالمواطنة في المجتمع العربي تتطلب درجة عالية من الفهم العقلي ونوع من الالتزام الديني والخلقي

ويتميز تركيب النظام الاجتماعي بتعدد عناصره فهو يتكون من البشر والعنصر المادي وعنصر التنظيم والادارة ثم مجموعة المعايير والقيم واخيراً اهتمامات واتجاهات النظام الاجتماعي ووظائفه واهدافه التي يسعى اليها

٢-دور التربية في الدول النامية

تبدو اثار التربية في الرقي الاجتماعي واضحة في المجتمعات النامية

فقلة عدد المثقفين في تلك المجتمعات تجعلهم يحصلون على امتيازات خاصة فيتحسن وضعهم الاجتماعي

وتعمل التربية على تحسين اوضاع الطبقات الفقيرة من السكان

من اجل ذلك تتجه الدول النامية لجعل التعليم حق لكل المواطنين وليس حكراً لجماعة معينة وهو ما يسمى (ديمقراطية التعليم)

ومن الواضح انه كلما تغير المجتمع تكنولوجياً كلما كان على التعليم تتبع خطاه

فلا يتعين على المدرس انتاج اشخاص قادرين على العناية بالآلات التي يعتمد المجتمع على دورانها بل اهم من هذا أن تمد بقية المجتمع بالمعرفة والمهارات والثقافة الضرورية للتكيف مع العديد من التغيرات التي تنتج من ذلك تكيفاً ناجحاً ، وحل المشكلات التي ترتبط بذلك التغير

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة في هذا العصر ادت الى تغيير وتحديث في الكثير من الدول النامية والخليجية بصفة خاصة

فقد ساعد الاتصال بين المجتمعات والاتصال الثقافي والانتشار الثقافي ورغبة الكثير من الدول في التحديث ومسايرة العصر الى انتشار عناصر ثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل مما ادى الى تغيرات جزرية بهذه المجتمعات ، فقد تغير نمط المعيشة فيها ونظم ومراحل التعليم ووضع المرأة ومكانتها الاجتماعية ونمط العلاقات الأسرية

كما تعدل معدل المواليد والوفيات ونظم واساليب الانتاج ونمط العلاقات الاجتماعية بين الافراد والنظم الترويحية

ويقتنى الكثير من الافراد العناصر الثقافية المادية الحديثة التي تستخدم في المنزل والعمل لتيسير العمل واختصار الوقت ، واستعانت الكثير من الدول بالخبراء والفنيين والعمال للإسهام في حركة التنمية

كل ذلك ادى الى تغير في التركيبة السكانية لهذه المجتمعات وتقديم عدد من الخدمات لهذه العمالة والعمل على تحقيق نوع من التوازن بين المواطنين والعمالة الوافدة

وتتسم المجتمعات التي تتعرض للتغير الاجتماعي السريع بالاختلاف في اتجاهات افرادها ازاء التغير من حيث تقبلهم له والتكيف معه والعمل على احداثه فالبعض يميل الى تقبل العناصر الثقافية الجديدة من مبتكرات ومخترعات وافكار واتجاهات وعادات

والبعض يميل الى معارضة التغير وعدم الرغبة في استخدام أو تبني الكثير من الوسائل والمفاهيم والطرق الجديدة

أن الاتجاهات الايجابية نحو التغير البناء تساعد على تقبل الجديد وهي تعمل على انتشار العناصر الثقافية الجديدة

ومن هنا تأتي أهمية دور التربية وخاصة التربية الرسمية في توجيه التغير ومساعدة وتهيئة الافراد لفهمه وتقبله والتكيف معه والاستفادة منه وتدريب الافراد على التمييز بين العناصر الثقافية الهامة والنافعة التي تتماشى وتتفق مع مقومات ثقافتهم وتتماشى مع حاجاتهم وحاجات مجتمعهم في هذا العصر

تظهر المشكلات الاجتماعية نتيجة للتغير السريع بسبب الصراع الذي ينتج بين العناصر الثقافية الجديدة وبعض العناصر الثقافية السائدة المرتبطة بالجديدة

هذا بالإضافة الى أن أي تغير يحدث في أي عنصر ثقافي يتطلب بالضرورة تغيراً في بعض العناصر الثقافية او النظم الاجتماعية المرتبطة به فإذا لم يحدث هذا التغير بنفس السرعة قد ينشأ ما يسميه (اجبرن)بالتخلف الثقافي او الهوة الثقافية والتخلف الثقافي يؤدي لظهور الصراعات في المجتمع واذا كثرة الصراعات الثقافية في مجتمع كثرة المشكلات الاجتماعية التي تعرض ثقافة المجتمع للتفكك

وتعمل التربية في فترات التغير الاجتماعي السريع في بناء النظام الاجتماعي الجديد وتعمل على الحفاظ على قيم المجتمع الهامة وتراثه الثقافي وأيدولوجيته ، وفي الوقت نفسه تساعد الافراد على تقبل التغيرات الهامه والاساسية والتكيف معها وتدريبهم لكي يصبحوا أدوات فعالة في المجتمع

٣-الأدوار التي تقوم بها التربية لمواجهة التغير

أ)الاعداد المهني لأفراد المجتمع :-

يتضمن دور المدرسة الاعداد المهني لأفراد المجتمع . فالتربية المدرسية تعد الافراد وتوجههم علمياً عن طريق اكتشاف قدراتهم وتوجيهها توجيهاً صحيحاً كما يجب أن تهتم المدرسة بالتخصص وتساعد التلاميذ على اختيار التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم وايضاً خطط التنمية في المجتمع

ويتطلب ذلك استخدام طرق واساليب التعليم الحديثة وتكنولوجيا التعليم لرفع مستوى اداء الطالب كذلك الاعداد المهني للمعلمين وتطوير المناهج الدراسية لمسايرة المجتمع الجديد وحاجات التلاميذ وطبيعة العصر

ويجب أن يتعدى ذلك اربطة التعليم بالمجتمع فالتربية يجب أن تسهم في خطط التنمية من خلال اعداد الكوادر الفنية والعلمية اللازمة وأن تسهم عن طريق البحث العلمي في تطوير المجتمع .

إن الاعداد المهني للأفراد يرفع كفاءتهم الانتاجية مما يزيد من معدل الانتاج وبالتالي معدل الدخل القومي للمجتمع

كما أن رفع انتاجية الفرد ونجاحه في العمل ينعكس على ادائه لأدواره الاجتماعية فالرضا الوظيفي وتقدير الفرد للعمل الذي يقوم به يساعده على التكيف الاجتماعي اضف لذلك التعليم يغير من نظرة الفرد للحياة ويزيد من طموحه ويعلمه كيف يستفيد من دخله ويخطط لمستقبله ومستقبل اولاده

كما يتعلم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة من مدارس ومستشفيات واندية ووسائل اعلام مما يزيد من تكيفه واسهامه في بناء نظامه الاجتماعي

ب)المحافظة على وحدة الجماعة :-

قد يتعرض المجتمع لصراعات ثقافية نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة ، فقد تنتشر عناصر ثقافية في المجتمع دون ان ينتج عن ذلك تغير مماثل في عناصر الثقافة المرتبطة بها ، مثل انتشار استخدام العمالة الاسيوية في تربية الابناء في دول الخليج فقد انتشر استخدام هذه العمالة نتيجة لانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل مع اختلاف لغة وعادات المربيات وقد يؤدي ذلك للكثير من المشكلات الاجتماعية ، من هنا تأتي اهمية التربية في التوعية والتهيئة واجراء الدراسات وطرح الحلول والبدائل

وقد يحدث التخلف الثقافي اذا ما استخدمت دولة وسائل حديثة في الانتاج مستعينة بالخبراء والفنيين والتكنولوجيا المتقدمة لكنها لم تطور القوى العاملة الوطنية معرفياً ومهنياً لكي تسهم في عمليات الانتاج الحديثة وما تتطلب من نسق قيمي مساند ومعايير واتجاهات مرتبطة بها مثل الدقة في الاداء بالعمل وتقديره وتقدير الوقت وحسن التعامل مع الاله

كما قد يظهر التخلف الثقافي اذا حدث تقدم عمراني وتحديث في منطقة اسرع من مناطق اخرى ، يؤدي ذلك الى أن يكون نمط المعيشة ومستوى الخدمات متميزاً من حيث الرفاهية والتقدم ونوعية الخدمات عن المناطق الأخرى التي قد تتسم بالتخلف وسوء الخدمات ، وهنا يأتي دور التربية لمعالجة مشكلات التخلف الثقافي أيا كانت

ج)المحافظة على ايديولوجية المجتمع ومقوماته الاساسية:-

إن انتشار الكثير من التبادل الفكري والقيم والاتجاهات والمعتقدات المتباينة في الثقافة السائدة قد يؤثر بدرجات متفاوتة على افراد المجتمع ، وقد يتعارض بعضها بدرجة كبيرة مع مقومات المجتمع الاساسية وتبني بعض افراد المجتمع لعناصر ثقافية تتعارض بصورة واضحة مع مقومات ثقافتهم الاصلية يجعلهم يعيشون على هامش الثقافة وضحين بثقافتهم

وهنا يأتي دور التربية في اعداد الافراد واكسابهم القدرة على التفكير العلمي السليم ومساعدتهم على اختيار العناصر الثقافية ذات الفائدة والتي لا تتعارض مع الأيدولوجية السائدة والقيم المركزية والمعتقدات الهامة لان الفرد لا يستطيع ان يتكيف الا في ظل تقبله للآخر وتقبل الآخر له

سيطرة الناحية المادية على اهتمامات الافراد عادة ما تدفعهم الى الاهتمام بالحصول على الثروة والنفوذ والمراكز الاجتماعية الهامة في المجتمع بصرف النظر عن المصدر والوسيلة لتحقيق ذلك وذلك قد يؤثر في النواحي الروحية والاخلاقية مما يتعارض مع قيم المجتمع مثل الامانة والعدالة الاجتماعية وغيرها من القيم الاساسية ،

هذا الوضع يتطلب من التربية أن تهتم بغرس القيم الدينية وتأكيد المبادئ المحددة لأنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية في المجتمع وأن تربط الدين بواقع المجتمع لإكساب التلاميذ الاتجاهات والقيم التي تؤكد عليها ثقافتهم وبذلك تعمل هذه القيم كموجهات للسلوك

وبذلك تعمل التربية من خلال قيامها بعملية الضبط الاجتماعي على مساعدة التلميذ على تكوين الضمير، وتصبح الرقابة داخلية وعدم الخروج على السلوك ليس خوفاً من السلطة انما موجه من قبل سلطة داخلية محددة لسلوك الفرد هي الضمير

د)اعداد الافراد لمواجهة التغيرات والاستفادة منها:-

يتطلب التغير الاجتماعي من التربية أن تقوم بدورها لإعداد الافراد وتهيئتهم واكسابهم المرونة والتفكير العلمي وفهم دورهم الجديد في مواجهة التغيرات الجديدة ، فالتربية يجب أن تساعد الافراد على فهم التغيرات ومدى مناسبتها لظروف المجتمع

وهذا يتضمن القدرة على انتقاء وتقبل الكثير من الاساليب والوسائل الحديثة في العمل والانتاج وتقويم اتجاهها ونتائجها ومناسبتها لمراحل التنمية

وهو يتطلب من التربية أن تغير فلسفتها واهدافها ومناهجها وطرق واساليب التدريس لكي تساير التغير

على التربية أن تغرس الاتجاهات التي تطلبها التنمية فالتنمية تتطلب الاهتمام بالتخصصات الدقيقة التي يحتاجها المجتمع في هذا العصر ، وهو يتطلب التخطيط التربوي لربط التعليم بالمجتمع ومواقع الانتاج

هـ)التأكيد على القيم الدينية:-

إن سيطرة النواحي المادية على الافراد في الكثير من المجتمعات نتيجة للتغيرات السريعة وانتشار الكثير من القيم والافكار التى تؤكد على المادة والرفاهية دون التأكيد على شرعية

وسائل الحصول عليها أو حسن استغلالها لمصلحة الفرد والمجتمع ،جعلت بعض الافراد يهتمون بالمظاهر المادية على حساب الكثير من القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية

وهنا تأتي اهمية التربية في التأكيد على القيم والمبادئ الدينية وابراز اهميتها في حياة الفرد والمجتمع وربط الدين بالحياة يساعد الطفل على غرس القيم الدينية لتصبح موجهات للسلوك ويعمل على توازن شخصية الفرد مما يساعده على التكيف

اخيراً يمكن أن نقول

إن النظرة الحديثة للفرد ودوره في احداث التغير قد زادت من أهمية التربية ، ودور التربية لا يقتصر على احتواء النظام الاجتماعي والحفاظ علية

بل ينبغي أن يكون القيام بعملية تطوير هذا النظام في ضوء مطالب وتطلعات التوجيه الاجتماعي

واذا كنا قد تحدثنا عن اهمية التغير الاجتماعي واهمية الاستعداد لتقبله والانسجام معه فلابد أن نتحدث عن أهمية الثقافة ووظيفتها في المجتمع مما يوضح أهمية الموازنة بين تقبل التغير والسعي لتحقيقه واهمية المحافظة على الموروث الثقافي

٤-الوظيفة الاجتماعية للثقافة

إن الثقافة بمعناها الاجتماعي تكون مشتركة بين افراد المجتمع ولا يمتلكها شخص او حتى عدد قليل من الاشخاص ، فالاختراع اذا لم يستخدم لن يصبح عنصراً من عناصر الثقافة ويمكن تلخيص الوظيفة الاجتماعية للثقافة فيما يلى:

الثقافة مهمتها الاساسية هي أن تشبع حاجات الافراد فهي تشبع الحاجات العضوية والمكتسبة ، واستناداً الى مبدأ التدعيم والتعزيز تتكرر الاستجابة اذا حققت اشباعاً للفرد وتزول تدريجياً اذا لم تحقق هذا الاشباع

الثقافة تساعد على التكيف فالتغيرات الثقافية نفسها تمثل عملية تكيف ، فالعناصر الثقافية التي لا تحقق حاجات الافراد عادة ما تزول وتحا محلها اخرى تعمل على تكيف الفرد في ثقافته مما يساعد على استمراريتها

٣- الثقافة تساعد الفرد على التكيف في مجتمعه والقيام بأدواره الاجتماعية المتوقعة من خلال الخبرة التي يكتسبها والتقاليد والعادات والاتجاهات والانماط السلوكية السائدة في مجتمعه وبذلك تعمل الثقافة على تكيف الفرد في مجتمعه لكن قد يتعلم الفرد من الثقافة بعض الاستجابات التي قد تؤدي الى الحاق الضرر به فليس بالضرورة أن كل عنصر من عناصر الثقافة في كل الاوقات له خاصية التكيف

٤- الثقافة تساعد على توحيد الناس في مجتمع خاص بهم وذلك من خلال تراكيب اللغة والرموز والمعتقدات وبفضله يتمكن الافراد من التواصل مع بعضهم

٥- تساهم الثقافة في وضع اطار عام تعبر عنه التراكيب المؤسسية الاجتماعية الحقوقية والقرابة والسكنية وغيرها

٦- تحافظ الثقافة على المجتمع وتضمن استمراريته وتطوره واستمرار وجود المجتمع يرتبط بوجود الثقافة التي تساعد الافراد على التكيف

٧- توفر الثقافة مجموعة من القوانين والنظم التي تتيح التعاون بين افراد المجتمع والاستجابه لمواقف معينه استجابه موحده

٨- تساهم الثقافة في انتاج الشخصية الثقافية للفرد القادرة على التماثل مع مجتمعها فهمه واستيعابه

٩- الثقافة هي اداة الانسان لحل مشكلاته وحماية نفسه من مخاطر الطبيعة والكوارث وتمكن الفرد من التنبؤ بالأحداث المتوقعة والمواقف الاجتماعية المحتملة فنحن اذا عرفنا الانماط الثقافية التي تسود الجماعة امكننا أن نتنبأ بانه سيسلك بحسب هذه الانماط الثقافية

١٠- تؤدي الثقافة وظيفة نفسية وهي قولبة افراد المجتمع (التنشئة الاجتماعية أو التدامج الاجتماعي) التي تعني اكتساب هؤلاء الافراد انماط السلوك واساليب التفكير وقنوات التعبير عن العواطف والاحاسيس ووسائل اشباع الحاجات الفسيولوجية والروحية وغاية هذه الوظيفة هي مساعدة الافراد على اكتساب ثقافة مجتمعهم واكتساب الهوية الاجتماعية والثقافية

كل ما سبق يؤكد اهمية أن تتجه الثقافة لتقبل التغير ، ولن يتم ذلك الا من خلال مؤسسات التربية الرسمية المتمثلة في المدرسة ، فمن المهم أن نحافظ على ثقافتنا وندعمها بالتغير لأنه في ظل التغير العالمي لن نتمكن من المحافظة على ثقافتنا الا اذا اكسبناها خاصية التغير فيما لا يتعارض مع قيمنا الاساسية .

المحاضرة الحادية عشرة : التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية

مدخل:

على الرغم من تعدد استخدامات علم الاجتماع إلا أنه يبدو أن كثيراً من علماء الاجتماع، وبخاصة الذين يهتمون منهم بالخدمة التطبيقية، يتطلعون إلى علم الاجتماع التطبيقي في ضوء قدرته على علاج بعض الشرور الاجتماعية (أو اقتراح هذا العلاج على الأقل)

ومع ذلك فلم تبذل سوى محاولات نادرة، للكشف بدقة عن طرق استخدام مبادئ علم الاجتماع، ومفاهيمه، ومادته، استخداماً مباشراً للتوصل إلى حلول للمشكلات الاجتماعية.

ونستطيع أن نتعرف على الوضع الراهن من خلال المحاولة المنظمة التي قامت بها الجمعية الدولية لعلم الاجتماع لتلخيص تطبيقات المعرفة السوسيولوجية في المجالات المختلفة

ولقد لاحظ أصحاب المقالات الأساسية أنه لا توجد سوى أمثلة محددة جداً هي التي كشفت عن تطبيق مباشر وناجح لعلم الاجتماع على المشكلات المختلفة التي تناولوها، ومن ثم أكتفوا بعرض البحوث الحالية، والاهتمام بصفة خاصة بالتساؤلات المنهجية.

وعلى أيه حال، فإذا كان من العسير أن نشير إلى مشكلة بالذات، أمكن حلها بنجاح ملحوظ بواسطة النظريات والبحوث السوسيولوجية، إلا أنه من المفيد أن نتعرف على ما أمكن تحقيقه على نطاق ضيق، وماذا نتوقعه أو نأمل فيه في هذا الميدان، إذا استطاعت الدراسات السوسيولوجية أن تبلغ درجة ملائمة من التطور

أولاً معنى المشكلة الاجتماعية:

يقول راب Raab وسلزنيك Selznick "أنها (مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً، أو تعوق المطامح الرئيسية لكثير من الأفراد".

وهما يذهبان إلى أبعد من ذلك حينما يصفان المظهر الأول للمشكلة الاجتماعية بقولهما:

"توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس، وتضطرب النظم السائدة، وينتهك القانون، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر، ويتحطم إطار التوقعات

والمثال على ذلك أنه لا يوجد في الوقت الحاضر إلا اهتمام محدود بنجاح الأحداث، بحيث أصبح هو الطريق الموصل إلى الجريمة، كما أنه يهدد الأمن الشخصي والملكية، كذلك يخشى ألا يستطيع المجتمع أن ينقل القيم الاجتماعية الايجابية إلى الشباب.وبعبارة أخرى ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها تمثل انهيارا داخل المجتمع ذاته"

ومن ناحية أخرى عرفت باربارا ووتون Wooton في مؤلف: العلوم الاجتماعية والباثولوجيا الاجتماعية ما أطلقت عليه "الباثولوجيا الاجتماعية" تعريفاً ضيقاً على النحو التالي:**"أنها تضم كافة الأفعال، التي يتم من أجل إنفاق الأموال العامة، أو التي يعاقب من يرتكبها أو هي كل ما يحتاج إلى إنفاق عام"،**

وينصب الاهتمام هنا على تعريف ميدان الدراسة تعريفاً دقيقاً قدر المستطاع، يجعلنا نتجنب الصعوبات التي ترجع إلى تباين الأفكار الذاتية حول ما ينظر إليه باعتباره يمثل "مشكلات اجتماعية".

غير أن هذا التعريف يحدد نطاق الدراسة تحديداً غير ملائم، طالما أنه يشير فقط إلى أفعال لا إلى مواقف، كما يهتم بتلك الأفعال التي تجذب اهتمام الدولة خلال فترة زمنية معينة.

وهكذا فهو يستبعد من مجال الدراسة كثيراً من المواقف الهامة، وضروب السلوك، التي يتسع نطاق الاعتراف بها كمشكلات اجتماعية مثل: الفقر، وبعض أنماط أو درجات الصراع الصناعي، والحرب في العصور الحديثة، **في ضوء ذلك كله استطيع أن أتبنى ذلك التعريف الشامل الذي اقترحه راب وسيلزنيك.**

ثانياً التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية:

هناك مشكلتان بالذات، من بين المشكلات العديدة حظيتا بالدراسة الدقيقة والبحث هما:

١) الجريمة والجناح / ٢) العلاقات الصناعية

وتكشف البحوث التي أجريت في هذين المجالين بوضوح تام عن الصعوبات والاحتمالات الخاصة بعلم الاجتماع كعلم تطبيقي

وربما تكون الجريمة والجناح هي التي جذبت إليها معظم اهتمام الأقطار الصناعية في السنوات الأخيرة أكثر من المشكلات الأخرى، ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في معدلاتها من ناحية، وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى مثل الفقر من ناحية أخرى.

وقد اختارت ووتون أحدى وعشرين بحثاً رئيسياً كمجال لدراستها، ولاحظت أن هذه البحوث تشير إلى أثنى عشر عاملاً مختلفاً "باعتبارها يمكن أن ترتبط بالجريمة أو الجناح". وهذه العوامل هي:

١-حجم أسرة الجانح.

٢-وجود جانحين آخرين في الأسرة.

٣-عضوية الأندية.

٤-التردد على الكنيسة.

٥-سجل العمالة.

٦-المكانة الاجتماعية.

٧-الفقر.

٨-اشتغال الأم خارج المنزل.

٩-التغيب عن الدراسة.

١٠- تصدع الأسرة.

١١-المستوى التعليمي.

١٢-الحالة الصحية.

وقد كشفت بعد ذلك عن أننا لا نستطيع أن نعتبر أحد هذه العوامل سبباً بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، ومن ثم خلصت إلى نتيجة عامة مؤداها:

"أن هذه الدراسات – برغم أنها اختيرت بهدف التحليل المنهجي المقارن – يمكن أن تنتهي بنا إلى تعميم محدد جداً، وذات تدعيم مشكوك في قوته

وثمة اعتراف واسع النطاق بأن أهم أسهم للبحث في هذا الميدان يتمثل في دحض التفسيرات الشائعة للجريمة والجناح. فقد لاحظت باربارا ووتون: وأن القيمة الحقيقة للبحوث حتى الآن – فيما يتعلق بالتساؤلات الخاصة بالباثولوجيا الاجتماعية – هي إثبات عدم صحة كافة الأساطير الشائعة

خاصة وأن هناك نقصاً واضحاً في توافر شواهد موثوق بها عن ارتباط العوامل التالية بالجريمة والجناح: الالحاد، وعدم العناية بنوادي الشباب، والحياة في نطاق أسر تعاني مشكلات، أو انحرافات الأبناء هي نتيجة خطيئة الآباء، أو أن المشكلات الأسرية تنتقل من جيل إلى آخر

كذلك كتب هيرمان مانهايم Hermann Mannheim في محاولته لتقديم مسح مختصر لعلم الجريمة في أمريكا يقول:

"أن اثبات الحقيقة التي مؤداها: أن السكان البيض الأمريكيين – لا المهاجرين – هم الذين يتسببون في ارتفاع معدلات الجريمة، وأن المجتمع الأمريكي هو المسئول عن الجريمة بين الزنوج، أكثر من الزنوج أنفسهم، لا يعد أمراً هاماً فحسب، بل هو شيء غير مألوف ويعبر عن شجاعة فائقة...

كما قد يحتاج الأمر إلى شجاعة غير عادية حينما تكشف ٠ على نحو ما ذهب ادوين سذرلاند – أن بعض رجال الأعمال الأمريكيين، هم في الحقيقة من المجرمين المعتادين".

والواقع أن هذه النتائج عظيمة الفائدة، سواء فيما يتعلق بتجنب السلطات العامة اتخاذ إجراءات علاجية غير ملائمة، أو للتأثير في الرأي العام على المدى البعيد، لكنه من العسير أن نقول أنها تقدم أساساً ثابتاً لاتخاذ خطوات عملية مباشرة نحو المشكلات.

ونستطيع في الوقت الحاضر أن نميز خطين فكريين أساسيين بين الذين يعملون في الميدان ويبالغون في القيمة العملية لبحوثهم.

ونستطيع في الوقت الحاضر أن نميز خطين فكريين أساسيين بين الذين يعملون في الميدان ويبالغون في القيمة العملية لبحوثهم. فهناك من يرون أن دارسي الجريمة والجناح لم يفعلوا أكثر من وضع خريطة عامة تصور المجالات الرئيسية في الحياة الاجتماعية التي يمكن أن يظهر فيها الجناح

وأن المرحلة التالية لذلك في التفرقة بين مختلف أنماط الجناح، والبحث عن الأسباب النوعية المرتبطة بكل نمط منها على حدة

ولا شك أن مثل هذه النظرة تنطوي ضمنياً على إعادة صياغة لتلك القاعدة التي وضعها دوركايم من أن لكل ظاهرة اجتماعية سبباً وحيداً

وأنه حينما يبدو أن للظاهرة أسباباً متعددة، فإن ذلك دليل على أننا لسنا بصدد ظاهرة واحدة، بل أمام ظواهر عديدة متميزة، لكل واحدة منها سببها النوعي

غير أن هذه القاعدة قد أعيد صياغتها دون اعتبار للصعوبات التي تواجهها، أو إمكانيات تطبيقها الواقعي في دراسة الجريمة والجناح. وقد ظهرت هذه الصعوبات في دراسة دوركايم الخاصة عن الانتحار، وسجلت منذ وقت بعيد. فمن الملاحظ

أولاً : أن هناك درجة عالية من التعسف في التفرقة التي أقامها بين النماذج المختلفة للانتحار.

ثانياً : أن الارتباطات السببية التي أشار إليها لا يمكن بحال أن تكون مقنعة أو موثوق بها بصورة ملائمة.

وهكذا يميل معظم علماء الاجتماع اليوم إلى قبول فكر مل J.S.Mill التي تقول بأن للظواهر الاجتماعية أسباباً متعددة أكثر من اعترافهم بالنقد الذي وجهه دوركايم إلى صياغاته، ، أن الباحث في مشكلة اجتماعية قد يشعر بأنه يمكن أن يفيد من النظرية الموجهة أكبر من الفائدة التي تقدمها له تلك النظرية التي تشتمل على علاقة تلازميه بين الظاهرة وسببها

ولسوء الحظ أنه بالرغم من اهتمام التحليل السوسيولوجى بالعوامل والقوى والمؤثرات التي يقال أنها تكشف عن الظروف أو الشروط، إلا أنه لم يحدث سوى تقدم ضئيل في قياس هذه القوى بصورة دقيقة يمكن معها التنبؤ. يضاف إلى ذلك أن القوى والعوامل المدروسة، قد تكون متعددة وغير متجانسة بحيث يتعذر تحليل الارتباطات المتبادلة بينها تحليلاً دقيقاً

ويبدو أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تنطوي على فائدة أكبر فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به في اتخاذ قرارات عملية. إذ أن التنبؤ قد يكون هدفاً أقل طموحاً من السببية

وهو بالتأكيد يلائم قدراتنا الحالية والوسائل الفنية المتاحة. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتحدث كثيراً عن أسباب بعض الأحداث الاجتماعية، إلا أننا قد نكون في وضع يمكننا معه أن نختار من بين طائفة محدودة من القرارات أكثرها ملاءمة للتوصل إلى النتائج المرغوبة.

والمبرر لذلك هو أن نطاق البدائل المحتملة محدد جداً فالعوامل التي تلقي الضوء على النجاح النسبي لبعض أساليب معاملة المذنبين – مثلاً – يمكن حصرها بصورة تفوق تحكمنا في الملاحظات العديدة الضرورية للتوصل إلى معرفة أسباب ارتكاب هؤلاء الناس تلك الجرائم".

على أن بعض الدارسين الاجتماعيين قد توصلوا إلى نتائج مماثلة: فقد أقام سارجانت فلورينس Sargant Florence تفرقة بين العلم التطبيقي والبحث الإجرائي، حيث كتب يقول: "حينما يطلق على علم معين أنه تطبيق، فنحن نفترض أننا استطعنا لإقامة بناء لنظرية عامة، أو مبادئ مذهب محدد بواسطة العلم النظري، وهي بالتالي على درجة عالية من الثبات ...

ومن ثم فإننا نهتم فقط بتطبيق هذه النظرية العامة عن طريق الاستنباط على حالة خاصة ... أما البحث الإجرائي – من ناحية أخرى – فهو لا يفترض بالضرورة أية نظرية، أو مبدأ ثابت يمكن الاستنباط منه

ذلك أن التعريف الاصطلاحي للبحث الإجرائي بأنه استخدم المنهج العلمي، من أجل وضع أساس تحليلي وموضوعي يعتمد عليه المنفذون في قراراتهم

يؤكد تأكيداً واضحاً على المنهج أكثر من النظرية".

وليست هناك ضرورة لاختيار أحد المدخلين واستبعاد الآخر تماماً. إذ أن البحث يمكن أن يستعين بكلا الخطين الفكريين. غير أن هناك حاجة إلى إيضاح نقطتين أخريين فيما يتعلق بالأهمية النسبية لهما في الاستراتيجية العامة للبحث:

الأولى أن البحث الإجرائي ليس هو علم الاجتماع التطبيقي، فهو أجراء يعتمد على الخبرة العملية والمعرفة العامة، أكثر من اعتماده على معرفة سوسيولوجية متخصصة، أو على الطريقة السوسيولوجية في التفكير.

أما علاقته بعلم الاجتماع فتتمثل أساساً في استخدام أساليب البحث، والطرق الإحصائية الشائعة في البحوث السوسيولوجية.

ولهذا فهو يستطيع القيام بدوره دون اعتبار للنظريات أو الأوصاف السوسيولوجية (والسيكولوجية). إلا أن ذلك أمر غير مرغوب فيه من الناحيتين النظرية والعملية معاً.

والملاحظ أن محاولات صياغة تفسيرات سببية للجريمة والجناح قد خلصت إلى عوامل غير متجانسة، ومن ثم ظهرت تفسيرات تشير إلى طائفة من الخصائص النفسية الفردية (مثل التقلب المزاجي والتخلف العقلي) وإلى مجموعة متنوعة من الظروف الاجتماعية (مثل الطلاق، والرعاية الأبوية، والبيئة الإجرامية).

ونستطيع أن نلمس في هذا الميدان بالذات، ذلك الاهتمام بالمشكلة العامة الخاصة بالعلاقة بين التفسير النفسي والسوسيولوجية، غير أنه لا توجد سوى بعض أعمال قليلة اهتمت بصياغة هذه المشكلة صياغة واضحة، بل لا توجد على الإطلاق – فيما أعلم - أيه دراسة استعانت بنموذج نظري يؤلف بين بيانات سوسيولوجية وسيكولوجية.

أما الميدان الثاني للبحث التطبيقي الذي أرى الاهتمام به فهو ميدان العلاقات الصناعية. ولقد كان الهدف الرئيسي للبحوث في هذا الميدان هو اكتشاف أسباب الصراع الصناعي في المشروعات الخاصة وعلى النطاق القومي

بالإضافة إلى المعوقات الأخرى للكفاية الإنتاجية مثل ارتفاع معدلات الغياب، والمرض ودوران العمل. وقد ظهرت في هذا الميدان أيضاً نفس الصعوبات التي واجهت دراسة الجريمة والجناح، لكن هناك صعوبات أخرى ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية

غير أنني قبل أن أتناول هذه المسائل، أود أن أناقش نقطة أشرت إليها من قبل، وهي أن الإسهام الأساسي لعلم الاجتماع يتمثل في مهارة البحث.

ويبدو ذلك بوضوح في علم الاجتماع الصناعي بصفة خاصة. فقد لاحظ عدد ممن اشتركوا في المسح الحديث للبحوث السوسيولوجية في الصناعة، "أنه لا شك في أن عالم الاجتماع – حينما تستعين إحدى المنشآت بخدماته – يظهر بمظهر الشخص المدرب على استخدام أدوات معينة (مثل المقابلة)، أو أنه في الحقيقة ذلك الشخص القادر على أن يكون محايداً تجاه الجميع، أكثر مما تتوفر لديه معرفة خاصة قابلة للتطبيق".

ويرتبط ذلك ارتباطاً واضحاً بالقضية التي أثارتها باربارا ووتون والتي ذهبت فيها إلى أن إسهام العلوم الاجتماعية في الحياة العملية يتمثل في تأكيد الاتجاه العلمي، وفي استخدام بعض الأساليب الفنية للبحث. والواقع أن هذا التصور واسع الانتشار

ولقد أشار كل من كليمنز R. Clemens وايفرار Evrard إلى هذه الحقيقة. فبينما اعترفا بوجود حالات محددو فقط لتطبيق مبادئ علم الاجتماع تطبيقاً ناجحاً في حل مشكلات معينة، حاولا أن يوضحا إسهام علم الاجتماع الصناعي التطبيقي في النهوض بالتنظيم.

ولهذا الإسهام جانبان: أولاً: دراسات البناء الاجتماعي لمشروعات العمل، بحيث تساعد في تطوير نظام السلطة والاتصال وبناء جماعات العمل، وثانياً: البرامج التدريبية للمديرين والمشرفين

وقد اعتبر كيلمنز وايفرار الإسهام الثاني يمثل أكثر التطورات نجاحاً. "إذ أننا نستطيع أن نلمس نتائج المحاولات الجادة لتطبيق علم الاجتماع بصورة منظمة في مجال تدريب أولئك الذين يشغلون أوضاع السلطة في الحياة الصناعية، ذلك أن البرامج التدريبية العديدة للمديرين والفنيين، والمشرفين، وقادة النقابات، تمثل أهم عوامل التغير الاجتماعي في الصناعة الحديثة

على أن هذا التقييم الايجابي لا يحظى بموافقة عامة. فقد كتب وليم فوت وايت W. F. Whyte يقول: "أن من المؤكد أنه قد حدثت تغيرات هامة في العلاقات الإنسانية في الصناعة، لكن ليست لدينا مبررات كافية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه التغيرات قد تحققت نتيجة للبحث والتدريب المعتمد عليه

إذ أن هناك مئات الآلاف من برامج العلاقات الإنسانية في الصناعة، ولست اعرف أكثر من اثنين فقط عما اللذان خضعا لتقويم حقيقي يرتكز للتدريب الدولي، حيث كانت استجابات العمال لرؤسائهم الذين تلقوا هذا التدريب أكثر سلبية بعد البرنامج، إذا ما قورنت باتجاهاتهم قبل تطبيقه

أما الحالة الثانية فيمثلها ديترويت ايدسون Detoit Edison حيث يلاحظ أن الخسارة المسجلة التي حققها أحد الأقسام، كانت تفوق المكاسب التي حققها القسم الأخر.

ويرى وايت أن عدم ملاءمة البحث التطبيقي في الصناعة ترجع إلى الفشل في إدراك السياق الاجتماعي الأشمل للمشكلات الصناعية. كذلك أشار جورج فريدمان G. Friedmann الذي

قدم إسهاما واضحاً في دراسة مشكلات العمل الصناعي في علاقتها بنماذج مختلفة للانساق الاجتماعية والسياسية – إلى انتقادات مماثلة

فمن بين الصعوبات الرئيسية للبحث التطبيقي في هذا الميدان تلك التي ترجع إلى الحقيقة التي مؤداها: أننا حينما ندرس أسباب مشكلة عملية معينة، نواجه بشبكة من المشكلات ، فدراسة معوقات الإنتاجية، أو مقاومة التغير التكنولوجي، أو أساليب رفع مستوى كفاءة الإدارة أو التخفيف من الصراعات الصناعية أو منعها أو حلها سلمياً تدفعنا بالضرورة إلى الاهتمام بتساؤلات أخرى أشمل منها تتعلق بنظام الملكية، والتدرج الاجتماعي، والحراك المهني، وبناء الأسرة والأيديولوجيات، والتقاليد الثقافية السائدة.

يضاف إلى ذلك أننا حينما ندرس شبكة العوامل المتداخلة هذه، قد لا نكشف فقط عن تعقد الأسباب المؤدية إلى مشكلة اجتماعية بعينها، ولكننا سوف نوضح الارتباطات بين المشكلات الاجتماعية، فقد يتطلب حل مشكلة معينة – مثلاً – أن نبدأ أولاً بحل مشكلات أخرى، أو أن حل إحدى المشكلات قد يعوق حل مشكلة غيرها، أو يؤدي إلى ظهور مشكلة جديدة.

وأذن فحينما يحاول عالم الاجتماع تطبيق معرفته عليه أن يواجه نوعين من الصعوبات:

أولاً تلك التي تتعلق بإقامة ارتباطات سببية محددة،

وثانياً: تحديد المشكلة تحديداً لا يعزلها كثيراً عن علاقاتها بالملامح العامة الرئيسية للبناء الاجتماعي والثقافي. وأنني أعتقد أن بحث هاتين المشكلتين سوف يجعلنا نسلم بوجود نماذج مختلفة للمشكلات الاجتماعية سواء من حيث أهميتها أو إمكانية التوصل إلى حلول لها

فهناك بعض الشرور الاجتماعية – مثلاً – التي لا يمكن تجنبها أو استئصالها تماماً. فقد ذهب دوركايم إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمعات الإنسانية نستطيع التخلص منها إلى حد ما عن طريق الضوابط الاجتماعية والجزاءات العقابية، تؤدي أيضاً إلى تحطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة، هذا فضلاً عن أن لكل مجتمع معدله الطبيعي الخاص للجريمة.

وربما نستطيع تفسير ارتفاع معدلات الجريمة والجناح في المجتمعات الصناعية الحديثة، بأنه يشير إلى الضعف النسبي للضبط الاجتماعي في هذه المجتمعات. وبالمثل يمكن تفسير ارتفاع معدلات الطلاق – في جانب معين – باعتباره نتاجاً لسعي الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى – مثل الحرية الشخصية، والحب الرومانسي المثالي – التي تعد في ذاتها غايات مرغوب فيها

كذلك يمكننا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المختلفة في الوقت الحاضر، بوصفها مصاحبات لعمليات التصنيع والتحضر التي تؤدي إلى اضطراب النظام القائم. علة أن ذلك كله لا يجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها:

أن البحث السوسيولوجى في هذه الحالات عديم الجدوى إذ أن الدراسات السوسيولوجية قد تشجع على ظهور اتجاه أكثر واقعية نحو هذه المشكلات ، وتحول – بصفة خاصة – دون الأحكام الأخلاقية المتطرفة التي غالباً ما تبالغ في الصعوبات،

وهناك مشكلات اجتماعية أخرى يمكن حلها، أو هي تمثل خطراً داهما على المجتمع الإنساني بحيث يتعين التوصل إلى حل جذري لها. ونجد في الفئة الأولى منها مشكلة الفقر في البلاد المتخلفة اقتصادياً.

وهنا يتطلب الحل من عالم الاجتماع أن يبدأ أولاً بدراسة الوقائع، لكي يتمكن من كشف عامل أو مجموعة عوامل تسبب المشكلة. وقد يكون من العسير – في حالات أخرى – معرفة الأسباب، لكن البحث السوسيولوجى سوف يساعد على الأقل في القضاء على تلك المعتقدات الخاطئة حول الأسباب، وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة، بحيث يسهم ذلك في ترشيد علاجها

والواقع أن تجريب وسائل مختلفة للعلاج وتقييم نتائجها بعناية - بالإضافة إلى البحث الإجرائي – يمكن أن يساعد على حل المشكلة أو السيطرة عليها، وحتى وإن كنا لا نزال نجهل أسبابها إلى حد كبير.

أما الفئة الثانية من المشكلات المهمة، فيمكن أن نقدم أظهر مثال لها في عصر الأسلحة النووية الذي نعيشه، وهي مشكلة الحرب

وليس هناك من يستطيع الزعم بان عالم الاجتماع وحده أو عالم الاجتماع والنفس معا سوف يقدمان حلاً شاملاً لهذه المشكلة. كذلك لا يعترض أحد على أن الحرب بالأسلحة النووية سوف تكون دماراً، أو أنها من المحتمل أن تقضي تماماً على البشرية، ومن ثم يمكن أن تسهم البحوث الاجتماعية والنفسية – على الأقل – في معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور مواقف التوتر والصراع، وبالتالي تساعد القادة المسئولين على تجنبها.

كما يتعين على علماء الاجتماع – نتيجة لذلك – أن يبذلوا جهداً غير عادي في بحث مشكلات الحرب والسلام، وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن.

ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة جداً منهم هي التي اهتمت بهذا العمل، برغم الصعوبات التي تواجهه. فهو عرضه للتأثر بالنزاع السياسي، كما يصعب إلى حد كبير إخضاع هذه الظواهر للتصميم الدقيق للبحث المستخدم بتوسع في الوقت الحاضر.

إن هذا المثال الأخير قد كشف بوضوح عن خاصية حاولت التعبير عنها بجلاء في مواضع متفرقة من هذا الفصل والفصل السابق. فعالم الاجتماع نادراً ما يستطيع التوصل إلى حل مباشر للمشكلة، أو اقتراح سياسة ملائمة تماماً، حتى وأن كان يعلم الأخطاء بدقة

ذلك أن كل حل لمشكلة أو وضع سياسة معينة، هو قرار سياسي، يعبر عن إرادة جماعة خاصة لتغير أسلوب معين للحياة أو الاحتفاظ به مستقراً، والتعرف وفقاً لمثاليات اجتماعية خاصة وأذن فعالم الاجتماع يمكن أن يقدم المعلومات ويوضح سياق المشكلات، ويشير إلى الأسباب والظروف، ويكشف عن فوائد ونفقات ضروب السلوك البديلة

وقد تؤثر دراساته في المدى البعيد – وأن كنت متأكداً من ذلك – في المثاليات الاجتماعية ذاتها، غير أن القرارات السياسية في نهاية الأمر تتسند إلى الحكم، أو الحكمة السياسية والمصالح

ولهذا فإن أي اعتراض آخر يحاول أو ينسب إلى علماء الاجتماع دور فلاسفة الملوك في صورة حديثة، يمثل عودة إلى الأوهام التي تنطوي عليها السياسة الوضعية عند كونت.

المحاضرة الثانية عشر: العلاقة بين التغير الثقافي والاجتماعي

مقدمة ..

أن التغير الاجتماعي يعني التبدل الذي يحدث في بنية النسق الاجتماعي ووظيفته، أي الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار خلال فترة من الزمن، أي أن التغير الاجتماعي يختص بالجانب اللامادي للثقافة.

وإذا كان هذا شأن التغير الاجتماعي. فما هو شأن التغير الثقافي؟

في الإجابة عن السؤال السابق، يستدعي التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، أولاً: في مجال تحديد المفاهيم،

وهو أمر مهم في الدراسات التغيرية، وثانياً: في الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل هناك تطابق بين مفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي؟

أو هل هما منفصلان ولا علاقة بينهما؟

أو هل أن أحدهما يحتوي الآخر؟ وما هو؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة كان لا بد من تحديد مفهوم الثقافة، وبالتالي تحديد مفهوم التغير الثقافي، بعد أن تم عرض مفهوم التغير الاجتماعي.

أولا مفهوم الثقافة:

يعتبر مصطلح الثقافة من المصطلحات التي تعددت النظرة إليها وخاصة عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع،

ومن أهم تعاريف الثقافة هو

تعريف عالم الأنثروبولوجيا إدورد تايلور Edward Taylor الذي جاء في كتابه الثقافة البدائية Primitive Cultural عام ١٨٧١، بأنها "ذلك الكل المعقد الذي يشمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى، والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع".

وقد بقى تعريف تايلور للثقافة مدة ثلاثين سنة تقريباً هو التعريف الوحيد، إلا أنه بعد ذلك وحتى عام ١٩٥٠م، أحصى الفرد كربور Alered Kroeber حوالي ١٦٤ تعريفاً للثقافة. ونعتقد أن العدد قد تضاعف حتى عام ١٩٨٧م.

ويدل ذلك على سعة موضوع الثقافة، وأهميتها، وتداخل العناصر المؤلفة لها، ناهيك عن اختلاف مصطلحاتها في لغات العالم.

من عرب إلى فرنسيين إلى ألمان إلى إنجليز وغيرهم.

ويعرفها كليرنس كيز Clarence M. Case بأنها: "كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية، ومادية وخبرات وأدوات ورموز، وما إلى ذلك".

ويرى جون نورد سكوج John Nordskog أن مصطلح الثقافة يدل على مجموع انجازات الإنسان واستعمالاته منذ فجر العصر الحجري.

يلاحظ مما سبق أن الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الإنسان في الماضي وإلى اليوم. وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع أمثال ماكيفر Maclver، وهناك من لا يميز بينهما أمثال

أوجبرن، وأن دراسة المجتمع تعني دراسة الثقافة، ويعلق إيفانز برتشارد – Evans Pritchard على إشكالية التمييز بين المجتمع والثقافة بأنها من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيداً.

ومن المعلوم أن من أهم صفات الثقافة كونها ظاهرة إنسانية. تنشأ من التفاعل الاجتماعي للأفراد، وهي تلبي احتياجاتهم البيولوجية والسيكولوجية والسوسيولوجية، كما أن لها صفة التراكم والتعلم، والانتقال من جيل إلى جيل كنتاج للمجتمع.

ويتبين من ذلك، الصلة الوجودية بين الثقافة والمجتمع، بمعني أن وجود أحدهما يستدعي بالضرورة وجود الآخر

وتتضاءل الصعوبة حول أقسام الثقافة، فالسائد عند معظم العلماء أن الثقافة تقسم إلى قسمين:

مادي ولا مادي، أي أنها تتضمن الجانبين المادي واللامادي للمجتمع، فهي تضم نتاج المجتمع المادي والفكري في المجالات كافة.

ويعتبر أوجبرن ونمكوف أن للثقافة وجهين: مادي ولا مادي

ففي العائلة تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي

ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو وحدانية الزوج عبارة عن الجانب اللامادي

والجانبان لا يمكن فصلهما إلا من أجل التحليل والدراسة، لأنهما يكونان عملياً نظام العائلة، وهكذا يكون الوضع إذا امتد البحث إلى أي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية

وفي أدبيات التغير، هناك من لا يقبل هذا التقسيم الثنائي للثقافة، أمثال سوروكين Sorokin الذي يقول بالتعجيل الثقافي في التغير

وهناك من يقسم الثقافة إلى ثلاثة أنواع هي:

العموميات والخصوصيات والبدائل.

غير أن الغالبية من الباحثين في الثقافة يقسمونها إلى قسمين (مادي ومعنوي). وهي تتضمن كل ما لدي المجتمع من عناصر مادية وفكرية.

وبالتالي يكون التغير الثقافي: هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادياً أم معنوياً. أي أنه تغير يحدث في نواحي المجتمع، مثال اللغة، الفن، الفلسفة، التكنولوجيا .... فكل ذلك يعتبر تغيراً ثقافياً.

ولذلك فإن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي. أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءاً من التغير الثقافي، لأن التغير الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي، أما التغير الثقافي فيحتوى الكل.

ثانيا مفهوم التغير الثقافي وعلاقته بالتغير الاجتماعي:

التغير الثقافي هو عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك، كما يشمل صور وقوانين التغير

الاجتماعي نفسه، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

يتميز التغير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها، فهو تغير نوعي أساساً، وإذا كان النمو الثقافي عملية ادخار مستمر ومحدد، فإن التغير الثقافي ثروة مفاجئة، ثروة تحملها ثروة.

فالتغير الثقافي عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات التي هي الثمن الاجتماعي.

التغير الثقافي يقوم على الحركة المفاجئة السريعة.

التغير الثقافي يعتمد على رأس المال الأجنبي إن جاز لنا التعبير، أي أنه ينجم عن الاتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى.

التغير الثقافي ينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان اختراعاً مادياً أم اختراعاً اجتماعياً كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية.

التغير الثقافي هو الذي يقتصر على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع.

يعبر التغير الثقافي عن التغير الذي يحدث في أجزاء الثقافة أي في بنائها أو في عناصرها أو في مضمونها وذلك حسب تعريف (هولتكرانس، ١٩٨٠)،

أي بمعنى آخر المقصود بالتغير الثقافي كل المتغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أم غير مادية، بما في ذلك الفن والتكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلم واللغة والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب أو وسائل المواصلات والنقل والصناعة. كما يشمل فوق ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

ويرتبط مفهوم التغير الثقافي بمفهوم آخر هو (التعجيل الثقافي) وهو يعني زيادة معدل التغير الثقافي. فأوجبرن يفترض أن التراكم يرجع إلى صفتين في العملية الثقافية:

إحداهما ثبات الأشكال الثقافية والأخرى إضافة أشكال جديدة، وبذلك ظهرت بعض المشكلات نتيجة تباين نسبة التغير في الثقافة المادية واللامادية وتتوصل إلى ما أطلق عليه أمس الهوة الثقافية.

يعرف درسلير Dressler التغير الثقافي بأنه "تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع إدخال إجراءات جديدة

ويمس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه.

إن سرعة وحجم ومجال التغير الثقافي تختلف من مجتمع لآخر، فقد يحدث التغير من خلال عملية طبيعية لنقل عناصر ثقافية من ثقافة متطورة نحو أخرى، وقد تتم العملية بفرض نمط ثقافي بالقوة مثل الاستعمار.

ومما يلاحظه الباحثون أن التغير الثقافي يتسارع كلما تعرض المجتمع لأزمة ما. إن التغير الثقافي يعد عملية انتقائية حيث أنه عندما يواجه أعضاء المجتمع تقاليد أو عناصر ثقافية أو اجراءات فإنما يتقبلون تلك التي يتصورون أنها مفيدة وتتلاءم مع قيمهم وهي مرغوبة اجتماعياً

ولذا نشاهد ترحيب وتوظيف الأدوات التقنية: الآلات التكنولوجية لأنها مفيدة ولا تهددقيمهم الاجتماعية بينما تحدث مقاومة لسلوكيات وتقاليد أجنبيه تخالف القيم السائدة (لباس، تقاليد، أخلاق ...الخ). إن أي مجتمع يخضع للتغير الثقافي يستقبل من مجتمع خارجي بعض القيم والتقاليد والأنماط السلوكية بينما يرفض أخرى

كما يشير هذا التغير الثقافي إلى أي تغير يمكن أن يؤثر في مضمون أو بناء ثقافة معينة. ويعتمد التغير الثقافي على الانتشارأو الاختراع أي النقل عبر ثقافات مختلفة أو القدرة على الإبداع الثقافي، إلا أن هناك ترابطاً أو تفاعلاً عادة بين هذين العاملين، وتعرف الطريقة التي يتم بها التغير الثقافي باسم العملية الثقافية

وتجدر الإشارة إلى أن التغير الثقافي أعم وأشمل من التغير الاجتماعي الذي يشير إلى التحولات على النظم الاجتماعية والوظائف التي تضطلع بها. وزادت الصورة وضوحاً في عملية التغير الثقافي عندما عرفنا مكونات الثقافة، فهي على حد ما يذهب تايلور في تعريفه التقليدي لها – تعني ذلك "الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والمعدات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع".

وعلى ذلك يعد التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الثقافي أو جانباً منه فحسب.

وهنا ينطوي التغير الثقافي على أهمية، تطرد باطراد مساهمته في إحداث التغير الاجتماعي، أي عندما تكون الثقافة منبثقة عن أنساق اجتماعية فإن التغير الثقافي هنا يعد نتيجة للعمليات الداخلية في النسق، أو راجعاً إلى تأثير بعض الأنساق الأخرى

غاية القول أن التغير الثقافي ظاهرة عامة في كل مجتمعات البشر على اختلاف حظوظهم من التخلف أو التقدم، من العزلة أو الانفتاح، ومن القرب أو البعد، ومن الشرق ومن الغرب على حد سواء.

وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات الثقافية هي تغيرات اجتماعية، أما العكس فهو جائز. وما دام التغير الثقافي كل ما يتغير في المجتمع سواء كان هذا التغير محدوداً أم واسعاً في ظواهر مادية وفكرية، ومادام التغير الاجتماعي، يتناول التغير في الجوانب الفكرية في البناء والوظيفة والعلاقات والقيم والعادات ... أي جوانب لا مادية.

نستنتج أن كل ما هو تغير اجتماعي يعتبر تغيراً ثقافياً، وليست جميع التغيرات الثقافية في دائرة التغير الاجتماعي.

وانطلاقاً من ذلك، فإن التغير الاجتماعي يتأثر بالتغير الذي يحدث في الجوانب المادية للمجتمع، ويتأثر بتغير الجوانب اللامادية أيضاً. ولكن في كل الحالات لا تسمى كل التغيرات اللامادية بالتغير الاجتماعي الذي يقتصر على تغير البناء والوظيفة الاجتماعية، رغم أنها تتراكم وتصبح علة للتغير، وهذه مسألة تعددت الآراء حولها – كما سيأتي توضيحه لاحقا.

يختلف التغير الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، نتيجة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، ولو تجاوزنا هذا الاختلاف النوعي بين المجتمعات المعاصرة اليوم، ووازنا بين مسيرة التغير في

المجتمع الواحد عبر العصور لأمكننا من ملاحظة الاختلاف في التغير ويستدل على ذلك بما كان سائداً من أنماط فكرية وسمات مادية معينة، وإلى ما أصبحت عليه تلك السمات والأنماط اليوم، ويعود ذلك إلى عاملين:

١) الثورة الصناعية :

تلك الثورة التي غيرت الأوضاع الاجتماعية من أنظمة وعادات وقيم اجتماعية، فأوجدت أوضاعاً جديدة في المجالات الاجتماعية المختلفة.

فتغيرت كثير من القيم والأبنية الاجتماعية مثال: قيمة الوقت، وقيمة العمل ... والبناء الأسري والسياسي والديني والاقتصادي وغيرها.

ولقد أدت الاختراعات التكنولوجية المتواصلة إلى تغير اجتماعي متواصل ومستمر في الاتجاهات الحياتية المختلفة، وأصبح التغير يسير بسرعة متناسبة مع هذه الاختراعات، لدرجة يمكننا القول أن سرعة التغير تتناسب طردياً وكثرة الاختراعات التكنولوجية

لقد انتقلت المجتمعات نتيجة للاختراعات من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد والتخصص الدقيق ويبدو بوضوح في المجتمعات الصناعية اليوم، فقد استحدثت ظواهر اجتماعية جديدة كظاهرة الأمبريالية والبطالة والصراع الطبقي بوجه خاص، والحراك الاجتماعي وما إلى ذلك.

وتغيرت خريطة العالم السياسي، ومواقع الأفراد نتيجة للثورة الصناعية، وزادت الهوة بين المجتمعات، فأصبح اليوم ما يعرف بالمجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة الصناعية.

لقد صاحب الاستخدام الواسع للتكنولوجيا تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق الاجتماعي

كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي، أي ظهور المصنع كوحدة اجتماعية للإنتاج، وتجمع العمال في المصانع الذي أدى إلى ظهور أنماط من العلاقات الاجتماعية لم تألفها المجتمعات من قبل

وظهور فكرة الإدارة الصناعية وظهور تقسيم العمل، والمهارات المختصة وتغير أسس المكانة المهنية للأفراد، وكذلك تغير مكانة المرأة وغير ذلك.

٢) الاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة :

ذلك نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال المختلفة التي أدت إلى سرعة عملية الانتشار الثقافي، وإلى سرعة التغير بوجه عام

وقد أدت ظاهرة الهجرة الواسعة بين المجتمعات اليوم إلى عملية التغير، مما قارب بين أنماط التغير إلى حد كبير بين المجتمعات.

ولذلك يلاحظ تشابهاً كبيراً بين المجتمعات الصناعية المتقدمة عموماً، وكذلك بين المجتمعات النامية نفسها.

وبوجه عام، يتميز التغير الاجتماعي اليوم عن تغير الأمس – القديم – في عدة جوانب منها:

١-لقد أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع وأعمق من التغير قديماً نتيجة للعاملين السابقين أي سبب الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العديدة.

فانتشار عادة أو نمط جديد في مجتمع ما ينتقل بسرعة إلى مجتمعات بعيدة بعكس ما كان سائدا في المجتمعات القديمة ويكون أشد عمقاً حيث يصل إلى فئات عديدة في المجتمع ويؤدي إلى تغيرات توافقية كثيرة.

٢-الترابط بين التغيرات الحالية زماناً ومكاناً حيث تقع سلاسل متتابعة ويتردد صداها في مجتمعات عديدة بعكس التغير في القديم الذي كان يحدث في صور منفصلة متقطعة متبوعة بفترات هدوء من أجل إعادة البناء

٣-أصبح التغير اليوم متوقعاً في كل ظاهرة وهو دلالة طبيعية أي أن كل ظاهرة في المجتمع متوقع تغيرها على خلاف التغير في السابق لقد كانت ظاهرة التغير صعبة وغير مستحبة لدى المجتمعات فلا تتقبل التغيرات بسهولة بعكس المجتمعات الحالية التي تأخذ بالتغير بشكل أسرع ويعود ذلك إلى أن عوائق التغير الأساسية بدأت تتلاشى لأسباب عديدة.

٤-ان التغير اليوم ذو طابع إرادي مخطط وهادف ومقصود تصنعه المجتمعات وفق إرادتها بموجب التنمية بينما التغيرات التي كانت تتم في السابق ذات طابع عشوائي وتلقائي

تلك هي الفروق الأساسية بين التغير في القديم والحديث، وهي تكشف عن مسيرة المجتمعات في التغير الاجتماعي.

صفوة القول

أنه تماماً كما تختلف الثقافات المعاصرة عن بعضها – في قليل أو كثير من السمات – بسبب تباعدها المكاني، كذلك الحال بالنسبة للثقافة الواحدة التي تختلف اختلافاً طفيفاً من جيل إلى أخر

على حين يزداد هذا الاختلاف من قرن إلى آخر، ويظل يزداد حدة كلما تباعدت عن بعضها الفترات الزمنية التي نقارن بينها.

والثقافات لا تتغير بالطبع بنفس السرعة، فمن الممكن أن تشهد إحدى الحقب تغيرات كبرى في ثقافة معينة، وتغيرات شديدة الضآلة في ثقافة أخرى.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الأنثروبولوجي، بل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على العموم، تحليل وتصنيف البيانات الثقافية من أجل الوصول إلى فهم أفضل لظواهر التغير الثقافي والثبات الثقافي.

وقد أدى ظهور التحليل الوظيفي والبنائي في ميدان الأنثروبولوجيا منذ ثلاثينات القرن الماضي إلى رفض العوامل التاريخية، ورفض الاتجاهات التطورية والتاريخية، كما تجاهل ظاهرة التغير الثقافي.

وكانت تلك الدراسات الوظيفية تصف نفسها بفخر بأنها دراسات آنية

(أي أنها تدرس الثقافة الواحدة أو مجموعة الثقافات في لحظة زمنية معينة).

أما الدراسات التاريخية فكانت توصف أنها دراسات تتابعية

وكانت الدراسات التاريخية في الأنثروبولوجيا تعتبر دراسات تخمينية ولا يمكن الركون إليها. ولذلك فلا يمكن استخدام الوقائع التاريخية إلا إذا كانت محققة وثابتة. ولكن لا شك أن هذه الأفكار المتطرفة قد تغيرت جذرياً في السنوات الأخيرة

فقد تخلت العلوم الطبيعية منذ أمد بعيد عن تصورات القرن التاسع عشر عن العلم باعتباره بحثاً عن قوانين ثابتة لا تتغير. وأصبحت تلك العلوم اليوم تسلم بأن معظم النتائج التي تنتهي إليها إنما هي قضايا احتمالية.

ويصدق نفس الكلام بطبيعة الحال على الدراسات الآنية والتتابعية في العلوم الاجتماعية. وأصبح الأمر الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الدراسات وصفية أو تفسيرية، أو ما إذا كانت دراسة تخصصية أو تعميمية.

فالدراسات الآنية والتتابعية يمكن أن تنتمي إلى كلا النوعين.

والدراسات الآنية تؤكد أو تفترض سلفاً وجود الثبات الثقافي.

ونحن نكتفي هنا بالقول مؤقتاً أن جميع دراسات التغير الثقافي دراسات تتابعية، لأنها تغطي فترة زمنية معينة.

على أننا يجب ألا ننظر إلى الدراسات الآنية والتتابعية كمناهج متعارضة في دراسة الثقافة.

ذلك أن الثبات والتغير معاً من سمات أي ثقافة.

فالدراسة الآنية يمكن أن تتناول – مثلاً – العلاقة بين نسبة الأسر في ثقافتنا التي تسيطر عليها النساء وعلاقة ذلك بالانتماء السلالي، أو الفقر، أو الأداء الوظيفي لبرامج رعاية الأطفال المحتاجين.

ولكن ما أن يتحول اهتمامنا إلى النسب المتغيرة لمثل هذه الأسر، حتى تتحول الدراسة حتماً إلى دراسة تتابعية.

ونلاحظ – من ناحية أخرى – أن التغير في ثقافة ما يمكن أن ينشأ أما نتيجة اختراع يتم داخل مجتمع معين أو نتيجة اتصال بين المجتمعات وما ينشأ عن هذا الاتصال من استعارة أو انتشار عنصر ثقافي معين من مجتمع إلى آخر.

من الواضح إذن أن كل نمط ثقافي، سواء كان يتضمن تقنية معينة، أو أسلوباً من أساليب السلوك مع الأقارب، أو طريقة معينة في الحديث، أو شكلاً من أشكال العبادة الدينية؛ من الواضح أن كل نمط من هذا، وكذلك كل نتاج لتلك الأنماط يرجع في أصله إلى عملية اختراع قدمه شخص معين في مكان معين

وعلى الرغم من أن بعض الأنماط والمنتجات الثقافية تظل بالتأكيد داخل حدود ثقافتها الأصلية، ولا تتعرض إلا لتغيرات بطيئة عبر الزمن، فإنه من المؤكد بنفس الدرجة أن أنماطاً ومنتجات ثقافية أخرى تنتشر من ثقافتها الأصلية إلى الثقافات المجاورة.

ومن ثم فهي لا تخضع للتغيرات التي يحدثها فيها الزمن فحسب، وإنما تخضع كذلك لتغيرات متنوعة تدخلها عليها الثقافات المختلفة التي دخلت إليها.

فالاختراع والانتشار، إذن، من العناصر الأساسية في دراسة التغير الثقافي.

وتنقسم الاختراعات إلى نوعين رئيسيين:

الاختراعات الأولية أو الأساسية: وهي تلك التي تقوم على اكتشاف عنصر جديد

والاختراعات الثانوية أو التحسينية: وهي تلك التي تقوم على مجرد تطبيق (جديد) لمبدأ معروف من قبل.(فالقوس يمثل اختراعاً أساسياً):

فقد حدث أن اكتشف شخص ما، ربما عن طريق الصدفة، أنه إذا ثنيت قطعة رفيعة من الخشب عن طريق توصيل حبل بين طرفيها، فإنها تمثل مصدر قوة لم يكن معروفاً من قبل

ومن الظواهر التي نلاحظها في جميع المجتمعات أن الحرفيين المهرة كثيراً ما يتسلون باستكشاف إمكانيات الأدوات والوسائل التي يستخدمونها عن طريق محاولة التأليف بين الوسائل بطرق مختلفة، ومحاولة تعجيل نتائجها وتحسينها.

فهذا النوع من الفصول، علاوة على الخبرة والمهارة التي نعرفها الحرفة، وليس الضرورة، هو الذي يؤدي إلى ظهور الاختراعات الأساسية. وقد يؤدي كذلك إلى تطبيق المبادئ المعروفة في استخدامات جديدة.

وقد أكد بعض المؤرخين أن هناك أربع اختراعات هامة فجرت – أبان عصر النهضة الأوروبية – سلسلة ضخمة من التغيرات الثقافية ما زالت موجودة في كل من أوروبا وأمريكا حتى الوقت الحاضر.

وهذه الاختراعات هي:

الورق والطباعة، مما أدى إلى سرعة انتشار المعرفة ثم البارود –

ثالثاً – الذي ساعد على قيام دول استعمارية عظمى

ورابعاً البوصلة التي أدت إلى تسهيل الملاحة وتقدمها وما ترتب على ذلك من عصر الاكتشافات، والتجارة الدولية، والاستعمار.

وقد حدثت هذه الاختراعات الأربعة جميعها في أول أمرها خارج أوروبا.

والحقيقة أن بعض علماء الأنثروبولوجيا يؤكدون أن الاختراعات التكنولوجية الأساسية – وخاصة ما يتعلق منها بالبحث عن الطعام – تؤدي دائماً إلى تفجير حلقات من التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة، وإلى تنشيط حركة التجديد في كافة ميادين الثقافة الأخرى.

إلا أن الشواهد على هذا الرأي ما زالت قليلة، ذلك أن هناك بعض ميادين الثقافة – كاللغة، والفنون، وأنساق المعتقدات الدينية – التي تبدو فيها التجديدات مستقلة بشكل واضح عن التكنولوجيا، أو التي تبدو فيها التجديدات على الأقل غير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مباشراً بالتغير التكنولوجي.

ولذلك كنا نركز في دراستنا للتغير الثقافي على التكنولوجيا في المقام الأول لأن الشواهد المادية التي يقدمها لنا علم الآثار توسع وتثري نظرتنا التاريخية إلى هذا الجانب من جوانب الثقافة، على نحو أفضل مما تتيحه بالنسبة للجوانب غير المادية.

ثالثاً عوامل التغير الثقافي:

من خلال اهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة التغير الثقافي ومعرفة مصادره، حظيت عملية التراكم الثقافي وكيفية حدوثها باهتمام خاص، إذ افترضوا أن عملية التغير الاجتماعي تتم عن طريق عوامل داخلية كالاكتشافات والاختراع والتجديد، وعمليات خارجية كالانتشار الثقافي والاستعارة ، ولا تحدث العوامل الخارجية إلا من خلال الاحتكاك الثقافي بين الثقافات وهذه العوامل هي:

١- الاكتشاف Discoveries:

يعبر عن الاكتشافات بمحصلة الجهد البشري المشترك في الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل. ومن محصلات الجهد البشري المبدع كاكتشاف الرافعة مثلاً، والدورة الدموية.

ويعتبر الاكتشاف إضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرة عبر تاريخها الطويل والممتد، ولا يصبح الاكتشاف عاملاً محدثاً للتغير الاجتماعي إلا بعد استخدامه من قبل المجتمع.

وقد يصبح الاكتشاف جزءاً من القاعدة الثقافية التي يستخدمها أفراد المجتمع عند إصدار حكمهم أو تقييمهم للممارسات الجارية.

٢ - الاختراع Invention:

تتعدد تعريفات الاختراع في تراث علم الاجتماع. ويرى علماء الاجتماع أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادي منها.

ويرى وليم أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغير الثقافي، وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع.

ويعرف ميرل Merrill الاختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامها في زيادة محصلة المعرفة الموجودة بالفعل.

وعندما نصف الاختراع بأنه وليد أفكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة فأن ما يسفر عن عملية الارتباط يكون مستحدثاً لم يسبق معرفته قبل اختراعه.

ويمكن أن ننقسم الاختراعات إلى اختراعات مادية كالقوس والرمح، والهاتف، والطائرة، واختراعات اجتماعية كالمؤسسات والحروف الأبجدية، والحكومة الدستورية،

يتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خبرات ومعرفة متراكمة وعلى اختراعات سابقة، وهذا يتفق مع ما ذكره بارنت من أن الاختراع أو التجديد لا يأتي من فراغ، بل لا بد لحدوثهما من يأتيان خلفيات معرفية واختراعات سابقة ومقدمات.

بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافي) ازدادت الاختراعات، كما أن هذا التزايد يعبر في الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافي، وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع.

ومما هو جدير بالذكر أن عملية الانتشار الثقافي كانت محل جدل ونقاش علمي من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها وعرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه في البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافياً، وعرف أصحاب هذا الاتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية.

ويميز معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هي:

الانتشار الأولي: وهو يحدث من خلال الهجرة، واوضح مثال على هذه العملية التغييرات التي حدثت في الثقافة الأمريكية جراء هجرة أعداد كبيرة من الأفراد للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين.

الانتشار الثانوي: تشتمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي.

انتشار الأفكار: قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة، أو نقل لعناصر تقنية، إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة، ومن أمثلة انتشار الأفكار الدعوة للحرة والمساواة وحقوق الإنسان، وما تنادي به الثورات الاجتماعية والسياسية من أراء وفلسفات تأثرت بها مجتمعات كثيرة.

ومن خلال تتبع أثار السمات الثقافية عبر التاريخ، لاحظ الباحثون أن انتشار الثقافة لا يقتصر حدوثه على الجماعات الأقل تحضراً بل يحدث التبادل الثقافي بين المجتمعات بغض النظر عن درجة تحضرها.

كما قد يكون الانتشار مباشراً أو غير مباشر، ويحدث الانتشار المباشر عندما يتم الاحتكاك المادي الحقيقي بين الأشخاص والجماعات احتكاكاً مادياً فعلياً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل كالطائرات والسيارات، قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وانتشارها وفي اتجاهات علماء الاجتماع الأنثروبولوجيا في دراسة التغير الثقافي، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر أشبه بدوائر الماء حين نلقي فيه حجراً، وكان ذلك يعني أن الثقافة تنتشر في دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفي وسط متجانس.

رابعاً أنماط التغير الثقافي:

يمكن أن نقسم التغير الثقافي إلى أنماط على غرار التغير الاجتماعي، وبالتالي نكون بصدد تغير داخلي ناجم عن عوامل داخلية وتغير ثقافي خارجي عن المجتمع المدروس.

ومن شاكلة العوامل التي تحدث التغير الداخلي عمليات التجديد بصفة عامة كالاختراع والاكتشاف، والابتكار ... الخ،

أما علميات التغير الثقافي التي ترد إلى عوامل خارجية فهي الاتصال، والاستعارة، والتثقف. والحديث عن التغير- سواء كان اجتماعياً أو ثقافياً – يستلزم تحديد نقطة البداية

إذ أن تحديد نقطة الصفر Zero Point في النسق الثقافي أو الاجتماعي، ثم تحديد اتجاه هذا النسق اتجاهه بعد انطلاقه :هما من الأبعاد الهامة في النسق الوظيفي المتغير، وفي هذا لا يمنع من إمكانية قيام تغير داخلي بفضل عوامل داخلية في الثقافة ذاتها.

ويرجع الفضل إلى مالينوفسكي في صياغة هذا التكنيك عند دراسة التغير الثقافي، وقد أعطى الأولوية في هذا التغير للعوامل الخارجية على الداخلية، وعلى ذلك تؤخذ فترة زمنية معينة من تاريخ الثقافة موضع الدراسة كخط رئيسي ، يبدأ عنده التغير وعادة ما تكون هذه الفترة سابقة للاتصال الثقافي، ومن ثم يمكن أن نحلل العمليات الدينامية الناتجة عنه.

وهناك مأخذ آخر على مالينوفسكي في أجراء مثل تلك الدراسات عن التغير الثقافي، فقد أهمل ظاهرة التغير المتبادل أثناء الاتصال بين الثقافة الأوربية والثقافة الأفريقية، علماً بأن ذلك الاتصال أدى في تلك الأثناء إلى تغير في حياة الأوروبيين أنفسهم الذين يعيشون في أفريقيا إلى الحد الذي جعلهم مختلفين عما كانوا عليه في أوروبا من قبل.

وقد يكون انشغال مالينوفسكي بالمشكلات الإدارية الاستعمارية سبباً في تركيزه على انحسار الثقافة الأفريقية أمام المد الثقافي الأوروبي الكاسح وقت الاتصال.

المحاضرة الثالثة عشرة: التصنيع والتغير الاجتماعي

أولا مفهوم التصنيع

يرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة فهو يعني سياسة توظيف الصناعة من أجل تنمية المجتمع في إطار مخطط التنمية العام بحيث تعطي الأهمية لقطاع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي أو القطاع التجاري.

وتعرفه لجنة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة:

بأنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتقنية حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

وهو يشير إلى وعي أفراد المجتمع والحكومة بأهمية الصناعة في عملية التنمية.

ويعتبر من الناحية السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية تستوعب نشاط الأفراد المرتبط بالعمل الصناعي تلك الظواهر التي جاءت نتيجة لإدخال الصناعة في الحقل الاقتصادي.

ومن هذه الظواهر: ظاهرة تقسيم العمل والاغتراب والتنظيمات العمالية والبيروقراطية وغير ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، أوجد التصنيع متغيرات عديدة في المجتمع تبدو في التغيرات التي حدثت في ميدان الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة.

وفي الحراك الاجتماعي والجغرافي، وبالإضافة إلى ظواهر أخرى. ويرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة التي تتضمن معاني عديدة عند كثير من المفكرين أمثال ولبرت مور وأوجبرن وميلر وغيرهم.

ويرى ولبرت مور أن الصناعة تعني مجموع الإنتاج المادي الذي يأتي عن طريق استخدام الآلات عن طريق مصادر الطاقة المختلفة.

وهناك من يربط بين الصناعة والتكنولوجيا ويظهر في استخدام مصطلح التكنولوجيا الصناعية تمييزاً لها عن الأنواع الأخرى من التكنولوجيا.

ويستعمل مصطلح الصناعة أيضاً بمفهوم أوسع، حيث يدل على جوانب متعددة من النشاط الاقتصادي والفني، أي بكل ما يتعلق بإنتاج الإنسان المادي والفكري سواء كان في المصنع أو في الحقل أم في أي مجال آخر.

وقد يعني المجهود الذي يتفق في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمادة من حيث استخراجها وتحويلها إلى حالة أخرى. **وهي تضم مجموعات رئيسية ثلاث هي:**

الصناعات الاستخراجية: التي تقوم على استخراج الخامات من باطن الأرض.

الصناعات التحويلية: التي تقوم على تحويل مادة إلى مادة أخرى.

الصناعات الإنشائية: التي تتضمن بناء المنشآت المختلفة.

وقد تغيرت الصناعات وفقاً لتطور المجتمعات الإنسانية، وهي مختلفة في مراحلها عبر العصور ناهيك عن اختلافها من مجتمع إلى آخر.

ثانياً مراحل تطور الصناعة:

ليس هناك من شك في ان العمل الصناعي في تطور مستمر فالانتقال من صنع الفأس الحجرية إلى استخدام الذرة، قد مر في مسيرته بتغيرات عديدة، وقد كان يصاحب كل تغير تكنولوجي تغيرات اجتماعية معينة.

وقد أشار إلى هذه المسألة عالم الأنثروبولوجيا لويس هنرى مورجان L. H. Morgan في كتابه "المجتمع القديم" بأن كل مرحلة من التاريخ الإنساني مرتبطة باختراع مادي جديد، مقسماً مراحل للتطور إلى ثلاث مراحل: الوحشية والبربرية والمدنية، ثم قسم كلاً من المرحلتين الأولى والثانية إلى مراحل فرعية ثلاث.

وتتولد كل مرحلة من هذه المراحل العامة والفرعية بواسطة اختراع تكنولوجي عظيم معللاً ذلك، بان المرحلة الثالثة نتيجة لاختراع القوس والسهم، وبدأت المرحلة البربرية بالتوصل إلى صناعة الفخار

ويعنى ذلك أن الثقافة تتطور بتطور الوسائل المادية المستخدمة، أي أن تاريخ المجتمعات يرتبط بتطور الصناعة.

وقد قسم ماكس فيبر التطور الصناعي إلى أربع مراحل هي:

- النظام العائلي.
- نظام الصناعة اليدوية أو الطوائف الحرفية.
- نظام الاستخدام.
- نظام الصناعة المركزة، والنظام الأخير يمتاز بالكثافة السكانية الكبيرة.

وقد بين براون J. Brown في كتابه "علم النفس الاجتماعي في الصناعة" أن تاريخ الآلة وحضارتها في الألف سنة الماضية قد مرت في ثلاث مراحل متعاقبة ومتداخلة. هي:

مرحلة العصور الوسطى ومرحلة الثورة الصناعية والمرحلة الحديثة.

وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بتكنيك خاص بها:

التكنيك القديم والمتوسط والحديث على التوالي. أي أن كل مرحلة كما يقول لويس ممفورد Lewis Mumford لها مناطقها الخاصة بها، واستخدامها لمصادر ومواد أولية مميزة، ووسائلها النموذجية لاستخدام الطاقة وتوليدها ومهناً وطرقاً خاصة تستخدم من قبل العمال.

ويشير براون أنه في المرحلة الأولى كان الاعتماد على الماء والخشب ثم الاعتماد على الفحم والحديد في المرحلة الثانية، والاعتماد على الكهرباء والمعادن في المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما زالت في طور التكوين، ويضيف إلى أن كل مرحلة قد صاغت أيديولوجية خاصة بها من أجل تفسير وتبرير تنظيمها الاجتماعي.

لقد كانت الصناعة في العصور الوسطى ذات تقنية بسيطة تقوم على ورش صغيرة مبنية على نظام الطوائف، وذات إنتاج محدود وفق الحاجة، وتتسم بالروح الجماعية بين العمال.

أما في المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الصناعية، فقد كانت تتصف بتقديم تكنولوجي كبير انعكست آثارها على المجتمع، فقد ارتفع مستوى معيشة السكان وزادت من الحراك الجغرافي – الهجرة – والحراك الاجتماعي. وتميزت بسيادة الروح الفردية بعكس المرحلة السابقة.

وقد ظهرت أنظمة اجتماعية جديدة، فقد جاء النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، نتيجة لانتشار الصناعة والحركة الصناعية بوجه عام، وحدثت تغيرات اجتماعية عميقة.

في الأسرة والمجتمع عامة. وبتوسيع المشاريع الصناعية بدأت الشركات الكبرى بالظهور وأخذ المالك الفرد في الاختفاء في كثير من الصناعات. وظهرت الحركة النقابية التي جاءت مكان الرابطات الحرفية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة.

وفي المرحلة الثالثة: ظهرت التكنولوجيا بشكل متقدم خاصة في استخدام الذرة وهي تتميز بحدثين هامين هما:

١) **الإنتاج الوفير – الجماهيري:** الذي طبق في الولايات المتحدة في إنتاج عربات البضاعة وإنشاء السكك الحديدية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد توسع منذ أوائل هذا القرن. فقد عمت قاعدة الإنتاج بالجملة معظم أقطار العالم، وأصبحت قاعدة أساسية في تنظيم أوجه نشاط الإنتاج الصناعي، فقد تعدى الإنتاج بالجملة المصنع إلى الزراعة مثلما هو سائد في التعاونيات الجماعية في الاتحاد السوفياتي وإلى مجالات البحث العلمي وغير ذلك.
٢) **ظهور الشركات المتعددة الجنسيات:** التي تعرف اليوم بالشركات المتعدية الجنسيات وهي شركات كبيرة لا تعتد بالحدود بين الدول، وترسم استراتيجيتها التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة معينة، كما أنها لا تقوم على أساس تمثيل جنسيات أو قوميات معينة.

لقد وجدت هذه الشركات الكبيرة مشكلات عديدة في مجال العمل الصناعي، من أبرزها المسألة الإدارية والقيادة العامة. فأوجدت فئة تعرف بفئة المديرين الموظفين غير المالكين، نظراً لسعة المشاريع وتخصصاتها وبعد مكان عملها،ألمر الذي يتطلب من صاحب الشركة تعيين مدراء للقيام بإدارتها نيابة عنه.

ومن الجدير بالذكر، أن التطور الصناعي لم يكن واحداً في مستوياته لدى المجتمعات كافة، ولا حتى في المجتمعات الأوربية، فالثورة الصناعية قد بدأت في بريطانيا أولاً، مما أدى

إلى تقدمها على غيرها من البلدان الأوربية الأخرى، وبطبيعة الحال مجتمع ظروفه الخاصة التي بموجبها تتحدد سياسة التصنيع وأبعاده.

وقد حاول بعض من المفكرين أن يربط التصنيع بحادث أو ظرف معين، ولعل من أبرز تلك التعميمات ما يراه بروسلر من أن التصنيع كان يبدأ دائماً بحرب ما، ويرى في هذا الصدد أن التصنيع بدأ في فرنسا بعد حرب نابليون وفي ألمانيا بعد حرب ١٨٧١م بالذات وفي أمريكا بعد الحرب الأهلية وفي روسيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية.

وبوجه عام، تعتبر الصناعة بمراحلها المختلفة من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي في الحقل العمالي والاجتماعي عامة.

ولعل أبرز السمات الاقتصادية والاجتماعية لمراحل التصنيع – خاصة مرحلة الإنتاج الوفير –

١- زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة كبيرة

٢- وسيطرة الصناعة وأسلوب الإنتاج الصناعي على نمط الإنتاج في معظم المجالات.

٣- وتشغيل الأيدي العاملة بوفرة وغلى ضرورة توفير قيادة وإدارة فعالة من أجل تسيير المشروعات الكبرى، وضبط العلاقات العمالية.

وقد أحدثت الصناعة تغيرات اجتماعية مهمة في المجتمع العمالي تبدو في عدة مظاهر حسب رأي رالف دارندورف وهي:

١-تحويل مجتمعات الطوائف الحرفية أو الطبقات المغلقة إلى مجتمعات طبقية مفتوحة.

٢- تحطيم النظم التقليدية في تدرج المكانة، والمساواة بين جميع العمال المأجورين.

٣- تكوين حالة من عدم التكيف الخطير، والاغتراب لدى العمال الصناعيين.

٤- ظهور أزمات اجتماعية متزايدة وخاصة بين العمال الصناعيين.

٥- زيادة حدة الصراع الطبقي بين أصحاب المؤسسات والعمال الصناعيين.

٦- أي أن المراحل الصناعية أدت إلى إحداث تفكك وفوضى في الأشكال التقليدية المعروفة في كل مجالات الحياة الاجتماعية العمالية.

ثالثاً التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتصنيع:

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في الحقل العمالي الصناعي هي:

تقسيم العمل، والاغتراب، والعلاقات العمالية، والبيروقراطية والحراك المهني

وبالمقابل حدثت تغيرات مهمة في الحقل الاجتماعي العام، خاصة في مجال الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة، والحراك الاجتماعي والجغرافي، وهذا المتغيرات الأخيرة رغم أهميتها إلا أنه سيقتصر تحليلنا على المتغيرات الأولى، تلك التي تقع في مجال العمل الصناعي أي داخل بوابة المصنع، لأنها تغيرات اجتماعية مباشرة لعملية التصنيع، وسنحاول تحليل تلك المتغيرات على النحو التالي:

١-تقسيم العمل والتخصص

بدأ تقسيم العمل في بداية تكوين فائض الإنتاج، حيث بدأ الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي، وقد أدت الصناعة إلى تعميق هذا التقسيم وإيجاد ظاهرة التخصص الدقيق.

لقد انطوى تقسيم العمل في الصناعة على سلطة مطلقة مارسها الرأسماليون تجاه العمال الذين أصبحوا عبارة عن أجزاء في جهاز اجتماعي متكامل

وقد صاحب تقسيم العمل زيادة في الإنتاج وتحسن في الإنتاجية والتركيز على التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى فصل العامل عن محيطة العمالي، والقيام بعمليات محدودة، في إطار العملية الإنتاجية العامة التي تنقسم إلى وظائف فرعية تنتهي إلى مهنة، أو عمل واحد يقوم على انجازه عامل بعينه.

وقد لاحظ دوركايم أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن العضوي الذي يبدو في ارتباط الوظائف ببعضها، واعتمادها على بعضها اعتماداً متبادلاً ويتطلب حداً من التعاون بوجه عام.، وهناك عيوب ومزايا لظاهرة تقسيم العمل الصناعي

ومن أهم هذه المزايا:

أ- زيادة مهارة العامل:

لقد أدى تقسيم العمل والتخصص إلى زيادة مهارة العامل نتيجة لتكرار العمل نفسه يومياً، مما يؤدي إلى إتقانه وزيادة مهارته والوقوف على التفاصيل الدقيقة المتعلقة به، والتغلب على الصعوبات التي تعترض سبيله، فضلاً عن أنه قد يبتكر وسائل تؤدي إلى زيادة مستوى أدائه لعمله.

ب- الاقتصاد في الوقت:

فالتخصص في أداء نوع معين من الوظائف يؤدي إلى اقتصاد في الوقت، لأن تنقل العامل من مكان إلى آخر يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت من أجل أن يتهيأ نفسياً وذهنياً لعمل جديد.

ج - الاستفادة من المهارات المختلفة:

لأن التخصص وتقسيم العمل تتيحان الفرصة لاستخدام المهارات المختلفة. إذ يمكن لكل فرد أن يمارس العمل الذي يراه ملائماً لمواهبه الخاصة، فيمكن للعامل العادي أن يعمل بكل قوته، والعامل الماهر أن يعمل بكل مهارته اليدوية، والمنظم بكل قدرته الإدارية. أي أن كل فرد يتجه إلى الأعمال التي تلائم ميوله ومواهبه الخاصة، فتتحقق مقولة: العامل المناسب في العمل المناسب.

هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم محاسن تقسيم العمل ، أما مساوئ التقسيم والتخصص فتبدو في عدة مظاهر أهمها:

أ- **إحداث بطالة عند العمال:** إن تقسيم العمل داخل المصنع، أو الوحدة الإنتاجية، يتطلب بطبيعة الحال تخصص العمال في عملية إنتاجية أو أكثر من العمليات الجزئية في مختلف مراحل الإنتاج، لسلعة معينة. لذلك فإن الاستغناء عن هؤلاء العمال أمر ينطوي

على خطورة، إذ يصعب عليهم القيام بعمل جديد قد يختلف في نمط أدائه عن العمل السابق، مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل من المران والتدريب على العمل الجديد.

ب- انتشار الملل: إن العامل الذي يقوم بعملية واحدة بسيطة طوال النهار على مدار سنين طويلة – أي الأداء التكراري – لعملية واحدة يؤدي إلى إصابة العامل بالملل والسأم ويشعره بتفاهة العمل الذي يؤديه لعدم بذل مهارة فنية كبيرة.

والقضاء على هذه الظاهرة، يتطلب إدخال وسائل جديدة منها إدخال الموسيقى وقت العمل، وإدخال فترة الراحة القصيرة خلال العمل اليومي، وترقية العمال الذين يظهرون مهارة عالية، وغير ذلك من الوسائل

ج - تقليل أهمية المهارة عند العمال: إن زيادة التخصص، تحرم العامل من الحافز الناتج عن الاعتزاز بما يحققه نتيجة لمهارته

ويرى فريدمان أن من مساوئ التخصص القضاء على المهارة الفنية التي كانت تتوفر في الصانع القديم، وذلك لأن الإنتاج الوفير اليوم يقوم في معظمه على عمال نصف مهرة،

ولأن وظيفة العامل ليست في الإنتاج الحقيقي بل في مجرد السيطرة على الآلة وكيفية تشغيلها، والمحافظة عليها كي تبقي في حالة جيدة، أما المقدرة الفنية فقد قضي عليها إلى درجة كبيرة بواسطة التقسيم الصناعي وأصحاب الياقات البيضاء.

وبوجه عام، يعتبر تقسيم العمل والتخصص من الظواهر التي أوجدها التطور الصناعي والتي انعكست آثارها إيجاباً أو سلباً على العامل مباشرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر دلالة على تقدم الصناعة والتصنيع، وهناك تفاوت بين المجتمعات في الاستجابة لهذه الظاهرة وفقاً للأهداف التنموية المنشودة ونظام الملكية لوسائل الإنتاج.

٢-الاغتراب

استعمل مفهوم الاغتراب بمعاني عديدة في العلوم الاجتماعية، واستعمل بمعاني مختلفة لدى المفكرين الاجتماعيين، أمثال كارل ماركس ودور كايم وماكس فير وغيرهم.

والاغتراب بوجه عام يعنى العزلة الاجتماعية والنفسية للإنسان في المحيط الاجتماعي.

ويعتبر من الظواهر التي أوجدتها الصناعة في المحيط العمالي. وهو مظهر سلبي شد انتباه الباحثين من أجل دراسته، ومعالجته في إطار معالجة الظواهر المعتلة التي أوجدتها الصناعة بشكل عام.

وقد كان ماركس يعني بالاغتراب فقدان "القوة" أو فقدان "المعني" نتيجة للآثار التكنولوجية على العلاقات الصناعية في ظل الإنتاج الرأسمالي

حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الصناعة الرأسمالية تحرم العمال من فرص إشباع حاجاتهم النفسية في العمل مما يؤدي إلى عدم فهمهم لنتائج العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب

وفي ظل تعقد العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب.

وفي ظل تعقد العملية الإنتاجية، تحول العامل إلى مجرد آلة وعبداً لها، ولنتاج عمله أيضاً، الذي بات يتحكم فيه ويسيطر عليه، وعموماً يعتقد ماركس أن النظام الرأسمالي يمثل قمة الاغتراب، لأن العامل يصبح عبارة عن ترس في آلة الإنتاج ولا يحصل على ثمرة جهوده وأتعابه.

ويرى ماكس فيبر أن الاغتراب يبدو في التحول نحو البيروقراطية التي هي عبارة عن سلسلة من القواعد التنظيمية التي تسير بموجبها الإدارة الصناعية

وهي ضرورة لكل مؤسسة صناعية متقدمة، وتفرض البيروقراطية على العامل الالتزام بتطبيق القوانين والامتثال لها. رغم أنه في كثير من الحالات لا يدرك معنى تلك القوانين فيؤدي ذلك إلى اغترابه. ويؤكد فيبر أن كل أنواع البيروقراطية تؤدي إلى الاغتراب.

أما دوركايم فيرى موضوع الاغتراب في العمل الأنومي

وقد بين بلونر أن الأبعاد المختلفة للاغتراب في العمل، تختلف من حيث شكلها وشدتها باختلاف المواقف الصناعية

وعلى الرغم من وجود مظاهر عامة للاغتراب في الأساليب الإنتاجية الحديثة، والتنظيمات البيروقراطية الصناعية، فإن هذه المظاهر تختلف باختلاف التكنولوجيا السائدة، وتقسيم العمل، والبناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي في الصناعة.

وبوجه عام، تظهر أبعاد الاغتراب في انعدام القدرة على التحكم في عملية الإنتاج بصفة مباشرة، وعدم إدراك الهدف من العمل، ومدى ارتباطه بعملية الإنتاج كلها، وإخفاق العامل في الاندماج بالمجتمع الصناعي، وإخفاقه في الاندماج كلية في أسلوب الإنتاج.

٣-البيروقراطية

لعل من أهم الظواهر التي صاحبت الثورة الصناعية هي ظاهرة البيروقراطية التي ازدهرت بتطور الصناعة ونشوء المصانع الكبرى .

وقد تعددت التعارف والنظريات حول البيروقراطية. ولا يتسع المقام هنا لعرض وتحليل ذلك، وإنما سنتعرض لها باعتبارها ظاهرة نمت بقوة في إطار الثورة الصناعية.

ومفهوم البيروقراطية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠). وهي جهاز تنظيمي يضم مجموعة من العاملين تحكمهم قواعد محددة من أجل تحقيق أهداف مقررة مسبقاً.

وتعرف البيروقراطية بأنها مجموعة من الأجهزة والمنظمات التي تتخذ شكلا معيناً من أشكال التنظيم الرشيد الذي يقوم على قاعدة السلطة الرسمية، ومرتكزاً على نظام رسمي غير معتمد على التأثير الشخصي للأفراد

ويعتبرها فيبر أعلى أشكال التنظيم كفاية، وأقدرها على تحقيق الأهداف المنشودة.

وهناك من ينظر إليها نظرة أخرى، حيث يعتبرها ماركس نوعاً من الاغتراب والتسلط من قبل الطبقة الرأسمالية على الطبقة العمالية.

ويعتقد أن العاملين في التنظيم البيروقراطي يفتقدون القدرة على المبادأة، والتخيل الخلاق والخوف من تحمل أعباء المسؤولية والسعي من أجل تدعيم أوضاعهم والتقدم وما يرتبط بذلك من تعلق طفيلي بالرموز والمكانة والهيبة.

ويضع فيبر نموذجاً مثالياً للتنظيم البيروقراطي متماشياً مع النسق الفكري الذي أقامه

وهي ممارسة للضبط على أساس المعرفة

وفي المجال التنظيمي في الصناعة، استطاعت البيروقراطية أن تواجه التغير التنظيمي بكفاءة عالية، لقد أدى نمو التخصص في الصناعة إلى زيادة الاعتماد على التنظيم الإداري الرشيد من أجل الوفاء بمتطلبات الإنتاج الوفير.

ومن الجدير بالذكر أن التخصص يمكن أن يوجد في أي نمط من أنماط التنظيم الاجتماعي، إلا أن البيروقراطية قد قدمت فوائد مهمة لظاهرة التخصص في المصانع

فقد أوجدت وظائف ذات نطاق محدود للمسؤولية، ومكنت التنظيم من الاعتماد على قواعد موضوعية، يمكن أن يحتكم إليها في تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج الإنتاج، كما أن البيروقراطية بوصفها تنظيماً اجتماعياً رشيداً قد أوجدت لدى أفراد الإدارة اتجاهاً نحو تطبيق المعرفة والأساليب الفنية في العمل

وأخذت تنمي لديهم الخبرة والمهارة، طالما أنها بحكم بنائها تنقسم إلى أدوار معينة، يطلب إلى ك لعضو التخصص طوال الوقت في واحد منها.

إن ما يشجع على تطور البيروقراطية في المصنع هو تزايد استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع، لأن الاعتماد الهائل على الآلات من شأنه أن يؤدى إلى التخصص، كما يقتضي التنظيم في الأنشطة الاقتصادية، ولا يحتاج ذلك إلى تخطيط رشيد فحسب، بل يتطلب وجود نظام فني دقيق، وقد تحقق ذلك في التنظيم البيروقراطي الجديد.

ومن المعروف أن البيروقراطية تستطيع أن تضاهي التقسيم الدقيق للعمل الذي صاحب التشغيل الآلي. من حيث تحديد الأدوار تحديداً واضحاً، وبالتالي يمكن أن يعتبر تطور البناء الحديث للمصنع هو عصر ازدهار البيروقراطية.

وأن دور البيروقراطية يختلف من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، لأنها تتكيف وحاجة النظام الاجتماعي بوجه عام.

لقد استطاعت البيروقراطية أن تواجه نمو التنظيم الصناعي من عدة جوانب:

من حيث القدرة على التوفيق بين التغيرات الاجتماعية للعمال في المصنع، وبين متطلبات الإنتاج من حيث الكم والكيف، ومن حيث التسيير الإداري.

ومن تحديد نطاق المسؤولية، فعلى كل عضو تحمل مسؤوليات محددة لا يتعداها، مما يؤدي إلى تدعيم العدالة والموضوعية في تطبيق القوانين التي يقوم عليها التنظيم البيروقراطي.

لقد أصبحت البيروقراطية على كفاءة عالية في مواجهة متطلبات الصناعة الحديثة.

وهناك عوامل أخرى عملت بدورها على ازدهار البيروقراطية الصناعية، مثل التوسع في الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية، والتطور السريع الذي طرأ على وسائل الاتصال، والاتجاه نحو تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا في الحقل الصناعي.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن العلاقة جدلية بين التطور الصناعي وازدهار البيروقراطية.

ولعل أهم خاصية بنائية للبيروقراطية الصناعية هي انقسامها إلى ما يعرف بتنظيم التسلسل

فالعامل مثلاً يدخل مع زملائه في أنماط من التفاعل الرسمي، تتصل بعملية الإنتاج، وهو في الوقت نفسه يتلقى الأوامر والتوجيهات من رؤسائه، ويتوافق تنظيم التسلسل مع بعض متطلبات الإنتاج الصناعي التي تتطلب توافر مستوى عال ن النظام المحكم، لأن السلطة في تنظيم التسلسل تنشأ عن مصادر محددة، ومعترف بها وذات شرعية لا يرقى إليها الشك.

لقد أتاحت البيروقراطية التنسيق بين مجموعات هائلة من الأعمال والمهام المتباينة من حيث العمل على تركيز السلطة في القمة، وإعطاء الإدارة العليا قوة من اجل رسم الخطط التي تواجه متطلبات التطور الصناعي، والعمل على تنظيم الهيئة الفنية التي تضمن الإفادة من الخبرات المتخصصة.

ومن الخصائص البنائية للبيروقراطية الصناعية الفصل الاجتماعي، والإداري بين فئتين هما: فئة تشغيل أوضاعاً عليا في التسلسل هي الإدارة، وفئة تشغل أدنى سلم التدرج المهني، وهي فئة العمال، ولكل فئة أدوارها المحددة وصفاتها العملية.

وهناك مظاهر أخرى للبيروقراطية الصناعية تنطوي على خاصية أساسية

هي وجود الميكانيزمات التي من خلالها يستطيع التنظيم أن يدعم وجوده، ومنها وجود نسق محدد للسلطة المتضمن في الوسائل والأساليب التي تستخدمها البيروقراطية من أجل ضمان سلوك أفرادها ليتطابق مع أهداف التنظيم العام، من خلال إيجار عدة وسائل وقنوات لتبليغ القرارات.

ومع ذلك لا يعني أن البيروقراطية إيجابية دائماً، وإنما قد تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، كما أن كبر حجمها قد يؤدي إلى الجمود نتيجة الالتزام المطلق بالقواعد الرسمية.

ولقد أجريت دراسات عديدة على العمال الصناعيين في أنحاء كثيرة من العالم، وقد بحثت في مدى التغير التنظيمي وأسبابه وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين حدوث الصراع وظهور التغير التنظيمي، وأن صورية القواعد البيروقراطية تحمى الأفراد وتجنبهم – إلى حد ما – الإحساس بعدم الأمان، وأن كان هؤلاء العلماء قد أوضحوا في بعض الأحيان، أن هذه الصورية قد فشلت في تحقيق الإحساس بالأمان.

ومع ذلك لا يعني أن البيروقراطية إيجابية دائماً، وإنما قد تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، كما أن كبر حجمها قد يؤدي إلى الجمود نتيجة الالتزام المطلق بالقواعد الرسمية.

ولقد أجريت دراسات عديدة على العمال الصناعيين في أنحاء كثيرة من العالم، وقد بحثت في مدى التغير التنظيمي وأسبابه وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين حدوث الصراع وظهور التغير التنظيمي، وأن صورية القواعد البيروقراطية تحمى الأفراد وتجنبهم – إلى حد ما – الإحساس بعدم الأمان، وأن كان هؤلاء العلماء قد أوضحوا في بعض الأحيان، أن هذه الصورية قد فشلت في تحقيق الإحساس بالأمان.

وهناك مدخل آخر لدراسة الجوانب الدينامية في التنظيم، يهتم بدراسة الأبعاد الايكولوجية للتنظيم البيروقراطي تكشف عن أثر البناء الطبقي ونمط استغلال الأرض، وطبيعة التنظيمات الاقتصادية في التأثير على البناء التنظيمي لمجتمع المصنع

ويذهب دونكان في التأكيد على تأثير موقع المجتمع على نوع الصناعة المنشأة ثم يكشف عن تأثير حجم المجتمع على درجة تخصص التنظيمات الصناعية التي توجد فيه.

٤-القيم العمالية

تعتبر القيم العمالية من أبرز الظواهر الاجتماعية التي صاحبت العمل الصناعي وقد تغيرت وفق التطور الصناعي عامة

وهذه القيم عبارة عن فكرة أو معيار ثقافي تقارن على أساسه المعطيات فتحظى بالقبول أو الرفض نسبة لبعضها البعض ويرتبط الأفراد بهذه القيم ارتباطاً عاطفياً وتوجه حياتهم في التعامل مع المعطيات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية

ولا شك أن القيم تعكس بعداً ثقافياً لدى المجتمع، وهي تتغير حسب المكان والزمان، متباينة لدى المجتمعات وهي كأفكار تتعلق بمختلف شؤون الحياة. المادية والفكرة تعين على تحقيق الأهداف، مبينة الوسائل المرسومة لبلوغها ومحددة الجزاءات المختلفة في ذلك.

ومن المعلوم أن الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول غليها تتغير بتغير المجتمع ولهذا تتغير مجموعة القواعد السلوكية التي تبين قيمة تلك الأهداف والطرق التي تؤدي إليها أي تتغير القيم بوجه عام.

وتأتي أهمية القيم من مساهمتها في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، والعمل على تنمية المجتمع بشكل عام، ولكل نشاط اجتماعي قيماً خاصة به.

وفي مجال بحثنا فيما يتعلق بالقيم العمالية في الصناعة، والتغيرات الاجتماعية التي حدثت فيها يمكن الإشارة إلى أهم القيم التي جاءت مصاحبة لعملية التصنيع وهي

أ- قيمة العمل:

تختلف نظرة المجتمعات إلى قيمة العمل، وقد كانت النظرة القديمة في معظمها تنظر إلى العمل نظرة دونية. فقد بين أفلاطون في جمهوريته أن العمل اليدوي من مهام الطبقة الدنيا وحدها، وقد سادت هذه الفكرة لدى المجتمعات الأوربية إلى وقت قريب الأمر الذي حفز المصلحين للمناداة بنصرة العمال، والطبقة العاملة، وتخفيف الأعباء عنهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ولا شك أن التصنيع قد أدى في نهاية الأمر إلى تحسن أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كانت متدنية في المجالات كافة مع بداية الثورة الصناعية وانطلاقاً من العملية الإنتاجية التي يشكل العامل فيها العنصر الرئيسي، ونظراً لأهمية الإنتاج الصناعي في الحياة الاجتماعية فإن قيمة العامل في هذا المجال قد ارتفعت الأمر الذب انعكس على تحسن مستوى معيشة العامل. ولا شك أن الطبقة العاملة قد قدمت تضحيات في سبيل ذلك.

ب- قيمة الوقت:

تقوم سياسية التصنيع على مبدأ التشغيل الكامل للقوى العاملة في القطاع الصناعي ولما كان الإنتاج يقوم على التخصص والتنظيم الدقيق، مما يستدعي الإنجاز في وقت محدد، لهذا تصبح قيمة الوقت ذات أهمية أساسية في العملية الصناعية.

وأي تأخير في الوقت يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج، بالإضافة إلى أن العمل الصناعي المعقد يتطلب دقة كبيرة فياحترام الوقت أثناء عملية الإنتاج، لأن العامل يكون حلقة في سلسلة الإنتاج وعملة يكمل عمل الآخرين المشاركين في العملية الإنتاجية.

ج - قيمة النظام والدقة في العمل:

أن طبيعة العمل الصناعي تختلف عن العمل الزراعي من حيث متطلبات الإنتاج وظروفه الفيزيقية وما إلى ذلك. فالعامل الصناعي في المصنع يخضع لتنظيم بيروقراطي معين، ويتعامل مع الات دقيقة معلوم إنتاجها.

فالعامل والآلة متكاملان، وعمل كل منهما يتوقف على عمل الآخر، وأي خطأ في التعامل مع الآلة يؤدي إلى تعطيل الإنتاج وانخفاضه، وربما يؤدي على إصابة العامل وتعرضه إلى الخطر.

د- قيمة الذات العاملة:

يبدو ذلك في الاعتماد على النفس، فالعمل الصناعي يختلف بطبيعته عن العمل الزراعي الذي يستدعي مشاركة جماعية من قبل أفراد الأسرة، مما يجعل التمييز بين الجهود الفردية أمراً صعباً.

ومن المعلوم أن العملية الإنتاجية زراعية أم صناعية هي عملية اجتماعية في المحل الأول، غير أنه في المجال الصناعي القائم على التخصص يكون العامل بمفرده مع الآلة، مما تستدعي الضرورة الاعتماد على نفسه أولاً.

هـ - قيمة عمل المرأة:

لقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة فأخذت المرأة تشارك إلى جانب الرجل في العمل الصناعي كما كانت تشارك في العمل الزراعي

وقد أوجدت الصناعة وظائف عديدة مما أعطى فرصاً أوسع لمشاركة المرأة في هذه الوظائف المختلفة التي تتناسب مع إمكانياتها في هذا المجال، وأصبحت المجتمعات تفتخر بارتفاع نسبة العاملات فيها، لأن المشاركة الواسعة للمرأة معناه الإسراع في تحقيق التنمية، وتقدم المجتمع.

المحاضرة ١٤

مراجعه عامه

اولاً : المفاهيم والمصطلحات العلمية التي وردت في المقرر

ثانياً : نماذج للأسئلة المقالية

ثالثاً : تلقى استفسارات الطالبات والطلاب عن كل ما يخص المقرر والرد عليها

..

اولاً : المفاهيم والمصطلحات العلمية التي وردت في المقرر.

١- مصطلح التغير الاجتماعي

التغير يعني الاختلاف ما بين حالتين حاله قديمة وحاله جديدة ،أو هو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة من الزمن وحين نضيف لكلمة التغير كلمة اجتماعي يصبح هو كل تغير يتعلق بالمجتمع خلال فترة من الزمن.

فالتغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن ، وهناك تغيرات عديدة تحدث في المجتمع في جانبي الثقافة المادية والفكرية فهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد

وهناك اختلاف في الوظائف والأدوار الاجتماعية وفي الأنظمة والقيم والعادات وهناك اختلاف في الأدوات التي يستخدمها المجتمع

لكن ما هو التغير الاجتماعي بين كل تلك التغيرات ؟

حاول المفكرون الإجابة عن هذا السؤال فكانت إجابتهم متعددة:

- ❑ رأى جي روشي في كتابه (التغير الاجتماعي مدخل إلى علم الاجتماع - ١٩٦٨م) أن التغير الاجتماعي يتميز عن غيره من التغيرات غير الاجتماعية وأن له أربع صفات أساسية هي:-

(١) التغير الاجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد عديدين وتؤثر في أسلوب حياتهم وفكرهم

(٢) التغير الاجتماعي يصيب البناء الاجتماعي أي انه يؤثر في هيكل النظام الاجتماعي في الكل أو الجزء

وهو التغير الذي يحدث أثراً عميقا في المجتمع

وهو التغير الذي يطرأ على المؤسسات الاجتماعية كالأسرة

أو على النظم الاجتماعية كالاقتصاد

(٣) يكون التغير الاجتماعي محدداً بالزمن أي يكون ابتداءً من فترة زمنية ومنتهياً بفترة زمنية معينة ،من اجل مقارنة الحالة الماضية بالحالة الراهنة لمعرفة مدى التغير

(٤) أن يتصف التغير الاجتماعي بالديمومة والاستمرارية وذلك من اجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده

لأجل ذلك أعتبر" جي روشي" التغير الاجتماعي

هو كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسارها.

ويعرف جينزبيرج التغير الاجتماعي

بأنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي لهذا فإن الأفراد يمارسون أدواراً اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن

بينما يرى الدكتور عاطف غيث أن التغير الاجتماعي (هو التغيرات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي في بناء المجتمع ووظائف هذا البناء المتعددة والمختلفة

ويرى أن التغيرات الاجتماعية تأتي على عدة أشكال:-

التغير في القيم الاجتماعية

التغير في النظام الاجتماعي

التغير في مراكز الأشخاص

يلاحظ من كل ما سبق إن العلماء متفقون فيما بينهم على إن التغير الاجتماعي هو ((كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة محدده من الزمن وقد يكون هذا التغير ايجابياً أي تقدماً أو يكون سلبياً أي تخلفاً فلا يوجد اتجاه محدد للتغير، كما انه قد يكون سريعاً أو بطيئاً ، و قد يكون كلياً في جوانب المجتمع أو في جزء منه))

٢- مصطلح التقدم الاجتماعي

- **استخدم مصطلح التقدم الاجتماعي باعتباره مرادفاً لمصطلح التغير الاجتماعي**
- **جاء ذلك واضحاً عند اوجست كونت و كوندريسة وتيرجو.**
- **يشير مفهوم التقدم إلى التغير التقدمي الذي يرتبط بتحسن دائم في ظروف المجتمع المادية واللامادية ويسير التقدم نحو هدف محدد أو نقطة نهائية ويرتبط هذا النوع من التغير بالفائية أي الاتجاه لتحقيق غاية هي المثل الأعلى وينطوي التقدم على مراحل ارتقائية بحث تكون كل مرحلة أفضل من سابقتها ويكون المجتمع افضل من حيث الثقافة والقدرة الاجتماعية والسيطرة على الطبيعة**
- **يكون التقدم تغير في اتجاه واحد**
- **يرتبط مفهوم التقدم بحكم قيمي، فالتغير لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه الذي يحقق المزيد من الإشباع والرضا**
- **ظهر مفهوم التقدم في سياق خاص حيث ارتبط ببعض النظريات في القرن التاسع عشر .كما في مجال فلسفة التاريخ عند كوندريسة أو في مجال علم الاجتماع عند أوجست كونت**

وقد أكدت هذه النظريات أن التاريخ يسير في خط تقدمي وإنه اوشك أن يبلغ ذروته بعد أن قامت الثورة الصناعية والثورة الديمقراطية.

- **حديثاً لم يعد يستخدم هذا المفهوم إلا للإشارة إلى وجهة التغير الاجتماعي عندما يكون هذا التغير سائر في خط تقدمي**

تعرض هذا المفهوم للنقد نتيجة لمجموعة من جوانب القصور التي تظهر فيه منها

(١) إن هذا المفهوم يعاني من التحيز القيمي

(٢)عدم استيعاب المفهوم لكل جوانب التغير بل بجانب واحد

(٣)إن هذا المفهوم يقوم على افتراض لايمكن التحقق منه وهو افترض أن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل فمفهوم التقدم نسبي يختلف من مجتمع لأخر حسب ثقافة المجتمع، والتقدم عند مجتمع قد يكون متخلفاً في مجتمع أخر.

لذا يصعب تحديد ما هو الأفضل.

ومن الناحية التاريخية :

تعود فكرة التقدم إلى عصور قديمة ، وأول من استخدم هذا المصطلح هو (لو كريتس)عام ٦٠قبل الميلاد، إلا أن نظريات التقدم لم تصبح موضوعاً من موضوعات البحث الاجتماعي إلا منذ بداية القرن السابع عشر

فقد ذهب كل من بيكون وديكارت إلى أن الإنسان يستطيع أن يحقق تقدماً لا حدود له عن طريق مجهوداته وإرادته .

ويرى (فونتينل) إن تجمع المعرفة الإنسانية يساعد في التقدم المستمر للإنسان.

وقد بدأت تظهر نظريات التقدم الاجتماعي مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت الى ظهور فلسفة التقدم

وقد عرف هوبهاوس التقدم بأنه (نمو اجتماعي للجوانب الكمية والكيفية في حياة الانسان)

ويرى (كاريف) إن التقدم (هو تطور تدريجي يدل على نمو المجتمع وتصاحبه مؤشرات تدل على مداه)

ويلاحظ أن معظم المفكرين الذين تحدثوا عن مفهوم التقدم تحدثوا عن عوامله

والفرق بين مفهومي التقدم والتغير

يرتبط بأن مفهوم التقدم بالضرورة يشير للتحسن المستمر

اما التغير فهو يشير للتغير الذي قد يكون تقدم أو تخلف وهو بالتالي مفهوم علمي موضوعي بعيد عن الذاتية والتقييم.

٣- مصطلح التطور الاجتماعي

يشير مفهوم التطور إلى ((التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الاكثر تعقيداً))

وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من اشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الاكثر تعقيداً

وتأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية وخاصة علم الاحياء.

كما تأثرت بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية

لذلك فإن استخدامات هذا المفهوم في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات قد عكست هذا التأثير وذلك بتشبيه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره ، بل إن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية.

مثلاً الحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية ، والحياة الاجتماعية تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية

ويقصد بمفهوم التطور الاجتماعي النمو البطيء المتدرج الذي يؤدى إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة بالمرحلة السابقة.

ويعرفه معجم علم الاجتماع بأنه (العملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الانسانية نمواً مستمراً مروراً بمراحل متلاحقة مترابطة)

وقد استخدم هذا المفهوم بشكل واسع في العلوم الاجتماعية خاصة علم الاجتماع بعد أن وضع دارون كتابة المعروف (اصل الأنواع)عام ١٨٥٩م موضحاً فيه نظريته التطورية البيولوجية للكائنات الحية.

واستخدم هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) مصطلح التطور الاجتماعي ليشير إلى تطور المجتمع على نفس طريقة تطور الكائن العضوي وقد بين في كتابه "اصول علم الاجتماع" فكرة المماثلة بين تطور المجتمع وتطور الكائن العضوي حيث عرف التطور بأنه (انحدار سلالي معدل على نحو معين)

اما المفكر الأنثروبولوجي (تايلور)فقد استعمل مصطلح التطور في كتابه الثقافة البدائية بصورة غير دقيقة.

٤- مصطلح النمو الاجتماعي

يعني مصطلح النمو انه عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو اجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ، كما يشير إلى نوع معين من التغير وهو التغير الكمي

ومن امثلة التغيرات الكمية التي يعبر عنها مفهوم النمو التغيرات التي تطرا على حجم السكان وكثافتهم ،والتغيرات في اعداد المواليد والوفيات ومعدلات الخصوبة ،وكذلك التغيرات في حجم الدخل القومي ونصيب الفرد منه

والتغيرات في انواع الانتاج المختلفة كالتغير في الانتاج الزراعي أو الصناعي كل هذه التغيرات تشترك في انه يمكن قياسها كمياً، لذلك ينتشر استخدام مفهوم النمو في الدراسات السكانية والاقتصادية .

ويرتبط مفهوم النمو بمفهوم التغير ، ذلك إن التغير الاجتماعي له جوانب عديدة ،من هذه الجوانب الكمية التي يمكن قياسها من خلال معدلات النمو التي تعتبر أحد المؤشرات الهامة للتغير الاجتماعي

ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو في الكفاية أو في التقييد أو في القيمة ،وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على الجماعات

ويختلف النمو عن التنمية **لأنه تلقائي** ،بينما التنمية عملية **إرادية مخططة**

والنمو الاجتماعي أكثر تعقيداً من النمو العضوي ،ففي النمو الاجتماعي لا نستطيع أن نرد كل الظواهر إلى نواتها الأصلية كما هو الحال في النمو العضوي .فقط في عمليتين ،نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية .

وقد استخدم مصطلح النمو بمعان مختلفة في الفكر الحديث فيقال أحياناً مجتمعات نامية ومجتمعات اقل نمو .ولا يزال هناك جدال حول هذه التسميات في ادبيات التنمية

مصطلح النمو يشير إلى التقدم إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام ،ويتجاهل الجزء الذي يشير إلى التخلف الاجتماعي كما إن فكرة النمو تتضمن قيمة أخلاقية كما انه ينطبق على التغيرات الكمية بشكل أفضل .

والاختلافات بين النمو الاجتماعي والتغير الاجتماعي يمكن وضعها في عدة نقاط :

١- يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبياً والمستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة ، اما التغير يشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والادوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي قد يكون التغير ايجابياً أو سلبياً ولا يتصف بالثبات

٢- يكون النمو بسيطاً أو تدريجياً ،اما التغير فيكون عكس ذلك لأنه قد يكون سريعاً، ويتضمن قفزات إلى الامام أو إلى الخلف

٣- يسير النمو في خط مستقيم بحيث يمكن التنبؤ به اما التغير فلا يكون سيره مستقيما

٥- مصطلح التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية هي ((الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة الافراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى اقصى بعد ممكن لتحقيق قدر اكبر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي))كما تشير إلى عملية ارتقاء تدريجي .

ويعرفها حسن سعفان : بأنها ((الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين ، بقصد تحقيق مستويات اعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والاسرة والشباب))

و يرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث Modernizationوالذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي ، إلى نمط متطور تكنولوجياً واقتصادياً وسياسياً.

ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية

والوصول إلى تحقيق اعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية

هناك ثلاث اتجاهات في التنمية هي :.

الاتجاه الرأسمالي & الاتجاه الاشتراكي & الاتجاه الاجتماعي :.

أما العلاقة بين مفهوم التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي فتتجلى في الأمور التالية :.

- ➢ - إن مفهوم التنمية الاجتماعية هو اقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والنمو والتطور
- ➢ - الاختلاف يتضح في إن التغير الاجتماعي تلقائي بينما التنمية مخطط لها
- ➢ التنمية لا تتضمن البعد السلبي بل هي ايجابية دائماً في حين أن التغير قد يكون نكوصاً.

٦- النظريات العاملية

- ❖ إن ما نعنيه بالنظريات العاملية، هي تلك النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي على ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، والعامل الاقتصادي، والعامل الأيكولوجي وغير ذلك.
- ❖ وهي نظريات حديثة نسبياً مقارنة بالنظريات السابقة، ونظراً لكونها تبني أفكارها في الغالب على تجارب علمية، وأمبريقية، لهذا اعتبرت نظريات سوسيولوجية تمييزاً لها عن النظريات الفلسفية السابقة
- ❖ هذه النظريات السوسيولوجية العاملية ليست واحدة في إطارها العام، أو في معالجتها للتغير الاجتماعي، كما أنها تتفاوت من حيث الواقعية في التحليل، والتفاوت في درجة التأثير على الظواهر الاجتماعية
- ❖ هناك اختلاف بين آراء القائلين بهذه العوامل، واتفاق في حتمية التغير ولزوميته، تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل

٧- التكنولوجيا

- ➢ يرى كثير من الأفراد بأن التكنولوجيا: هي فن استعمال الآلات – التقنيات – أي الامتلاك العلمي لاستعمالها. والأهمية المترتبة عليها. أو هي الآلات وفن استعمالها
- ➢ ويرى أحمد الخشاب، أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة.
- ➢ **ويمكن تعريف التكنولوجيا، بأنها مجموع المعارف، والخبرات المتراكمة، والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع.**
- ➢ **ومن الوجهة الاجتماعية فإن "معنى" التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع. وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية:**

١-يؤدي الموقف السوسيولوجى إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع.

٢-يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله.

٣-وبفعل عامل الانتشار، تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية الاختراع أو الاكتشاف. كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

٨- النظريات الحتمية

- ❖ نقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا – كالاقتصاد أو المناخ أو غيرها – هو العامل الوحيد الذي يحرك العوامل الأخرى
- ❖ ولذلك فان هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد ، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير

٩- المشكلة الاجتماعية

يقول راب وسلزنيك "**أنها مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً، أو تعوق المطامح الرئيسية لكثير من الأفراد".**

وهما يذهبان إلى أبعد من ذلك حينما يصفان المظهر الأول للمشكلة الاجتماعية بقولهما:

"توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس، وتضطرب النظم السائدة، وينتهك القانون، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر، ويتحطم إطار التوقعات

والمثال على ذلك أنه لا يوجد في الوقت الحاضر إلا اهتمام محدود بنجاح الأحداث، بحيث أصبح هو الطريق الموصل إلى الجريمة، كما أنه يهدد الأمن الشخصي والملكية، كذلك يخشى ألا يستطيع المجتمع أن ينقل القيم الاجتماعية الايجابية إلى الشباب.

وبعبارة أخرى ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها تمثل انهيارا داخل المجتمع ذاته"

ومن ناحية أخرى عرفت باربارا ووتون في مؤلف: العلوم الاجتماعية والباثولوجيا الاجتماعية ما أطلقت عليه "الباثولوجيا الاجتماعية" تعريفاً ضيقاً على النحو التالي:

"أنها تضم كافة الأفعال، التي يتم من أجل إنفاق الأموال العامة، أو التي يعاقب من يرتكبها أو هي كل ما يحتاج إلى إنفاق عام"

وينصب الاهتمام هنا على تعريف ميدان الدراسة تعريفاً دقيقاً قدر المستطاع، يجعلنا نتجنب الصعوبات التي ترجع إلى تباين الأفكار الذاتية حول ما ينظر إليه باعتباره يمثل "مشكلات اجتماعية".

غير أن هذا التعريف يحدد نطاق الدراسة تحديداً غير ملائم، طالما أنه يشير فقط إلى أفعال لا إلى مواقف، كما يهتم بتلك الأفعال التي تجذب اهتمام الدولة خلال فترة زمنية معينة.

وهكذا فهو يستبعد من مجال الدراسة كثيراً من المواقف الهامة، وضروب السلوك، التي يتسع نطاق الاعتراف بها كمشكلات اجتماعية مثل: الفقر، وبعض أنماط أو درجات الصراع الصناعي، والحرب في العصور الحديثة، في ضوء ذلك كله استطيع أن أتبنى ذلك التعريف الشامل الذي اقترحه راب وسيلزنيك.

١٠- التغير الثقافي

يعرف درسلير Dresslerالتغير الثقافي بأنه (تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع إدخال إجراءات جديدة)

ما يعنى انه عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك، كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

و بمعنى آخر يقصد به كل المتغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أم غير مادية، بما في ذلك الفن والتكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلم واللغة والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب أو وسائل المواصلات والنقل والصناعة. كما يشمل فوق ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

ويتميز التغير الثقافي بأنه

- عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها
- التغير الثقافي عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات التي هي الثمن الاجتماعي.
- التغير الثقافي يقوم على الحركة المفاجئة السريعة.
- التغير الثقافي يعتمد على رأس المال الأجنبي إن جاز لنا التعبير، أي أنه ينجم عن الاتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى.
- التغير الثقافي ينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان اختراعاً مادياً أم اختراعاً اجتماعياً كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية. إلا أن هناك ترابطاً أو تفاعلاً عادة بين هذين العاملين، وتعرف الطريقة التي يتم بها التغير الثقافي باسم العملية الثقافية
- التغير الثقافي هو الذي يقتصر على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع.
- إن سرعة وحجم ومجال التغير الثقافي تختلف من مجتمع لآخر، فقد يحدث التغير من خلال عملية طبيعية لنقل عناصر ثقافية من ثقافة متطورة نحو أخرى، وقد تتم العملية بفرض نمط ثقافي بالقوة مثل الاستعمار.

- إن التغير الثقافي يعد عملية انتقائية حيث أنه عندما يواجه أعضاء المجتمع تقاليد أو عناصر ثقافية أو اجراءات فإنما يتقبلون تلك التي يتصورون أنها مفيدة وتتلاءم مع قيمهم وهي مرغوبة اجتماعياً
- وتجدر الإشارة إلى أن التغير الثقافي أعم وأشمل من التغير الاجتماعي الذي يشير إلى التحولات على النظم الاجتماعية والوظائف التي تضطلع بها وينطوي التغير الثقافي على أهمية، تطرد باطراد مساهمته في إحداث التغير الاجتماعي، أي عندما تكون الثقافة منبثقة عن أنساق اجتماعية فإن التغير الثقافي هنا يعد نتيجة للعمليات الداخلية في النسق، أو راجعاً إلى تأثير بعض الأنساق الأخرى.
- غاية القول أن التغير الثقافي ظاهرة عامة في كل مجتمعات البشر على اختلاف حظوظهم من التخلف أو التقدم، من العزلة أو الانفتاح، ومن القرب أو البعد، ومن الشرق ومن الغرب على حد سواء.

١١- الثقافة

يعتبر مصطلح الثقافة من المصطلحات التي تعددت النظرة إليها وخاصة عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع، ومن أهم تعاريف الثقافة هو تعريف عالم الأنثروبولوجيا إدورد تايلور Edward Taylorالذي جاء في كتابه الثقافة البدائية Primitive Culturalعام ١٨٧١، بأنها "ذلك الكل المعقد الذي يشمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى، والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع".

ويعرفها كليرنس كيز Clarence M. Caseبأنها: "كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية، ومادية وخبرات وأدوات ورموز، وما إلى ذلك".

ويرى جون نورد سكوج John Nordskogأن مصطلح الثقافة يدل على مجموع انجازات الإنسان واستعمالاته منذ فجر العصر الحجري.

يلاحظ مما سبق أن الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الإنسان في الماضي وإلى اليوم. وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع أمثال ماكيفر Maciver، وهناك من لا يميز بينهما أمثال أوجبرن، وأن دراسة المجتمع تعني دراسة الثقافة، ويعلق إيفانز برتشارد Evans – Pritchardعلى إشكالية التمييز بين المجتمع والثقافة بأنها من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيداً.

ومن المعلوم أن من أهم صفات الثقافة كونها ظاهرة إنسانية. تنشأ من التفاعل الاجتماعي للأفراد، وهي تلبي احتياجاتهم البيولوجية والسيكولوجية والسوسيولوجية، كما أن لها صفة التراكم والتعلم، والانتقال من جيل إلى جيل كنتاج للمجتمع.

والسائد عند معظم العلماء أن الثقافة تقسم إلى قسمين:

مادي ولا مادي، أي أنها تتضمن الجانبين المادي واللامادي للمجتمع، فهي تضم نتاج المجتمع المادي والفكري في المجالات كافة.

١٢- مفهوم التصنيع

- يرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة فهو يعني سياسة توظيف الصناعة من أجل تنمية المجتمع في إطار مخطط التنمية العام بحيث تعطي الأهمية لقطاع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي أو القطاع التجاري.
- **وتعرفه لجنة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة:**

بأنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتقنية حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

- وهو يشير إلى وعي أفراد المجتمع والحكومة بأهمية الصناعة في عملية التنمية.
- ويعتبر من الناحية السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية تستوعب نشاط الأفراد المرتبط بالعمل الصناعي تلك الظواهر التي جاءت نتيجة لإدخال الصناعة في الحقل الاقتصادي.
- ومن هذه الظواهر: ظاهرة تقسيم العمل والاغتراب والتنظيمات العمالية والبيروقراطية وغير ذلك.

- وبالإضافة إلى ذلك، أوجد التصنيع متغيرات عديدة في المجتمع تبدو في التغيرات التي حدثت في ميدان الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة.
- وفي الحراك الاجتماعي والجغرافي، وبالإضافة إلى ظواهر أخرى. ويرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة التي تتضمن معاني عديدة عند كثير من المفكرين أمثال ولبرت مور وأوجبرن وميلر وغيرهم.

١٣- الاختراع

تتعدد تعريفات الاختراع في تراث علم الاجتماع. ويرى علماء الاجتماع أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادي منها.

ويرى وليم أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغير الثقافي، وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع.

ويعرف ميرل الاختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامها في زيادة محصلة المعرفة الموجودة بالفعل.

وعندما نصف الاختراع بأنه وليد أفكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة فأن ما يسفر عن عملية الارتباط يكون مستحدثاً لم يسبق معرفته قبل اختراعه.

ويمكن أن ننقسم الاختراعات إلى اختراعات مادية كالقوس والرمح، والهاتف، والطائرة، واختراعات اجتماعية كالمؤسسات والحروف الأبجدية، والحكومة الدستورية،

- يتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خبرات ومعرفة متراكمة وعلى اختراعات سابقة، وهذا يتفق مع ما ذكره بارنت من أن الاختراع أو التجديد لا يأتي من فراغ، بل لا بد لحدوثهما من يأتيان خلفيات معرفية واختراعات سابقة ومقدمات. بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافي) ازدادت الاختراعات، كما أن هذا التزايد يعبر في الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافي، وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع.
- ومما هو جدير بالذكر أن عملية الانتشار الثقافي كانت محل جدل ونقاش علمي من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها وعرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه في البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافياً، وعرف أصحاب هذا الاتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية.

..

ثانياً : نماذج الأسئلة المقالية.

السؤال الأول/ **(تعتبر الصناعة من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي في الحقل العمالي والاجتماعي)**

اشرحي / اشرح العبارة السابقة باختصار في ضوء توضيح أهم المتغيرات التي حدثت في الحقل العمالي الصناعي؟

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في الحقل العمالي الصناعي هي:

تقسيم العمل الاغتراب، والعلاقات العمالية، والبيروقراطية والحراك المهني

وبالمقابل حدثت تغيرات مهمة في الحقل الاجتماعي العام، خاصة في مجال الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة، والحراك الاجتماعي والجغرافي، وهذا المتغيرات الأخيرة رغم أهميتها إلا أنه سيقتصر تحليلنا على المتغيرات الأولى، تلك التي تقع في مجال العمل الصناعي أي داخل بوابة المصنع، لأنها تغيرات اجتماعية مباشرة لعملية التصنيع، وسنحاول تحليل تلك المتغيرات على النحو التالي:

١- تقسيم العمل والتخصص

- بدأ تقسيم العمل في بداية تكوين فائض الإنتاج، حيث بدأ الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي، وقد أدت الصناعة إلى تعميق هذا التقسيم وإيجاد ظاهرة التخصص الدقيق.
- لقد انطوى تقسيم العمل في الصناعة على سلطة مطلقة مارسها الرأسماليون تجاه العمال الذين أصبحوا عبارة عن أجزاء في جهاز اجتماعي متكامل
- وقد صاحب تقسيم العمل زيادة في الإنتاج وتحسن في الإنتاجية والتركيز على التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى فصل العامل عن محيطة العمالي، والقيام بعمليات محدودة، في إطار العملية الإنتاجية العامة التي تنقسم إلى وظائف فرعية تنتهي إلى مهنة، أو عمل واحد يقوم على انجازه عامل بعينه.

٢- الاغتراب

- استعمل مفهوم الاغتراب بمعاني عديدة في العلوم الاجتماعية، واستعمل بمعاني مختلفة لدى المفكرين الاجتماعيين، أمثال كارل ماركس ودور كايم وماكس فير وغيرهم.
- والاغتراب بوجه عام يعنى العزلة الاجتماعية والنفسية للإنسان في المحيط الاجتماعي.
- ويعتبر من الظواهر التي أوجدتها الصناعة في المحيط العمالي. وهو مظهر سلبي شد انتباه الباحثين من أجل دراسته، ومعالجته في إطار معالجة الظواهر المعتلة التي أوجدتها الصناعة بشكل عام.
- وقد كان ماركس يعني بالاغتراب فقدان "القوة" أو فقدان "المعني" نتيجة للآثار التكنولوجية على العلاقات الصناعية في ظل الإنتاج الرأسمالي
- حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الصناعة الرأسمالية تحرم العمال من فرص إشباع حاجاتهم النفسية في العمل مما يؤدي إلى عدم فهمهم لنتائج العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب

٣- البيروقراطية

- لعل من أهم الظواهر التي صاحبت الثورة الصناعية هي ظاهرة البيروقراطية التي ازدهرت بتطور الصناعة ونشوء المصانع الكبرى .
- وقد تعددت التعارف والنظريات حول البيروقراطية. ولا يتسع المقام هنا لعرض وتحليل ذلك، وإنما سنتعرض لها باعتبارها ظاهرة نمت بقوة في إطار الثورة الصناعية.
- ومفهوم البيروقراطية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠). وهي جهاز تنظيمي يضم مجموعة من العاملين تحكمهم قواعد محددة من أجل تحقيق أهداف مقررة مسبقاً.
- وتعرف البيروقراطية بأنها مجموعة من الأجهزة والمنظمات التي تتخذ شكلا معيناً من أشكال التنظيم الرشيد الذي يقوم على قاعدة السلطة الرسمية، ومرتكزاً على نظام رسمي غير معتمد على التأثير الشخصي للأفراد

- ويعتقد أن العاملين في التنظيم البيروقراطي يفتقدون القدرة على المبادأة، والتخيل الخلاق والخوف من تحمل أعباء المسؤولية والسعي من أجل تدعيم أوضاعهم والتقدم وما يرتبط بذلك من تعلق طفيلي بالرموز والمكانة والهيبة

٤- القيم العمالية

- تعتبر القيم العمالية من أبرز الظواهر الاجتماعية التي صاحبت العمل الصناعي
- وقد تغيرت وفق التطور الصناعي عامة
- وهذه القيم عبارة عن فكرة أو معيار ثقافي تقارن على أساسه المعطيات فتحظى بالقبول أو الرفض نسبة لبعضها البعض ويرتبط الأفراد بهذه القيم ارتباطاً عاطفياً وتوجه حياتهم في التعامل مع المعطيات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية
- ولا شك أن القيم تعكس بعداً ثقافياً لدى المجتمع، وهي تتغير حسب المكان والزمان، متباينة لدى المجتمعات وهي كأفكار تتعلق بمختلف شؤون الحياة. المادية والفكرة تعين على تحقيق الأهداف، مبينة الوسائل المرسومة لبلوغها ومحددة الجزاءات المختلفة في ذلك.
- ومن المعلوم أن الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول غليها تتغير بتغير المجتمع ولهذا تتغير مجموعة القواعد السلوكية التي تبين قيمة تلك الأهداف والطرق التي تؤدي إليها أي تتغير القيم بوجه عام.

السؤال الثاني/ **تحدثي / تحدث بالتفصيل عن الأدوار التي تقوم بها التربية لمواجهة التغير؟**

تأتي أهمية دور التربية وخاصة التربية الرسمية في توجيه التغير ومساعدة وتهيئة الافراد لفهمه وتقبله والتكيف معه والاستفادة منه وتدريب الافراد على التمييز بين العناصر الثقافية الهامة والنافعة التي تتماشى وتتفق مع مقومات ثقافتهم وتتماشى مع حاجاتهم وحاجات مجتمعهم في هذا العصر

ويمكن تحديد الادوار التي تقوم بها التربية لمواجهة التغير فيما يلى:

أ)الاعداد المهنى لأفراد المجتمع :-

يتضمن دور المدرسة الاعداد المهني لأفراد المجتمع .فالتربية المدرسية تعد الافراد وتوجههم علمياً عن طريق اكتشاف قدراتهم وتوجيهها توجيهاً صحيحاً كما يجب أن تهتم المدرسة بالتخصص وتساعد التلاميذ على اختيار التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم وايضاً خطط التنمية في المجتمع

ويتطلب ذلك استخدام طرق واساليب التعليم الحديثة وتكنولوجيا التعليم لرفع مستوى اداء الطالب

كذلك الاعداد المهني للمعلمين وتطوير المناهج الدراسية لمسايرة المجتمع الجديد وحاجات التلاميذ وطبيعة العصر

ويجب أن يتعدى ذلك اربطة التعليم بالمجتمع فالتربية يجب أن تسهم في خطط التنمية من خلال اعداد الكوادر الفنية والعلمية اللازمة

وأن تسهم عن طريق البحث العلمي في تطوير المجتمع .

إن الاعداد المهني للأفراد يرفع كفاءتهم الانتاجية مما يزيد من معدل الانتاج وبالتالي معدل الدخل القومي للمجتمع

كما أن رفع انتاجية الفرد ونجاحه في العمل ينعكس على ادائه لأدواره الاجتماعية

فالرضا الوظيفي وتقدير الفرد للعمل الذي يقوم به يساعده على التكيف الاجتماعي

اضف لذلك التعليم يغير من نظرة الفرد للحياة ويزيد من طموحه ويعلمه كيف يستفيد من دخله ويخطط لمستقبله ومستقبل اولاده

كما يتعلم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة من مدارس ومستشفيات واندية ووسائل اعلام مما يزيد من تكيفه واسهامه في بناء نظامه الاجتماعي

ب)المحافظة على وحدة الجماعة :-

- قد يتعرض المجتمع لصراعات ثقافية نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة ، فقد تنتشر عناصر ثقافية في المجتمع دون ان ينتج عن ذلك تغير مماثل في عناصر الثقافة المرتبطة بها ، مثل انتشار استخدام العمالة الاسيوية في تربية الابناء في دول الخليج فقد انتشر استخدام هذه العمالة نتيجة لانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل مع اختلاف لغة وعادات المربيات وقد يؤدي ذلك للكثير من المشكلات الاجتماعية ، من هنا تأتي اهمية التربية في التوعية والتهيئة واجراء الدراسات وطرح الحلول والبدائل

- وقد يحدث التخلف الثقافي اذا ما استخدمت دولة وسائل حديثة في الانتاج مستعينة بالخبراء والفنيين والتكنولوجيا المتقدمة لكنها لم تطور القوى العاملة الوطنية معرفياً ومهنياً لكي تسهم في عمليات الانتاج الحديثة وما تتطلب من نسق قيمي مساند ومعايير واتجاهات مرتبطة بها مثل الدقة في الاداء بالعمل وتقديره وتقدير الوقت وحسن التعامل مع الاله

- كما قد يظهر التخلف الثقافي اذا حدث تقدم عمراني وتحديث في منطقة اسرع من مناطق اخرى ، يؤدي ذلك الى أن يكون نمط المعيشة ومستوى الخدمات متميزاً من حيث الرفاهية والتقدم ونوعية الخدمات عن المناطق الأخرى التي قد تتسم بالتخلف وسوء الخدمات ، وهنا يأتي دور التربية لمعالجة مشكلات التخلف الثقافي أيا كانت

ج)المحافظة على ايديولوجية المجتمع ومقوماته الاساسية:-

- إن انتشار الكثير من التبادل الفكري والقيم والاتجاهات والمعتقدات المتباينة في الثقافة السائدة قد يؤثر بدرجات متفاوتة على افراد المجتمع ، وقد يتعارض بعضها بدرجة كبيرة مع مقومات المجتمع الاساسية وتبني بعض افراد المجتمع لعناصر ثقافية تتعارض بصورة واضحة مع مقومات ثقافتهم الاصلية يجعلهم يعيشون على هامش الثقافة وضحين بثقافتهم

- وهنا يأتي دور التربية في اعداد الافراد واكسابهم القدرة على التفكير العلمي السليم ومساعدتهم على اختيار العناصر الثقافية ذات الفائدة والتي لا تتعارض مع الأيدولوجية السائدة والقيم المركزية والمعتقدات الهامة لان الفرد لا يستطيع ان يتكيف الا في ظل تقبله للآخر وتقبل الآخر له

- سيطرة الناحية المادية على اهتمامات الافراد عادة ما تدفعهم الى الاهتمام بالحصول على الثروة والنفوذ والمراكز الاجتماعية الهامة في المجتمع بصرف النظر عن المصدر والوسيلة لتحقيق ذلك وذلك قد يؤثر في النواحي الروحية والاخلاقية مما يتعارض مع قيم المجتمع مثل الامانة والعدالة الاجتماعية وغيرها من القيم الاساسية ، هذا الوضع يتطلب من التربية أن تهتم بغرس القيم الدينية وتأكيد المبادئ المحددة لأنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية في المجتمع وأن تربط الدين بواقع المجتمع لإكساب التلاميذ الاتجاهات والقيم التي تؤكد عليها ثقافتهم وبذلك تعمل هذه القيم كموجهات للسلوك

- وبذلك تعمل التربية من خلال قيامها بعملية الضبط الاجتماعي على مساعدة التلميذ على تكوين الضمير، وتصبح الرقابة داخلية وعدم الخروج على السلوك ليس خوفاً من السلطة انما موجه من قبل سلطة داخلية محددة لسلوك الفرد هي الضمير

د)اعداد الافراد لمواجهة التغيرات والاستفادة منها:-

- يتطلب التغير الاجتماعي من التربية أن تقوم بدورها لإعداد الافراد وتهيئتهم واكسابهم المرونة والتفكير العلمي وفهم دورهم الجديد في مواجهة التغيرات الجديدة ، فالتربية يجب أن تساعد الافراد على فهم التغيرات ومدى مناسبتها لظروف المجتمع

- وهذا يتضمن القدرة على انتقاء وتقبل الكثير من الاساليب والوسائل الحديثة في العمل والانتاج وتقويم اتجاهها ونتائجها ومناسبتها لمراحل التنمية

- وهو يتطلب من التربية أن تغير فلسفتها واهدافها ومناهجها وطرق واساليب التدريس لكي تساير التغير

- على التربية أن تغرس الاتجاهات التي تطلبها التنمية فالتنمية تتطلب الاهتمام بالتخصصات الدقيقة التي يحتاجها المجتمع في هذا العصر ، وهو يتطلب التخطيط التربوي لربط التعليم بالمجتمع ومواقع الانتاج

هـ)التأكيد على القيم الدينية:-

- إن سيطرة النواحي المادية على الافراد في الكثير من المجتمعات نتيجة للتغيرات السريعة وانتشار الكثير من القيم والافكار التى تؤكد على المادة والرفاهية دون التأكيد على شرعية وسائل الحصول عليها أو حسن استغلالها لمصلحة الفرد والمجتمع ،جعلت بعض الافراد يهتمون بالمظاهر المادية على حساب الكثير من القيم والمبادئ الدينية والاخلاقية
- وهنا تأتي اهمية التربية في التأكيد على القيم والمبادئ الدينية وابراز اهميتها في حياة الفرد والمجتمع وربط الدين بالحياة يساعد الطفل على غرس القيم الدينية لتصبح موجهات للسلوك ويعمل على توازن شخصية الفرد مما يساعده على التكيف

اخيراً يمكن أن نقول

إن النظرة الحديثة للفرد ودوره في احداث التغير قد زادت من أهمية التربية ، ودور التربية لا يقتصر على احتواء النظام الاجتماعي والحفاظ علية

بل ينبغي أن يكون القيام بعملية تطوير هذا النظام في ضوء مطالب وتطلعات التوجيه الاجتماعي

واذا كنا قد تحدثنا عن اهمية التغير الاجتماعي واهمية الاستعداد لتقبله والانسجام معه

فلابد أن نتحدث عن أهمية الثقافة ووظيفتها في المجتمع

مما يوضح أهمية الموازنة بين تقبل التغير والسعي لتحقيقه واهمية المحافظة على الموروث الثقافي

السؤال الثالث/ ((يفترض (ايفرت هاجن)أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية))

اشرحي / اشرحى العبارة السبقة بالتفصيل في ضوء دراستك لنظرية الشخصية المحددة ؟

ركز هاجن على دور المجددين في احداث التغير لقد نظر الى المجتمعات التقليدية على انها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظام جامد للمكانة الاجتماعية تتمثل في وجود جماهير الفلاحين وصفوة حاكمة .

تحكم هذه المجتمعات علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد وينعكس ذلك على الافراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات فهم يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه

مثل هذا المجتمع يعد مجتمعاً ساكناً وقد لا يعرف التغير لقرون

ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير الا اذا تغيرت الشخصية ومن هنا تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي

٥- ظهور أهمية المجتمعات الصناعية، وسرعة تقديمها مقارنة بالمجتمعات الأخرى. إن زيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية، وهذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيره

ولا يعني ذلك أن كل التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا، وإنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان، مثل أثر الاقتصاد والديموغرافيا

مثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية

وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلط الى حالة الابتكار مروراً بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة بالانسحاب منها

السؤال الرابع/ ((ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع))

اشرحي / اشرح العبارة السبقة بالتفصيل في ضوء دراستك لنظرية العامل التكنولوجي؟

ترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية، واقتصادية وسياسية وثقافية...، فاكتشاف الطاقة الذرية أدى إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات، فعلى سبيل المثال أدت إلى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية، وإلى قيام علاقات دولية جديدة

وقد ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع، ومن هذه الاتجاهات:-

١-التخصص في العمل، حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة وتصل إلى إنجاز عملها بكفاءة كبيرة، وتوجد وظائف عديدة.

وهي تعمل على إبراز ظاهرة التخصص في العمل، وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة، وتؤدي إلى ظهور أنظمة قانونية وغير ذلك.

٢-التغير في مجال القيم الاجتماعية: لقد صاحبت تغيرات اجتماعية عديدة المتغيرات التكنولوجية في مجال القيم الاجتماعية، مثال: قيمة الوقت، وقيمة المرأة، وقيمة العمل وغير ذلك. لقد جاءت قيم جديدة لتتلاءم والعمل الصناعي

وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات المادية وانتشارها، وأن عمل الإنسان يؤدي إلى تغيره، ويرى هيجل " Hegelأن الإنسان هو يعمل على تغيير الطبيعة المحيطة به يغير من طبيعته الخاصة".

٣-إيجاد الظاهرة الإمبريالية، الناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت إلى فائض في الإنتاج الصناعي، الأمر الذي أدى بالدول الصناعية إلى القيام بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض، وتشكيل الشركات المتعددة الجنسيات، وإلى استيطان ما يعرف بالعالم القديم، واستعماره في نهاية الأمر. وترتب على ذلك إنشاء ظاهرة التبعية– حتى بعد الاستقلال – التي تعاني منها معظم الدول النامية اليوم.

٤-وتكتسب الاختراعات التكنولوجية أهمية بالغة في حياة المجتمعات لأهميتها، وقد روى أحد المؤرخين، أنه في سنة ١٧٧٢ أعل استقلال أمريكا، وفي ذلك الوقت تقريباً اخترع جيمس الواط .Wattأي أن صدى الاختراعات والاكتشافات ينتشر بسرعة كبيرة

٥- ظهور أهمية المجتمعات الصناعية، وسرعة تقديمها مقارنة بالمجتمعات الأخرى. إن زيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية، وهذا ما يفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيره

ولا يعني ذلك أن كل التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا، وإنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان، مثل أثر الاقتصاد والديموغرافيا

السؤال الخامس/ ((قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على البيئة الجغرافية لا يقدم تفسيراً لظاهرة التغير الاجتماعي))

اشرحي / اشرح العبارة السابقة بالتفصيل؟

أن نظرية العامل الأيكولوجي ترجع التغيرات الاجتماعية إلى العوامل البيئية المختلفة التي تؤثر في النشاط والحياة الاجتماعية والثقافية عموماً، وأن هناك علاقة بين النسق الأيكولوجي والأنساق الاجتماعية الأخرى وهي علاقة سببية تأثيرية في إطار المتغير المستقل والمتغير التابع.

والقائلون بالعامل الأيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية

وفي الواقع، إن قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على البيئة الجغرافية فيه مبالغة شديدة، ولا تقدم تفسيراً لظاهرة التغير الاجتماعي، وذلك للأسباب التالية:

١-إن تأثير البيئة يكون قوياً كلما كان المجتمع بسيطاً، ووسائل التقدم ناقصة، لأن اعتماد المجتمعات البسيطة على الموارد الطبيعية يكون اعتماداً أساسياً، في حين المجتمعات المتقدمة يكون اعتمادها على الموارد الطبيعية بشكل أقل، لاستخدامها التكنولوجيا في التغلب على الظروف الطبيعية المعوقة لعملية التغير.

٢-إذا كانت البيئة الطبيعية تؤثر في النظم والحياة الاجتماعية، أي أن الظواهر الطبيعية تؤثر في الظواهر الاجتماعية فالعكس صحيح، حيث تؤثر النظم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظواهر الطبيعية، ومن هنا لا يمكن دراسة الإيكولوجيا وتأثيرها بعيداً عن الظواهر الاجتماعية، فالعلاقة تبادلية بينهما، ناهيك عن تأثير الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض. وتكون البيئة عاملاً مساعداً من عوامل أخرى عديدة تؤثر في التغير الاجتماعي.

٣-إن البيئة الطبيعية – بوصفها عاملاً دائماً – لا تفسر تغير الظواهر الاجتماعية – باعتبارها عاملاً متغيراً -، ذلك أن العامل الدائم يفسر التغير في حالة واحدة لكنه لا يستطيع أن يفسر استمرارية التغير، الأمر الذي يتطلب وجود عوامل أخرى، فالتغير لا يمكن تفسيره إلا في ضوء تغير آخر، ولذلك لا يمكن تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ لأن المناخ عامل دائم، ووجوده من قبل لم يؤد إلى التغير

٤-إن هناك نظماً اجتماعية متشابهة في المجتمعات رغم اختلاف البيئة بينهما، وتوجد نظم اجتماعية مختلفة في المجتمعات رغم تشابه العوامل البيئية، كما أن هناك اختلافاً في الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع الواحد الأمر الذي يقلل من حتمية تأثير البيئة الطبيعية في النظم الاجتماعية، والظواهر الاجتماعية عموماً، والأمثلة على ذلك عديدة.

السؤال السادس/(تعرضت النظرية الوظيفية إلى انتقادات عدة من قبل كثير من علماء الاجتماع)

اشرح / اشرحي العبارة السابقة في ضوء دراستك لأهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الوظيفية؟

لقد تعرضت الوظيفية – وبارسونز على الخصوص – إلى انتقادات عدة من قبل كثير من علماء الاجتماع أمثال: رايت ملز، وولبرت مور، وجولدنر، ودارندورف وتيماشيف وغيرهم، وتتركز أهم الانتقادات حول القضايا التالية:

١-يؤخذ على الوظيفية عدم استخدامها لأدوات البحث التجريبية، ذلك أن التحليل الوظيفي يوجه اهتمامه نحو المعنى، وأنه متمحور حول الإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الذي تلعبه الظواهر المختلفة في تأكيد وتدعيم النظام الكلي؟ وهي تحاول كما يشير تيماشيف إلى الربط بين الوظيفية والغاية والهدف متخذة طابعاً شبه فلسفي.

٢-هناك خلط بين التحليل الوظيفي، والتحليل النفسي في الشكل والمضمون لدرجة تمكننا من القول: أن التحليل الوظيفي قد أغرق قضايا علم الاجتماع في علم النفس، ويبدو ذلك في المقولات الوظيفية المتعددة مثل: الدوافع، وموجهات الفعل، والتوجيه الدافعي، الى غير ذلك، وكلها مصطلحات نفسية ذات دلالات خاصة

٣-تعتبر النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير مقولة التغير الاجتماعي طالما قيدت نفسها بالإجابة عن التساؤلات التي تدور حول وظائف الوحدات من أجل المحافظة على البناء الاجتماعي، وتأثير البناء على الأجزاء، فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة.

٤-هناك غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي وتباين المعاني عند الوظيفيين، ويأخذ رايت ملز على الوظيفية البارسونزية، مآخذ عدة تتعلق بالشكل والمضمون، فهي خليط من الكلمات لا تؤدي إلى مفاهيم واضحة، ناهيك عن كونها معلومات مدرسية معروفة لا تضيف شيئاً إلى التحليل السوسيولوجي.

٥-يؤخذ على الاتجاه الوظيفي من الناحية الأيديولوجية أنه اتجاه محافظ، يحاول الإبقاء على النظام الذي انبثق منه، من أجل تفسير التغيير الاجتماعي في الوقت الذي يفسر فيه الاستاتيك الاجتماعي في مقولات عن حفظ التوازن في المجتمع من خلال تدعيم نسق القيم، والتنشئة الاجتماعية

واعتبار الخروج عن ذلك عملاً شاذاً، فالعمل الشاذ هو العمل اللاوظيفي، أما العمل الذي يدعم النسق الاجتماعي فهو عمل وظيفي.

أي أن الوظيفية تعتبر التغير ظاهرة مرضية، أما التوازن والاستقرار فيعتبران ظاهرة سوية، وفي ذلك خوف من التغير ينم عن نظرة تشاؤمية.

وعلى الرغم من وجاهة هذه الانتقادات تبقى النظرية الوظيفية ذات أهمية في تحليل الاستاتيك الاجتماعي، وهي في عمومها تبقى نظرية مفسرة للثبات الاجتماعي أكثر منها نظرية مفسرة للتغير الاجتماعي.

السؤال السابع: تحدثي / تحدث بالتفصيل عن الأسس العامة للنظريات التحديثية؟

اهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالتحديث متخذين من عملية التمايز نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات الأخرى ، ويمكن تلخيص **الأسس العامة للنظريات التحديثية فيما يلى:**

١. ترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظريات التطورية الكلاسيكية. مثل مفهوم التطور عند سبنسر، في الانتقال من التجانس إلى اللاتجانس وكذلك في مفهوم تقسيم العمل عند دوركايم.

٢. وتشترك هذه النظريات في أن التغير يسير في خط مستقيم صاعد إلى أعلى التقدم.

٣. وتهتم النظريات التحديثية اهتماماً خاصاً بغائية التغير الاجتماعي، متخذة من المجتمعات المتقدمة في مظهرها التكنو – اقتصادي نموذجاً ومطلباً تسعى إليه المجتمعات النامية

٤. الأساس العام للنظريات التحديثية هو الاتجاه الوظيفي، إلا أنها تتميز عنه في كونها لا تهدف إلى خلق توازن وظيفي للبناء الاجتماعي بقدر ما تهدف إلى الوصول إلى نموذج مثالي، وهو نموذج المجتمع الغربي الصناعي الذي تنتهي إليه عملية التحديث

٥. تنظر النظريات التحديثية من جوانب عدة إلى عملية التغير الاجتماعي، وإلى التنمية عموماً، ومن حيث الوسائل الموصلة للأهداف المقررة، إلا أنها تشترك في أن عملية التحديث لا تأتي إلا من خلال "تغريب" المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات النامية

٦. هناك بعض الاختلافات المظهرية للتحديث لدى المنظرين: أمثال سملسر Semelser، وروستو Rostow، ومور Moore، وغيرهم، هم يرون في التحديث عملية نقل عفوي للسياسات التنموية الأوربية يشتمل على البناءات الثقافية عامة، ونشر المركب التكنو – اقتصادي، من أجل تحقيق عملية

٧. تنتهي النظريات التحديثية إلى نتيجة مشتركة هي أن الدول النامية ستصل في نهاية المطاف إلى المرحلة التي وصلتها الدول المتقدمة، تلك المرحلة التي تتصف بتناغم أنماط الفعل التي تبدو في التطبيق الشمولي لمبدأ الربحية، والاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج المتحررة من العراقيل، والحواجز التقليدية المعوقة للتغير.

٨. تؤكد النظريات التحديثية أن عملية التحديث تتم وفق الأيديولوجية الرأسمالية مستبعدة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج التي تسميها رأسمالية الدولة، معتبرة النماذج الاشتراكية في التنمية بعيدة عن دائرة العقلنة الاقتصادية، لأنها تتجاهل الشروط اللازمة لربحية العمل، والحد من الملكية الخاصة وغير ذلك من المقولات الأخرى.

السؤال الثامن: (سادت النظريات الحتمية قد في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي ، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات)
عددي / عدد أسباب رفض التفكير العلمي للنظريات الحتمية.
بالرغم أن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي وبالرغم من ظهور أنصار لها هنا وهناك في العصر الحديث ، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات لأسباب عديدة منها :
١. أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.
٢. أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرة من شعب الشعوب على شعب أخر .
٣. أنها نظرية غير علمية لأنها تؤكد سبباً واحداً دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.
٤. أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب ، فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الإحساس بالتفوق العرقي من جانب الألمان .
٥. أنها ولدت أشكالاً من العنصرية السياسية التي يعاني منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية والعنصرية ضد السود في جنوب أفريقيا ومن قبلها في أمريكا ،

وفي ضوء هذه الانتقادات وغيرها أصبح المجال مفتوحاً نحو صياغات أفضل النظريات في التغير الاجتماعي .

السؤال التاسع: تحدثي / تحدث بالتفصيل عن النظرية الدائرية لابن خلدون؟

يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد ، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دوره معينة

وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين :

١- بعضها يفسر جانباً محدداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً

٢- وبعضها الأخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والانساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته ،

ومن أصحاب النظريات الدائرية : ابن خلدون وفيكو وشبنجلر وتوينبي

ابن خلدون:-

يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته ، وان للدول أعماراً كالأشخاص سواء بسواء ، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال ، والجيل أربعون سنة ، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة ، وفي هذه الأجيال يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي :

١- مرحلة النشأة والتكوين: وهي مرحلة البداوة ويقتصر الأفراد فيها على الضروري من أحوالهم المعيشية ، وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش ، وتوحش الأفراد وبسالتهم ، كما تتميز بوجود العصبيات

٢- مرحلة النضج والاكتمال : وهي مرحلة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة إلى الحضارة ، ومن الشظف إلى الثروة والخصب ومن الاشتراك في المد إلى انفراد الواحد به ، وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو أسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة

٣. مرحلة الهرم والشيخوخة: وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الأفراد عهد البداوة والخشونة وتسقط العصبية ، ويبلغ الترف ذروته وينسون الحماية والمدافعة ويؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى الاضمحلال ، وينتهي الأمر بالمجتمع إلى الهرم .

السؤال العاشر: (تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينة وتؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجاباً وسلباً)

اشرحى / اشرح العبارة السابقة في ضوء دراستك للعوائق السياسية التى تواجه التغير الاجتماعي؟

تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينة وتؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجاباً وسلباً ، ويمكن تقسيم العوائق السياسية إلى قسمين:

- ❑ عوائق سياسية داخلية
- ❑ عوائق سياسية خارجية

١- العوائق السياسية الداخلية

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغير منها :

أ) ضعف الأيدولوجية التنموية : تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة ،لمجموعة من المعوقات وذلك وفق الأيدولوجية التي تتبناها الدولة ، فحينما تكون الأيدولوجية غير واضحة ، ومتأرجحة فان ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم ، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية

فخطة التنمية تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي ، لان التنمية عملية سياسية في المحل الأول ، في البناء والتطبيق والإشراف

وحينما تكون السياسة التنموية غير واضحة فإنها في هذه الحالة لن تلبي حاجات المجتمع

علماً بان هناك بعضاً من الدول النامية لم تأخذ بالتخطيط الاجتماعي كمبدأ ، الأمر الذي يؤدي إلى بطء التغير الاجتماعي

كما يرجع إلى كون بعض المسئولين لا يرغبون في إحداث التغير لأسباب منها: أما لقصور إدراكهم لعملية التنمية ، وأما لعدم وضوح الأيديولوجية التنموية لديهم.

ب) تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع : غالباً ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع ، فأي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم استجابة ، أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع ، على عكس المجتمع المتجانس ، فإن عملية التغير فيه تسير بشكل أفضل ، وبسهولة ويسر في تقبل عملية التغير الاجتماعي.

ج) عدم الاستقرار السياسي: أن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقها حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود

وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي ، فإن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن ، وتنمية المجتمع

ناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج ، مما يحرم المجتمع من الإفادة من هذه الأدمغة في عملية التغير ، وان بقيت داخل الوطن تكون مواهبها انتظاراً لعودة الاستقرار مما يفوت في النهاية الفرصة في إحداث عملية التغير.

٢- العوائق السياسة الخارجية

وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج ومن أهمها:

أ) السياسة الامبريالية: من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات ، وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة ،ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملية التغير.

لقد أملى الاستعمار الفرنسي لغته وثقافته على الشعوب التي حكمها من المجتمعات في أفريقيا وغيرها ، وقد خلف ذلك عبئاً ثقيلاً ما زالت تعاني منه المجتمعات إلى اليوم .

كما أن الامبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد تمشياً مع المبدأ القائل(فرق تسد) مما يؤدي في النهاية إلى الحروب الداخلية والمنازعات والى إعاقة التغير الاجتماعي من ناحية عامة.

ب) الحروب الخارجية: لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من اجل إحداث التنمية

كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ، ومن المؤسف حقاً أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها، بدأت المنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير الاجتماعي لديها

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنازعات – في الغالب- تكون مخططة من قبل بعض المجتمعات المسماة بالمتقدمة، وذلك أسباب شتى- لا مجال لذكرها- إلا أن المجتمعات المتحاربة تجد نفسها في نهاية الأمر في مشاكل اجتماعية واقتصادية تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها والى تخلفا في النهاية.

السؤال الحادي عشر: (يرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاضطرادية للتغير بوجه عام) اشرحى / اشرح العبارة السابقة في ضوء دراستك لمراحل التغير الاجتماعي؟

يرى عاطف غيث أنه يمكن ملاحظة أربع مراحل في العملية الاضطرادية للتغير بوجه عام :-

١-تنتشر سمة أو عنصر جديد خلال النسق من مركز الاصل سواء كانت هذه السمة او العنصر الجديد اختراعاً داخل الثقافة الواحدة ام استعارة من ثقافة اخرى نتيجة لعملية الانتشار.

وتتداخل عوامل عديدة في التأثير على معدل الانتشار ،مثال انتقال العائلة الريفية الى المدينة التي تختلف في ثقافتها عن القرية ،الأمر الذي يؤدي بالعائلة الريفية الى الاطلاع على بعض السمات الثقافية الجديدة ،التي ستأخذ مكان بعض السمات للثقافة الريفية لدى تلك العائلة .ويعتمد ذلك على مدى قوة تأثير السمات الجديدة وعلى مدى تقبلها

٢- تحدث قلقلة لدى السمات القديمة من قبل السمة الجديدة ،أي يحدث صراع من أجل البقاء وقد تكمل أو تنتمي السمات الاخرى الكائنة للنسق الثقافي ،لأنها تعمل على مراجعة كفاءة الوظائف القائمة لعناصر النسق .

٣- يثير انتشار العناصر الجديدة تغيرات توافقية في السمات المتصلة بها، وقد يعاد تنظيم مظاهر الثقافة القائمة أحياناً لتتمكن من مواجهته ،أو امتصاص هذه السمة الجديدة .

٤- يأخذ العنصر الجديد مكانة في النسق الثقافي ، ما لم يتعرض الى قلقلة في حال دخول تجديدات اخرى ، تضاف اليه في فترات تطول او تقصر

مثال استعمال أدوات معينة مستعارة من المدينة في حالة العائلة الريفية ، وحينما يكثر دخول ادوات جديدة فإن ذلك يؤدي الى قلقلة الادوات السابقة لعدم استعمالها استعمالاً كافياً ، وحتى يتم الاخذ بالعنصر الجديد ويتوافق مع عناصر سابقة علمية ، يقتضي استمرار استعماله مدة معقولة من الزمن لتكون كافية لاستيعابه على ان لا يأتي ما يناقضه ؛ والا فإن ذلك سيؤدي الى قلقلة في النسق .

السؤال الثاني عشر: تحدثي / تحدث بالتفصيل عن الخصائص التي تميز بها التغير الاجتماعي المعاصر؟

هناك بعض الخصائص التي تميز بها التغير الاجتماعي المعاصر وذلك حسب رأي ولبرت مور – ١٩٧٩ في دراسته حول التغير الاجتماعي ، من اهم هذه الخصائص

- السرعة هي السمة الغالبة على التغير الاجتماعي المعاصر .
- الترابط المتغير زماناً ومكاناً بحيث يتتابع حدوثه ولا يكون متقطعاً .
- النوع المخطط نتيجة لزيادة تدخل وتحكم الدول المعاصرة
- الوسائل التكنولوجية التي تكسب خبرات جديدة للفرد والمجتمع

واشار احمد زايد واعتماد علام في كتابهما : التغير الاجتماعي ، الى عدد من الخصائص التي تميز التغير الاجتماعي عن التغيرات الاخرى داخل المجتمع ومن أهمها:

- ❑ أن تكون التغيرات ذات تأثيرات عامة وملموسة سواء كانت تلك التغيرات على مستوى الحياة الشخصية لأفراد المجتمع ،أو من جراء الحوادث الاجتماعية التي تقع في مجرى حياتهم اليومية
- ❑ قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الاعلان عنه أو إعلام الأفراد به لذلك يكون اتجاه رفض الافراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له قد لا يسبق استكمال حدوث التغير الاعلان عنه أو إعلام الأفراد به لذلك يكون اتجاه رفض الافراد للتغير ومقاومتهم له أقوى من قبولهم له
- ❑ أن تتصف التغيرات بالاستمرار كما قد تتكامل فيما بينها داخل النسق الاجتماعي
- ❑ قد تبدأ التغيرات بطيئة ثم تتراكم بمرور الزمن الا أن المحصلة النهائية للتراكم تتصف بالراديكالية أو التغير المفاجئ مثلما تحدثه الثورات الاجتماعية والتقنية .ومن امثلة التغيرات البطيئة في بدايتها التحولات في مجال المعرفة واكتساب المهارات المختلفة
- ❑ قد يكون التغير الاجتماعي مخططاً او مبرمجاً وتشير هذه الخاصية الى تدخل النظم السياسية في احداث التغير الاجتماعي على مستوى المجتمع
- ❑ توافر امكانيات الحراك الاجتماعي وزيادة معدلاته
- ❑ انتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العامة للمجتمع
- ❑ سيادة نموذج للشخصية يتيح للأفراد أداء الاعمال التي يقومون بها في اطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة للنمو الذاتي ،المشاركة ،وسيادة المعايير العقلية

ثالثاً/ اهلاً بكل استفساراتكم عن كل ما يخص المقرر.

آليات الاختبار النهائي

درجة النجاح في المقرر = ٦٠ درجة

١- الاختبار النهائي مخصص له ٥٠ درجة.

مكون من أسئلة موضوعية = ٢٠ درجة

وأسئلة مقالـــيه = ٣٠ درجة

٢- مدة الاختبار : ساعتان

دعواتكم بالتوفيق ☺